جامعـــة الموصـــل
كليـــة التربية للبنات

الجهود الصرفية للتفتازاني (ت٧٩٣هـ)
فـــي
شرح تصريف العزّي (ت٦٥٥هـ)

مروة محمد أحمد حسن

رسالة ماجستير
اللغة العربية/ اللغة

باشراف
الأستاذ الدكتور
محمد ذنون يونس الفتحي

١٤٤٠هـ ——————————— ٢٠١٩م

الجهود الصرفية للتفتازاني (ت٧٩٣هـ)

في

شرح تصريف العزّي (ت٦٥٥هـ)

رسالة تقدمت بها

مروة محمد أحمد حسن

إلى

مجلس كلية التربية للبنات في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في

اللغة العربية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

محمد ذنون يونس الفتحي

١٤٤٠هـ ـــــــــــــــــــــــــــ ٢٠١٩م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾))

[سورة الزلزلة: ٧-٨]

ثبت المحتويـــات

الموضوعات	الصفحة
المقدمة	٢- ٤
التمهيد: قضايا تعريفية	٦- ١٥
١. الصرف والتصريف لغةً واصطلاحاً	٦- ٧
٢. أهمية علم الصرف	٧- ٩
٣. الدراسات الصرفية من النشوء إلى عصر (العزّي)	٩- ١١
٤. نبذة من ترجمة العزّي	١٢
٥. مكانة متن تصريف العزّي	١٢
٦. نبذة من ترجمة التفتازاني	١٢- ١٣
٧. مكانة شرح تصريف العزّي للتفتازاني	١٣- ١٤
٨. تأثُّر التفتازاني بالصَّرفيينَ قبله	١٤
٩. أثره فيمن بعده	١٤- ١٥
الفصل الأول: أُصول ومواقف	
توطئة	١٧
المبحث الأول: موقفه من مصادر الدرس الصرفي	١٨- ٤٤
١. موقفه من السماع	١٨- ٣٣
٢. موقفه من القياس	٣٣- ٣٨
٣. موقفه من الإجماع	٣٨- ٤٠
٤. موقفه من استصحاب الحال	٤٠- ٤٤
المبحث الثاني: موقفه من المصطلح الصرفي	٤٤- ٤٧
المبحث الثالث: موقفه من الحدود الصرفية	٤٧- ٥٠
المبحث الرابع: موقفه من التعليل الصرفي	٥٠- ٦٣
الفصل الثاني: اعتراضات ومعالجات	

الموضوعات	الصفحة
المبحث الأول: الاعتراضات	٦٥- ٩١
توطئة	٦٥- ٦٧
المطلب الأول: اعتراضه على آراء علماء الصرف	٦٧- ٧٥
المطلب الثاني: اعتراضه على أسلوب العزّي في خطابه الصرفي	٧٦- ٧٨
المطلب الثالث: اعتراضه على المصطلحات الصرفية	٧٨- ٧٩
المطلب الرابع: اعتراضه على حدود المصطلحات الصرفية	٧٩- ٨٠
المطلب الخامس: اعتراضه على الأحكام الصرفية	٨٠- ٨٦
المطلب السادس: اعتراضه على التعليل الصرفي	٨٦- ٨٧
المطلب السابع: اعتراضه على التمثيل الصرفي	٨٨- ٨٩
المطلب الثامن: اعتراضه على منهج التبويب الصرفي	٨٩- ٩١
المبحث الثاني: المعالجات	**٩٢- ١٠٨**
توطئة	٩٢- ٩٣
المطلب الأول: معالجته لآراء علماء الصرف	٩٣- ٩٧
المطلب الثاني: معالجته لأسلوب العزّي في خطابه الصرفي	٩٨- ٩٩
المطلب الثالث: معالجته للمصطلحات الصرفية	١٠٠
المطلب الرابع: معالجته لحدود المصطلحات الصرفية	١٠١- ١٠٣
المطلب الخامس: معالجته للأحكام الصرفية	١٠٣- ١٠٥
المطلب السادس: معالجته للتعليل الصرفي	١٠٥- ١٠٦
المطلب السابع: معالجته للتمثيل الصرفي	١٠٦- ١٠٧
المطلب الثامن: معالجته للتبويب الصرفي	١٠٧- ١٠٨
الفصل الثالث: آراء واهتمامات	
المبحث الأول: الآراء	١١٠- ١٢١
توطئة	١١٠
المطلب الأول: انفراده بالرأي الصّرفي	١١٠- ١١٢

الموضوعات	الصفحة
المطلب الثاني: ترجيحه الصّرفي	١١٢- ١١٣
المطلب الثالث: احترازه الصّرفي	١١٣- ١١٥
المطلب الرابع: تحقيقه الصّرفي	١١٥- ١١٨
المطلب الخامس: مذهبه الصّرفي	١١٨- ١٢٠
المطلب السادس: استدلاله الصّرفي	١٢٠- ١٢١
المبحث الثاني: الاهتمامات	١٢٢- ١٤١
المطلب الأول: اهتمامه بمسائل الخلاف بين الصّرفيين	١٢٢- ١٢٧
المطلب الثاني: اهتمامه بآراء العلماء السابقين	١٢٧- ١٣٠
المطلب الثالث: اهتمامه بالدلالة الصرفية ومعاني الصيغ	١٣٠- ١٣٣
المطلب الرابع: اهتمامه بالإعلال	١٣٤- ١٣٦
المطلب الخامس: اهتمامه بالتمثيل	١٣٦- ١٣٧
المطلب السادس: اهتمامه بالكلمات المتشابهة لفظاً المختلفة وزناً	١٣٧- ١٣٨
المطلب السابع: اهتمامه بالمعنى المعجمي	١٣٨- ١٤٠
المطلب الثامن: اهتمامه بالإعراب المُشكل في المتن	١٤٠- ١٤١
الخاتمة	١٤٣- ١٤٥
جدول الاعتراضات والمعالجات	١٤٦
ثبت المصادر والمراجع	١٤٨- ١٦٢

المقدمـــــــة

المقدمـــــة

الحمدُ لله ربِّ العالَمينَ حمداً يليقُ بجلالِ وجهه وعظيم سلطانه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيّدنا مُحمّد وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعينَ، أمّا بعد

فقد عُني هذا البحث بدراسة الجهود الصرفية لواحدٍ من ألمع أعلام القرن الثامن للهجرة في علوم اللغة عامةً وعلم الصرف خاصةً؛ إذ للعلماء الأجلّاء الأوائل مصنّفات وضعوها لمستوىً فكريّ عالٍ يتناسب وإدراكهم في ذلك الوقت، ودراستها في الوقت الحاضر تتطلّب البحث والتقصّي لأقوالِ العلماء للوصول إلى فهمها والإفادة منها، ومن هنا جاء توجيه المشرف لدراسة الجهود الصرفية للتفتازاني من خلال كتابه: (شرح تصريف العزّي)، فكان عنوان هذه الرسالة: (الجهود الصرفية للتفتازاني في شرح تصريف العزّي)، وتأتي أهميّة هذه الدراسة من أهمية المتنِ ومكانته، وقيمةِ الشرح العلمية الكبيرة؛ إذ لهما في الدرس الصرفي مكانةٌ محفوظةٌ منذ وقتِ تأليفِهما حتى اليوم، وقد تضمّن هذا الشرح مناقشةَ عديدٍ من المسائلِ والقضايا الصرفية المهمّة التي أولاها بالعنايةِ والدرس، وبثّ في هذا الشرح سيلاً من آرائه الصرفية، وكانت له وقفاتٌ من المصطلح الصرفي، وإشكاليات تعريفه حدّاً ورسماً، واعترض في قسم كبير من تلك الآراء على شخصيات صرفية شهيرة تصريحاً أو إشارةً؛ ممّا يؤهل هذا الشرحَ للدراسة والبحث والمعالجة.

أمّا عن الدراسات السابقة فلم يتعرّض أحدٌ لدراسة جهود التفتازاني الصرفية دراسةً مستقلّةً على حدٍّ علمي واطلاعي، ولكن أُشير إلى أُطروحة دكتوراه بعنوان: الشيخ سعد الدين التفتازاني وجهوده النحوية والصرفية، ليوسف عبد الرحمن الضبع، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٩٣م، ورسالة ماجستير بعنوان: شرحا التفتازاني والقارئ على تصريف العزّي دراسة صرفية موازنة، لمنى حسين محمود، جامعة ديالى كلية التربية الأساسية، ٢٠١٧م، وهما بعيدتان عن دراستنا هذه شكلاً ومضموناً من حيثُ الخطة المتبعة والشواهد وطريقة التحليل.

والغايةُ هذه من الدراسة الوقوف على أهمّ جهودِ التفتازاني الصرفية عِبر (شرح تصريف العزّي)؛ لِتكون مرجِعاً سهلاً لِمن أرادَ أنْ ينتفعَ بها من الدارسين؛ فيُعدُّ هذا العملُ إثراءً للمكتبة الصرفية؛ لأنّ التفتازاني اتسم بعمق البحث العلمي وكَثرةِ تحقيق الأحكام والآراء والأفكار الصرفية وتدقيقِها.

واعتمدتُ في البحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ، وقامَ منهجُ التحليلِ على ذكرِ نصّ العزّي متى استوجبَ ذلك؛ لِنتبيّن ماهيّة المسألة، أو رأيه فيها، ثم نصّ التفتازاني وبيان رأيه، ثمّ العودة إلى أصلِ المسألةِ عند الصرفيينَ الأوائلَ السابقين للتفتازاني، وكذلك النّظر في آراء الصّرفيين اللّاحقين لهُ وموازنة آرائِهم؛ لِمعرفة المؤيدين والمخالفين لها، لِيتبيّن بذلك جهد

التفتازاني في المسألة سواء كان رأياً أم حُكماً أم فكراً صرفياً نقلَه، أيّده، أو ناقشه، أو رفضه، أم كان رأياً خاصاً به.

وتكوّنَ هذا البحث من مقدّمة عامة وتمهيد تنظيري وتعريفي أعقبهما ثلاثة أفصل تطبيقيّة ثمّ خاتمة، وقد تكلمتُ في المقدّمة عن: سبب اختيار البحث، وأهميته، والغرض منه، والمنهج الذي سرتُ عليه في الدراسة، وخطة البحث، وأهم المصادر المعتمدة فيه، وتناولت في التمهيد: تعريفَ الصرف والتصريف لغةً واصطلاحاً، وأهميةَ علم الصرف، والدراساتِ الصرفية من النشوء إلى عصر (العزّي)، ونبذةً من ترجمة العزّي، ومكانة كتابه (تصريف العزّي)، ونبذة من ترجمة التفتازاني، ومكانة كتابه (شرح تصريف العزّي)، وتأثُّر التفتازاني بمن قبله وأثرَهُ فيمَن بعده من العلماء اللغويين.

وجاء الفصل الأول بعنوان: (أُصول ومواقف) على أربعةِ مطالبَ، تكلّمتُ فيها عن موقف التفتازاني من مصادر الدرس الصرفي، وهي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وموقفه من المصطلح الصرفي، والحدود الصرفية، والتعليل الصرفي.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: (اعتراضات ومعالجات) مقسماً على مبحثين، أوردتُ في المبحث الأول وعنوانه (الاعتراضات): اعتراضات للتفتازاني التي أحصيتها في هذا الكتاب وجعلتها ثمانية أنواع، فانقسم المبحث على ثمانيةِ مطالبَ بحسبها، وهي اعتراضه على: آراء علماء الصرف، وأسلوب العزّي في خطابه الصرفي، والمصطلح، والحدود، والأحكام، والتعليل، والتمثيل، والتبويب، ولِكثرة الاعتراضات الواردة؛ اخترتُ للتحليل نموذجاً واحداً من كلّ نوع، وينطبق الكلام نفسُه على المبحث الثاني الذي جاء بعنوان: (المعالجات)، وكان أيضاً على ثمانيةِ أنواعٍ مُماثلة لها.

ثمّ جاء الفصل الثالث بعنوان: (آراء واهتمامات) مقسماً على مبحثين اثنين: مبحثٌ أول للآراء وثانٍ للاهتمامات، وانقسم المبحث الأول: (الآراء) على ستة مطالب، تكلّمتُ فيها عن انفراده بالرأي الصرفي، وترجيحه، واحترازه، وتحقيقه، ومذهبه، واستدلاله الصرفي، في حين انقسم المبحث الثاني: (الاهتمامات) على ثمانية مطالب تضمّنت: اهتمامه بمسائل الخلاف بين الصرفيين، وآراء العلماء السابقين، والدلالة الصرفية ومعاني الصيغ، والإعلال، والتمثيل، والكلمات المتشابهة لفظاً المختلفة وزناً، والمعنى المعجمي، والإعراب المُشكل في المتن، ثمّ انتهتْ هذه الدراسةُ بخاتمةٍ ذكرتُ فيها أهمَّ النتائجِ التي توصّلتُ إليها أثناء البحث.

واعتمدتُ في هذه الدراسة على كثيرٍ من المصادر والمراجع الصرفية واللغوية، وأهمّها بعد (شرح تصريف العزّي) للتفتازاني (ت٧٩٣هـ): (الكتاب) لسيبويه (ت١٨٠هـ) وشرحه للسّيرافي (ت٣٦٨هـ)، و(الصّحاح) للجوهري (ت٣٩٣هـ)، و(مقاييس اللغة) لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، و(الشافية) لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، و(تدريج الأداني) للجاوي (ت١٣٢٤هـ)... وغيرها.

ومن العقبات التي واجهتني أثناء البحث استغراقُ كثيرٍ من الوقت في محاولةِ فهم النصوص الصرفية الدقيقة التي يقدّمها التفتازاني، ولا سيما تلك النظرات والتحقيقات اللّغوية ذاتِ الطابع المنطقيّ العلميّ.

ومن الجدير بالذكر أنّ (شرح تصريف العزّي) للتفتازاني حظي بعدة تحقيقات من قِبل المتخصصين كان أولُها تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرّم عام ١٩٨٢م، الصادر عن المكتبة الأزهرية، ثم تبعه جهد الأستاذ محمد جاسم المحمد في العناية به في نسخة صدرت عن دار المنهاج عام ٢٠١١م، ثم قام بتحقيقه الأستاذ وحيد قطب وصدر عن الدار التوفيقية للتراث عام ٢٠١٣م، وآخرها تحقيق أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي بعد أن رأى بأن الكتاب لا يزال بحاجة إلى التحقيق والتوثيق والتعليق؛ لأن عبارات التفتازاني لا يُمرّ عليها بعُجالة كما فعل المحققون السابقون إذ تكمن فيها كثير من الأفكار التي تحتاج إلى توضيح وتعليق خلت منه نسخهم، لذلك قام بأعباء المقابلة والتحقيق وخدمة النص مجدداً حتى أصدره عن دار الفتح عام ٢٠١٧م، وكان عليه اعتمادي في دراستي وجمعي للمادة وتحليلي لها؛ لاشتماله على كثيرٍ من الهوامش التي تضمنت معالجات علمية دقيقة ومناقشات أفصحت عن كثيرٍ من الأفكار التي اختزلها التفتازاني في عباراته، وفتحت مغاليق نصه، فكان هذا التحقيق منطلقاً وأساساً لبحثي هذا.

وقبل الختام لا يسُعني إلّا أن أتوجّه بالشكر الوافر الجزيل لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي على بذله لوقته وعلمه رغم كثرة أعبائه والتزاماته العلمية، وعلى توجيهاتِهِ القيّمةِ التي أفادتِ البحثَ كثيراً، ولا أعلم من كلمات الشكر والامتنان ما يوفيه حقه ويجزيه فضله؛ لذلك أسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة، والشكرُ موصولٌ لعمادة كلية التربية للبنات وقسم اللغة العربية ومكتبة قسم اللغة العربية في كلية الآداب، وأخصُّ والدتي بالشكر القلبي المفعم بالمحبة والتقدير والامتنان، كما أتوجّه بالشكر لِكل مَن ساعد وأسهمَ في إتمام هذا البحث فجزاهم الله خيرا.

وختاماً أقدّم خالصَ شكري وامتناني لرئيس وأعضاءِ لجنةِ المناقشة الأفاضلَ على تفرّغِهم لِقراءة هذا البحث وتصويبِه وتقويمِهِ، فجزاهمُ الله عني كلّ خير، وأعدُ بحسنِ الإصغاء لِملاحظهِمُ العلميةِ الدقيقة وآرائهم السديدة بُغيةَ الوصولِ به إلى ما يقرّبه من الكمال والسداد، مُعتذرةً عمّا كان فيه من زَلَل الطالبِ الذي يقفُ على أعتابِ هذا العلم الواسع الدقيق، ومن الله التوفيق وله الحمد.

الباحثة

مروة محمد أحمد

التمهيـــــــد

قضايا تعريفية

التمهيـــــد

قضايا تعريفية

نتوقف هنا عند جملةٍ من الأفكار الضرورية والقضايا التعريفية؛ لِتكون مدخلاً مناسباً للتعرّف على الجهود الصرفية للتفتازاني، فلا بدّ من أن نتناول بشيء من الإيجاز ما يأتي:

١. الصرف والتصريف لغةً واصطلاحاً:

المصطلحان جذرُهما مادة (صرف)، يقول ابن فارس (ت٣٩٥هـ) عنها: ((الصاد والراء والفاء معظم بابِهِ يدلُّ على رَجْع الشيء، من ذلك: صَرَفْتُ القومَ صَرْفاً وانصَرَفوا، إذا رَجَعْتَهم فرَجَعوا))[١]، وقال الخليل (ت١٧٥هـ) إنّ الصَّرْفَ: ((بَيْعُ الذَّهَبِ بالفِضَّةِ، ومنه: الصَّيْرَفِيُّ لتَصريفهِ أحدَهُما بالآخَر... وصَيْرفِيّات الأمُور: مُتَصرفاتُها، أي: تَتَقَلَّبُ بالناسِ، وتصريف الرِّياحِ: تَصَرُّفُها من وَجْهٍ إلى وَجهٍ، وحالٍ إلى حال، وكذلك: تصريف الخُيُول والسُّيُول والأمُور، وصَرْفُ الدّهْرِ: حَدَثُه ... والصَّرْفُ: أن تَصرِفَ إنساناً على وَجْهٍ يُريده إلى مَصْرِفٍ غير ذلك))[٢]، ونقل الجَوهريّ (ت٣٩٣هـ) قول يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ): ((الصَّرْف: الحيلةُ، ومنه قولهم: إنّه ليَتَصَرَّفَ في الأمور))[٣]، أي: يُقلّبها ويُغيّرها.

وأوردَ المعجميّون استعمالات عدّة للصرف ولصيغ أخرى من هذا المصدر، وأغلبُها يدلّ على معنى: التغيير فضلاً عن بعض المعاني الأخرى، منها: الصَّرْفةُ: كوكَبٌ يدلّ ظهوره وغيابه على تغيّر الفصول، والصَّريفُ: اللَّبَنُ ساعةَ يُحْلَب، والصَّريفُ: الخَمْرُ الطيِّبةُ، والصرف في القُرآن الكريم: التَّوبة؛ لأنَّه يُرجَع بها عن رتبة المذنبين، والصَّرْفة: خَرَزة يُؤخَذ بها الرِّجال؛ كأنَّهم يَصرِفونَ بها القلبَ عن الذي يُريده، وصَرْفُ الكلام: تزيينُهُ، فإنّه إذا زُيّن صَرفَ الأسماعَ إلى استماعه، ويُقال لِحَدَث الدَّهْر: صَرْفٌ؛ لأنّه يتصرَّف بالناس، أي: يُقلِّبُهم ويُردِّدُهم[٤]، فمعنى الصرف هو: التّبديلُ والتّغييرُ، والتصريفُ مشتقٌ منه[٥]، والتبديلُ والتحويلُ والتغييرُ لحركات الكلمة وحروفها كلّه يندرجُ تحت المعنى الذي يدلّ عليه مصطلحا (الصرف والتصريف) عند

(١) مقاييس اللغة، مادة (صرف)، ٣/ ٢٦٨ .

(٢) العين، مادة (صرف)، ٢/ ٣٥ .

(٣) الصحاح، مادة (صرف)، ٣/ ٢٦٩ .

(٤) ينظر: العين، مادة (صرف)، ٢/ ٣٥، ومقاييس اللغة، مادة (صرف)، ٣/ ٣٤٢ .

(٥) ينظر: الفلاح في شرح المراح: ابن كمال باشا، ضمن شرحان على مراح الأرواح، ٣ .

الصرفيين، فمن هنا ارتبط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي الآتي ذكره، وتَبَيّنَ سببُ اختيارِ العلماء لهذين المصطلحين ليدلّا على مضمون هذا العلم.

واصطلاحاً عُرّف علم الصّرف بتعاريفَ عدّة متقاربةِ المضمون، منها تعريف ابن الحاجب بأنّه: ((عِلمٌ بأصول تُعرف بها أحوالُ أبنيةِ الكلم التي ليستْ بإعراب))[١]، ولمّا كان لهذا العلم جانبان، نظريّ وعمليّ حظيَ هذا المصطلح بتعرفين أحدُهما وهو الذي تقدّم ذكره عُنيَ بمفهومه النظريّ والعلميّ، في حين كان تعريف العزّي (ت٦٥٥هـ) مُراعياً للجانب العمليّ ولذا عرّفه بأنّه: ((تحويلُ الأصلِ الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةً لا تحصُل إلّا بها))[٢]، لذا يكون التعريف الذي جمعه من السابقين الحَمْلاوي (ت١٣١٥هـ) أشملُ تعريفٍ فقد راعى فيه الجانبين بقوله: ((واصطلاحاً بالمعنى العَمَلي: تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصل إلّا بها، كاسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل والتثنية والجمع، إلى غير ذلك، وبالمعنى العِلْمي: عِلمٌ بأُصولٍ يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء))[٣]، إذ أعطى لهذا العلم معنيين: عِلْمِيّ وعَمَليّ، وعلّل التفتازاني اختيار مصطلح (التصريف) بأنّه تَفْعِيْل من (صَرَّف) المزيد بتضعيف العين للمبالغة والتكثير، ففي هذا العلم تصرّفات كثيرة يُناسبها لفظ يدلّ على المبالغة والتكثير[٤]، فكان أنسب بالمفهوم العمليّ التطبيقيّ بخلاف (الصّرف) الذي اختصّ بالمفهوم النظري العلميّ لهذا العلم، ويرى التهانويّ (ت١١٥٨هـ) أنّ المصطلحين مُترادفان عند المتأخرين[٥].

والعلاقةُ بين المعنى اللغوي والاصطلاحي واضحةٌ؛ ففي هذا العلم تحدثُ تغيّراتٌ وتحوّلاتٌ في بنية الكلمة؛ فناسبه هذان المصطلحان.

٢. أهمية علم الصّرف:

عَرَف علماء العربية للصرف أهميّته فوَرَدت عنهم أقوال عدة في ذلك، منها قولُ ابن جنّي (ت٣٩٢هـ): ((وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميعُ أهل العربية أتمّ حاجةٍ،

(١) الشافية في علمي التصريف والخط: ابن الحاجب، ٢ .

(٢) شرح تصريف العزّي: التفتازاني، ١٠٩– ١١٠ .

(٣) شذا العَرف في فن الصرف، ٤٩ .

(٤) ينظر: شرح تصريف العزّي، ١٠٧، ١١٦ .

(٥) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ١/ ٢٣ .

وبهم إليه أشدّ فاقة، لأنّه ميزانُ العربية، وبه تُعرفُ أصولُ كلام العرب من الزوائد الداخلةِ عليها، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلّا به، وقد يؤخذ جزءٌ من اللغة كبيرٌ بالقياس، ولا يُوصَل إلى ذلك إلّا من طريق التصريف))[١]، وقوله أيضاً: إنّ ((من الواجب على مَن أراد معرفةَ النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلّا أنّ هذا الضّرب من العلم لمّا كان عويصاً صعباً بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثمّ جِيء به بعدُ؛ ليكون الارتياض في النحو مُوطِّئاً للدّخول فيه، ومُعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه))[٢].

ويُوضّح ابن عُصفور (ت٦٦٩هـ) أهميّة هذا العلم بقوله: ((فإنّ علم التصريف يلطفُ إدراكه على ذوي الأفهام، ويَشرفُ المُتحلّي به على سائر الأنام، إذ هو أشرف شَطْرَي اللسان العربي، وأجمل ذخيرة الفاضل النحوي، ولغموضه قلّ فيه التصنيف والخلاف، ولم تتوارد عليه الأفهام فيكثُر فيه الاختلاف))[٣]، ويقول في موضع آخر: ((وقد كان ينبغي أن يقدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفةُ ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدمةٌ على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنّه أُخِّر للطفه ودقته، فجُعل ما قُدّم عليه من ذكر العوامل توطئةً له، حتى لا يصل إليه الطالب إلّا وهو قد تدرّب وارتاض للقياس))[٤]، ومذهب ابن عصفور هذا تابَعَ فيه مذهب ابن جنّي، وهو أنّ تقديم النحو كان ارتياضاً وتهيئةً للدخول في علم الصرف، وكان الأولى تقديم علم الصرف؛ لأنّه يتناول الكلمة نفسها قبل أن تكونَ في سياق التركيب[٥].

ويحسُن هنا أن نتوقف عند نماذج من تأثير (علم الصرف) في علوم المعجم والنحو والدلالة، فمن تأثيره في (المعجم) نلاحظ ترتيبَ العلماء للمادة المعجمية بتقسيمها إلى: باب الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وللبحث عن كلمةٍ في المعجم ينبغي أن تُجرّد من الزوائد

(١) المنصف شرح تصريف المازني، ٢/١ .

(٢) المصدر نفسه، ١/ ٤– ٥ .

(٣) الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور، ١٨– ١٩، وينظر: المبدع في التصريف: أبو حيان، ٤٥.

(٤) الممتع الكبير في التصريف، ٣٣.

(٥) ينظر: المستقصى في علم التصريف: عبد اللطيف محمد الخطيب، ٢٦ .

وتُردّ إلى جذرها، ويُردّ المعتلّ إلى أصله إذا كان منقلباً، وأيضاً يذكرون الأفعال والمشتقات والمصادر، وهذا كلّه من معطيات (علم الصرف) .

ومن تأثيره في (علم النحو) نرى بأنّ الوزن الصرفي لكلمة (أَشْيَاء) يُؤثر على القول بأنّها ممنوعةٌ من الصرف، فمثلاً: (أشْيَاء) عند الخليل وسيبويه (ت١٨٠هـ) مقلوبة من (شَيْئَاء) على وزن (فَعْلَاء) كـ (حَمْرَاء)، وقُدّمت اللام على الفاء كراهةَ اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين وهو الألف، ولِكثرة استعمال هذه اللفظة صارت (أشْيَاء) على وزن (لَفْعَاء)، فهي ممنوعة من الصرف، وعند الكسائي (ت١٨٩هـ) (أشْيَاء) جمع (شَيء) على وزن (أفْعَال) وهي ليست مقلوبةً، وإن أدّى إلى منع الصرف من دون علّة، ويرى بأنّها مُنِعتْ على توهّم أنّها كـ (حَمْرَاء)[١]، فيرى الخليل وسيبويه أنّ (أشْيَاء) على القلب؛ لذا مُنعت من الصرف كـ (حمْرَاء)، ويرى الكسائي أنّها على وزن (أفعال) فهي ممنوعة من الصرف بغير علّة، بل على توهّم أنها كـ (حمْرَاء) .

ويؤثر علم الصرف في علم الدلالة عن طريق معاني الصيغ الصرفية، وما يطرأ عليها من تغييرات تؤثر على دلالة الكلمة[٢]، فمن ذلك تذكير صفة المؤنث: صَبُور وغَدُور، فالأصل فيها التأنيث، ولكنّهم خرجوا عن هذا الأصل حين أرادوا المبالغة في المعنى، قال ابن جنّي: ((ولأجل ذلك ما قالوا: امرأة صابرة وغادرة، فألحقوا عَلَم التأنيث، فإذا تناهَوْا في ذلك قالوا: صَبُور وغَدُور فذكَّروا))[٣].

هذا فضلاً عن تأثير علم الصرف في باقي علوم اللغة، وأثر استعمال الصيغ الصرفية في إعطاء معنىً معينٍ للكلام، وكذلك لا ننسى أنّ المستوى الصرفي هو أحد مستويات الدرس اللساني الحديث.

٣. الدراسات الصرفية من النشوء إلى عصر (العزّي):

لمّا كانتِ العلوم في الأُمم لا تظهرُ فجأة بل تنشأ رويداً بتوالي العلماء، فتُضبَطُ أصولُها وتَستوي على سوقها؛ كان ذلك مدعاةً لأن تَغْمُض نشأة بعضها، ويختلط على الناس واضعوها

(١) ينظر: شرح الشافية: الجاربردي، وشرح الشافية: نقره كار، ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ، ١٦٩– ١٧١.

(٢) ينظر: دلالة الألفاظ: إبراهيم أنيس، ٤٦ .

(٣) الخصائص، ٣/ ٢٤٣ .

المبكرون[١]، وهذا ما حدث مع (علم الصرف) فقد اختلفَ الباحثون في بداياته وواضع أصوله كاختلافهم في نشأة (علم النحو)، إذ كانا متلازمين عند ظهورهما، فقيل: بأنّ واضع (علم الصرف) هو مُعاذ بن مسلم الهرّاء (ت١٨٧هـ)، وقيل: عليّ بن أبي طالب (ت٤٠هـ) (رضي الله عنه)[٢]، ويرى الدكتور شوقي ضيف: إنّ جمهورَ ((ما في كتاب سيبويه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما إنّما هو من صنيع أستاذه، ولا يُنكَر ما لسيبويه من إكمال العلمين وتتميم لهما، ولكنّ المهم أنّ واضع تخطيطهما وراسم لوحتيهما إنّما هو الخليل))[٣].

وكان السببُ الباعث على نشأته هو ذاتَ السببِ في نشأة (علم النحو)، وهو اللّحن في الكلام الذي كثُر بعد الفتوحات واختلاط العرب بالعجم، ولِحرص العلماء على لغة القرآن الكريم والحديث الشريف من أن يلحقَهُا التحريفُ واللحنُ، ولِحاجة الجيل الجديد إلى فهم اللغة العربية، ولاسيما أُولئك الذين نشأوا بعيداً عن الجزيرة العربية[٤]، وممّا رُويَ من اللّحن الصّرفي في ذلك الوقت أنّ الخليفة عمر بن الخطّاب (ت٢٣هـ) (رضي الله عنه) مرّ برجلين يرميان، فقال أحدهما للآخر: أسَبتَ، بالسين بدل الصاد، فقال عمرُ: سوءُ اللّحن أشدّ من سوءِ الرَّمْي[٥]، ورَوى الجاحظ (ت٢٥٥هـ) أنّ أول لَحنٍ سُمِع في البادية: هذه عصَاتي، بزيادة التاء بدل: هذه عصَايَ، وأولُ لحنٍ سُمِع في العراق: حيٍّ على الفلاح، بكسر الياء بدلَ فتحها[٦]، فقام العلماء بمُقاومة (تيار اللّحن) بوضع قواعد النحو والصرف وغيرهما من علوم العربية، ولم يصلْ إلينا قبل سيبويه إلّا ما ذُكر من بعض العناوين لمُصنفات صرفية مثل: كتاب (الهمز) للحضرميّ (ت١١٧هـ)، ثمّ وصل إلينا كتاب سيبويه مُستوعباً لقواعد النحو والصرف حتى مسائل التمرين[٧]، وكان سيبويه تلميذ الخليل الملازم، فاستوعبَ علمَهُ وأودعه في كتابه الذي لولاه لضاع علم الخليل في النحو

(١) ينظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف، ١٣ .

(٢) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ٤٩ .

(٣) المدارس النحوية، ٣٤ .

(٤) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي: عبد الله الخثران، ٢٠- ٣١ .

(٥) ينظر: الأدب المفرد: البخاري، ٣٠٤ .

(٦) ينظر: البيان والتبيين: الجاحظ، ٢١٩/٢ .

(٧) ينظر: المُغني في تصريف الأفعال: عبد الخالق عُضيمة، ١٠-١١، والحضرمي هو: ((يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي [...] كان أعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية))، بغية الوعاة: السيوطي، ٢/ ٢١٩.

والصرف، وجمع فيه أيضاً علماً كثيراً ممّن تتلمذ عليهم كأبي الخطاب الأخفش (ت١٧٧هـ) ويونس[١]، ثمّ ألّف المبرد (ت٢٨٦هـ) (المقتضب) على نظام كتاب سيبويه، وبقي الصرفُ مرتبطاً بالنحو في مؤلفات الأوائل، حتى قال ابن جني: ((لا تكادُ تجد كتاباً في النحو إلّا والتصريف في آخره))[٢].

ثم انفصلَ الصرف عن النحو في القرن الثالث على يدِ المازني (ت٢٤٧هـ) في كتابه (التصريف)، وتواصى العلماء بقراءته وإقرائه، ولِشأنه عُني ابن جني بشرحه في (المنصف) عنايةً بالغةً[٣]، وألّف الفارسي (ت٣٧٧هـ) (التكملة)، وابن جني (التصريف الملوكي)، ويُعدّ ابن جني من أبرز العلماء تناولاً للموضوعات الصرفية وعرضاً لدقائقها في كثير من كتبه ك (الخصائص) و(سرّ صناعة الإعراب)، ففيهما ذخيرة كبيرة من المادة الصرفية[٤]، وألّف الجرجاني (ت٤٧١هـ) (المفتاح في الصرف).

ولم يتمّ الوضع النهائي للصرف في هذه المرحلة، وإنّما أخذت بحوث الصرف وضعَها الأخير عند ابن الحاجب الذي هذّب مسائله ورتّب أبوابَه، وجمع ما تفرّق من مسائله في الكتب، فكانَ كتابه (الشافية) من أحسن كتب الصرف إحاطة وتبويباً[٥]، ولِقيمة كتابه أقبل العلماء على شرحه، ومن أشهر الشروح عليه: (شرح الرضي).

وتوالتِ التأليفات المستقلة لعلم الصرف في القرن السابع، ومنها: (الممتع) لابن عصفور، و(التصريف) لعزّ الدين الزنجاني الذي شرحَهُ التفتازاني (ت٧٩٣هـ) في كتابه (شرح تصريف العزّي)، وهو موضوع هذه الرسالة.

وقبل تناول جهود التفتازاني الصّرفية في هذا الشرح المفيد نتوقف عند نبذةٍ يسيرةٍ عن كلّ من المصنّف والشارح:

---

(١) ينظر: من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، ١٣٣.

(٢) المنصف، ١/ ٤.

(٣) ينظر: من تاريخ النحو، ١٢٨ .

(٤) ينظر: بحث وقفة في الدلالة الصرفية: عادل محمد الشنداح، (مجلة سرّ من رأى، مج ٣، ع ٥)، ٢٠٠٧م، ٢٠٠٧م، ٩٤.

(٥) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، ٣٩- ٤٠ .

٤. نبذة من ترجمة العزّي:

هو عبدُ الوهاب بنُ إبراهيمَ بنِ عبد الوهاب بنِ عماد الدين بنِ أبي المعالي، ويكنّى بأبي الفضائل[١]، ويُلقّب بـ عزِّ الدين والعزّي والخزرجي والزنجاني، وأيضاً لُقّب بـ (تاج الدين) و(الحريري)[٢]، وكان العزّي فقيهاً وأديباً ولغوياً، ذُكر من تصانيفه:(التصريف)، ومتن (الهادي)، و(الكافي شرح الهادي) في النحو والتصريف... وغيرها[٣]، وتُوفيَ الزنجاني في بغداد سنة (٦٥٥هـ)، أو بعدها كما ذُكر[٤].

٥. مكانة متن تصريف العزّي:

وتتبيّن أهميةُ هذا المختصرِ في علم الصّرف من خلال: ثناء العلماء عليه، إذ وُصف بأنّه مختصرٌ متداول ونافع ومشهور[٥]، وعنايةُ العلماء بتدريسه وإيصاء الدارسين بقراءته كما ذكرت كتب التراجم[٦]، وإقبال العلماء على شرحه، ومن الشروح الشهيرة عليه: (شرح تصريف العزّي) للشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، و(شرح تصريف العزّي) لابن جماعة (ت٨٦١هـ)، و(شرح تصريف العزّي) للتفتازاني ... وغيرها[٧].

٦. نبذة من ترجمة التفتازاني:

هو مسعودُ بنُ عمرَ بنِ عبد الله العجمي الشيخُ سعدُ الدين التفتازانيُّ، الإمام العلّامة، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها[٨]، ويُلقب بـ (سعد الدين) و(التفتازاني)، وأطلق العلماء عليه ألقاباً تدلّ على علوّ قدره في العلم واشتهاره بالتحقيق والتدقيق،

---

(١) ينظر: بُغية الوعاة، ٢/ ١٢٢، وهدية العارفين: البغدادي، ١٣/١ .

(٢) ينظر: الأعلام: الزركلي، ٤٨٣/٨، وكشف الظنون: حاجي خليفة، ١/ ١٥٧ .

(٣) ينظر: هدية العارفين، ١٣/١، ٢ /٢٠٨، ومعجم المؤلفين: عمر كحالة، ٦٣/١٣، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف إليان سركيس، ٢٢٧/٢– ٢٢٨.

(٤) ينظر: الأعلام، ٤٨٣/٨، وكشف الظنون، ١١٣٩/٢ .

(٥) ينظر: كشف الظنون، ٢/ ١١٣٩، وأبجد العلوم: القنّوجي، ٢/ ٣٤٨ .

(٦) ينظر: أبجد العلوم، ١/ ٣٦٦ .

(٧) ينظر: هدية العارفين، ١/ ٥٤، و٧٤، و٢٩٩، ٢/ ١١٩، ٤/ ٣٧٥، ٥/ ٢٨٤ و٤٨٩، ومعجم المطبوعات المطبوعات العربية والمعربة، ٢/ ٢٢٨ .

(٨) ينظر: إنباء الغمر: العسقلاني، ٣٧٧/٢، وبغية الوعاة، ٢/ ٢٨٥ .

منها: العلّامة الكبير والإمام العلاّمة والإمام المحقِّق والحِبرُ المدقِّق[١]، ومن أشهر شيوخه: ضياء الدين القزويني أو القرمي (ت٧٠٨هـ)، ويُعرف بقاضي القرم[٢]، وعضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ) وقطب الدين الرازي (ت٧٦٦)[٣]، وله عدد كبير من التصانيف الشهيرة، منها: (شرح (شرح تصريف العزّي) في علم الصرف، و(شرح المفتاح) في علم البلاغة، و(شرح العقائد النسفية) في علم العقائد... وغيرها[٤]، و(شرح تصريف العزّي) طُبع بعدة تحقيقات لعدد من المحققين، وهم: الدكتور عبد العال سالم مُكرّم، ووحيد قطب، ومحمد جاسم المحمد، والأستاذ الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على النسخة التي عُني بتحقيقها الأستاذ الدكتور (محمد ذنون يونس الفتحي)؛ لِما تميّزت به على تلك التحقيقات من تعليقاتٍ علميّة ضرورية لا يستغني قارئ الشرح عنها، وتُوفي التفتازاني ((سنة (٧٩٣هـ) عن الصحيح المنقول عن معاصره السيد الشريف الجرجاني حيث أرّخ وفاته في قصيدة رثاه بها بقوله: ((طيّب الله ثراه))، وجُمّلُ هذه الجملة يبلغ عددها (٧٩٣)))[٥].

٧. مكانة (شرح تصريف العزّي) للتفتازاني:

تتضحُ أهمية هذا الشرح في الدرس الصرفي عِبر: ثناء العلماء عليه فقد وُصف بأنّه من أفضل شروح العزّي وأحسنها[٦]، واهتمام العلماء بتدريسه وإقرائه وحفظه، وقد ذكرت كتب التراجم عدداً من الأعلام الذين قرأوه على شيوخهم[٧]، ولا تكاد تخلو فهارس مخطوطات العالم من ذكر

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: العسقلاني، ١١٢/٦، والبدر الطالع: الشوكاني، ٢/ ٢٩٤، وأبجد العلوم، ٣/ ٥٦، وطبقات المفسرين: الأدنوي، ٣٠١ .

(٢) ينظر: إنباء الغمر، ١/ ٢٨ – ٢٨٣، والقرمي هو: ((ضياء بن سعد بن محمد بن عثمان القزويني [...] كان إماماً بالتفسير والعربية، والمعاني والبيان، والفقه والأصلين))، بغية الوعاة، ٤٦٥/١.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٣/ ١١٠، وبغية الوعاة، ٢/ ١٧١، والإيجي هو: ((عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار [...] عالم بالأصول والمعاني والعربية))، الأعلام، ٢٩٥/٣، والرازي هو: ((محمود بن محمد الرازي القطب المعروف بالتحتاني [...] كان أحد أئمة المعقول))، بغية الوعاة، ١٦٨/٢.

(٤) ينظر: الأعلام، ١٦/ ٤٥، وينظر: شرح تصريف العزّي، قسم الدراسة، ٥٩– ٦٣ .

(٥) معجم المطبوعات العربية والمعربة، ٢/ ٦٣٦ .

(٦) ينظر: أبجد العلوم، ٢/ ٣٤٨ .

(٧) ينظر: الضوء اللامع: السخاوي، ٦/ ٤٢١، ٨/ ٢٢٦.

مخطوطات هذا الشرح؛ ما يدلّ على أنّه كان منهجاً مقرراً في الجوامع والمدارس الإسلامية آنذاك[١]، وتحفلُ مدارس الموصل ومساجدها بهذا الشرح وتدريسه والعناية به، فهي تشتمل مخطوطاته حتى الوقت الحاضر، وعُني العلماء به؛ إذ دوّنوا عليه حواشي كثيرة، وهي مذكورة في كتب التراجم كـ حاشية السيوطي (ت٩١١هـ): (الترصيف حاشية على شرح التصريف)، واللقّاني (ت٩٥٨هـ)[٢]، وقد قامَ بتحقيق الأخيرة منها كلّ من: الأستاذ الدكتور (محمد ذنون يونس الفتحي)، والدكتور (أحمد صالح يونس)، وحاشية الجاوي (ت١٣٢٤هـ) المسمّاة (تدريج الأداني) التي اشتهرت بين الدارسين، وكذلك تتبينُ أهميته عن طريق نقل العلماء لآراء التفتازاني الواردة في هذا الشرح، كما سيأتي.

٨. تأثر التفتازاني بالصرفيين قبله :

يُمكن أن يتبيّن تأثر التفتازاني بمَن قبله عِبر النظر في كتابه (شرح تصريف العزّي)، إذ نجد بأنّه أكثرَ من النقل عن علماء عدّة لهم مكانتهم في الدرس الصّرفي، ووافق آراء بعضهم وناقش بعضها واعترض على قليل منها، ومن أبرز العلماء الذين نقل عنهم: الخليل فقد نقل عنه (٦) مسائل[٣]، وسيبويه إذ نقل عنه تسع مسائل[٤]، ونقل عن الأخفش (ت٢١٥هـ) خمس مسائل[٥]، والزمخشري (ت٥٣٨هـ) نقل عنه تسع مسائل[٦]، ونقل عن ابن الحاجب أربع مسائل[٧]، وسنعرّض لبعض هذه الآراء في أثناء هذا البحث.

٩. أثره فيمن بعده

نجدُ أثر التفتازاني الصّرفي في العلماء الذين أتوا بعده من خلال نقلهم لآرائه في كتبهم، ومِن الذين نقلوا عن (شرح تصريف العزّي): ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) في مسألة الواو

---

(١) ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف: عبد الرحمن السديس، ١/ ٦٥، ٤/ ٥٦، ٩/ ٢٦٧.

(٢) ينظر: كشف الظنون، ٢/ ١١٣٩، ومعجم المؤلفين، ٥/ ٩٥، ٨/ ١٤٦، ١١/ ١٦٧، واللقاني هو: ((محمد اللقاني، المالكي (ناصر الدين، أبو عبد الله)، فقيه، أصولي، صرفي))، الأعلام، ١١/ ١٦٧.

(٣) ينظر: شرح تصريف العزّي، ١٩٨، ٢٣٢، ٢٩٦، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٧٤ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ١٣٣، ١٤٨، ١٩٨، ٢١٠، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣٥٦، ٣٧٤، ٣٩٦ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣٦٣ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٧٧، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٥٢ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ٢١٤، ٢٧٦، ٣٧٤، ٣٩١.

المحذوفة من اسم المفعول من الثلاثي الأجوف نحو: (مَقوُول)، إذ قال: ((كذلك اعتلّت بالحذف واو مَفْعُول الذي هو العين؛ لأن إعلال الاسم فرع إعلال الفعل، وهكذا نقله السعد التفتازاني عن الأخفش))[١].

ونقل الشبراملّسي (ت١٠٨٧هـ) عنه في موضعين، أحدهما في مسألة أصل الاشتقاق، فقال: ((الكتاب لغةً: مشتقٌ من الكَتْب، وهو الضّم والجمع، يُقال: كَتَبَ كَتْباً وكتابةً وكِتاباً ومثله الكَتْب بالمثلّثة، وقال أبو حيان وغيره: إنّه غير صحيح؛ لأنّ المصدر لا يشتق من المصدر، وأجيب: بأنّهم لم يُريدوا الاشتقاق الأصغر، وهو ردُّ لفظ إلى آخر لِمناسبةٍ بينهما في المعنى والحروف الأصلية، وإنّما أرادوا الأكبر، وهو اشتقاق الشيء ممّا يناسبه مطلقاً سواء أوافقت حروفُه حروفَه أم لا، كما في: الثَّلم والثَّلب... ويرُدّ الاعتراض ما صرّح به السعد التفتازاني بقوله: واعلم أنّ مرادَنا بالمصدر هو المصدر المجرد؛ لأنّ المزيد فيه مشتقٌّ منه لموافقتِه إيّاه بحروفه ومعناه))[٢].

ونقل الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) عنه في موضعين، أحدهما في مسألة رحُبتكَ الدار، إذ قال: ((قال أئمة الصرف: لم يأتِ (فَعُلَ) بضم العين متعدياً إلا كلمة واحدة رواها الخليل وهي قولهم: رَحُبَتك الدارُ، وحمله السعد في (شرح العزّي) على الحذف والإيصال، أي: رَحُبَتْ بكم الدار))[٣].

(١) الفلاح شرح المراح، ١٣٤، وينظر: شرح تصريف العزّي، ٣٠٧، وابن كمال باشا هو: ((أحمد بن سليمان بن كمال باشا ... من العلماء بالحديث ورجاله))، الأعلام، ٣٩٠/١.

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ومعه: حاشية أبو الضياء الشبراملّسي: أبو الضياء الشبراملّسي، ١٦٤/١، والشبراملّسي هو: ((علي بن علي الشبراملسي، أبو الضياء، نور الدين، فقيه شافعي مصري))، الأعلام، ٣٥٦/٩، وينظر: شرح تصريف العزّي، ١١٥.

(٣) تاج العروس: الزبيدي، ٢٧/ ٤٩، وينظر: شرح تصريف العزّي، ١٢٩.

الفصـــل الأول

أصول ومواقـــف

توطئة:

نبدأ بوقفة يسيرة هنا عند مفهوم (الأصل) و(الموقف) في اللغة والاصطلاح؛ لِيتبيّن المقصود منهما.

فالأصل في اللغة: له ((ثلاثة أصولٍ متباعد بعضُها من بعض، أحدها: أساس الشيء، والثاني: الحيّة، والثالث: ما كان من النّهار بعد العشيّ، فأما الأوّل فالأصل: أصل الشيء قال الكِسائيّ في قولهم: (لا أصْلَ له ولا فَصل له): إنّ الأصل الحسب، والفَصل اللسان... الخ))[١]، وفي الاصطلاح: هو ((عبارة عمّا يُبنى عليه غيره ولا يُبنى هو على غيره، والأصل: ما يثبت حكمه بنفسه ويُبنى على غيره))[٢]، فهو الأساس والقاعدة الثابتة التي يُعتمد عليها في إثبات صحة المسائل أو بناء أبنية صرفية جديدة.

وأمّا الموقف في اللغة كما جاء عند ابن فارس فهو: ((أصلٌ واحد يدلُّ على تمكُّثٍ في شيءٍ، ثمَّ يقاس عليه، ومنه وَقَفْتُ أقِفُ وُقوفاً))[٣]، أي: هو التمكّث في المسألة لِتأملها، ويمكن تعريف الموقف اصطلاحاً بأنّه: الفِكر أو الاتجاه الخاص بالعالم، الذي يقدّمه إزاء ظاهرةٍ أو قضيةٍ ما، وهذا الموقف يأتي بعد التأمل في الظاهرة، فمن هنا ظهرت مناسبة اختيار هذا المصطلح، إذ يُقدّم العالم فكرة جديدة أو رؤيا لحلّ إشكالية أو مسألة، أو يرجّح رأياً لعالمٍ ما أو يخالفه، ونتطرق فيما يأتي من المطالب للأصول والمواقف التي اعتمدها التفتازاني في القضايا التي تعرّض لها الصرفيون؛ فنبيّن مواقفه حول تلك القضايا والمسائل المطروحة في الدرس الصرفي.

(١) مقاييس اللغة، مادة (أصل)، ١/ ١١٨.

(٢) التعريفات: الشريف الجرجاني، ٤٥.

(٣) مقاييس اللغة، مادة (وقف)، ٦/ ١٣٥ .

المبحث الأول

موقفه من مصادر الدرس الصرفي

لكلِّ علمٍ أصولٌ ومصادر يتأسّس ويُبنى عليها، وعلم الصرف كعلوم العربية في أصوله التي هي: السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ونُبين موقفَ التفتازاني في كلّ منها من خلال شرحه لتصريف العزّي وفق التقسيم الآتي:

١. موقفه من السّماع:

يُعدّ السّماع من الأصول المهمّة في الدرس الصرفي، وهو الأساس في تقعيد القواعد، ويُعرّف بأنّه: تلقّي اللغة من أهلها، وهو أحد المصادر التي اعتمدها العلماء في جمعِ اللغة ورصدِ حقائقها، والمسموعُ: هو كلّ ما نُقل عن العرب من شعرٍ ونثرٍ سماعاً منهم أو عنهم، ويُطلق المسموع أيضاً على ما خالف القياس وكان وروده كثيراً، والسَّماعي وصفٌ لكلّ ما خالف القياس ولكنه ورد مسموعاً[١]، فيُقصَد بالسَّماع: سماع النصوص العربية الفصيحة ونقلها، التي أعلاها وأفصحها: القرآن الكريم والقراءات، ثم الحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً .

ومن خلال قراءة شرح التفتازاني نجد أنّه قد اعتمد على السماع في كثيرٍ من المسائل، وتمثل ذلك في قبول بعض الآراء وتأييدها أو رفضها ومناقشتها، وألفاظه هي: (بشهادة التتبّع والاستقراء، وعلمناه بالاستقراء، وبحكم الاستقراء، وسمعنا كذا، ولم نسمعه، وذلك مقصور على السماع ... وغيرها)، ومن تلك المسائل ما جاء في (باب المعتلّ) عند حديثه عن قلب الواو والياء ألفاً في نحو: (صَانَ وباعَ)، فقال: ((والأصل: (صَوَنَ وبَيَعَ)، قلبت الواو والياء ألفاً؛ لأنّ كلّاً منهما كحركتين؛ لأنّ الحركاتِ أبعاضُ هذه الحروف، ولمّا كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحاً كان ذلك كأربع حركات متوالية وهو ثقيل، فقلبوها بأخفّ الحروف وهو الألف، وهذا قياس مطّرد، والعلّة حاصلُها دفعُ الثِّقل، وعلمناهُ بالاستقراء))[٢]، فقلبُ الواو والياء ألفاً أمرٌ مسموعٌ، وصار قياساً وقانوناً، وتفكرنا في علّته فرأيناها تنحصر في دفع الثقل، وعلمنا بذلك من استقراء وسماع كلام العرب، قال ابن السراج (ت٣١٦هـ): ((لا تجتمع أربع حركات، وليس ذا في أصول

(١) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: اللبدي، ١٠٦.

(٢) شرح تصريف العزّي، ٢٨١ .

كلامهم))[1]، وتُقلب للتخفيف بسبب ثقل توالي الحركات، وهي: فتحة الصاد والباء، والواو والياء واعتبار كلّ من الأخيرين حركتين، فقُلبتا ألفاً وهي ساكنة؛ لِيخفّ اللفظ.

ويعتمد السماع على تحقق الشواهد فهي المادة التي ينقلها المُستقرئون للغة ويستندون إليها عند تقرير الأحكام، ولا يختلف مفهوم (الشاهد الصرفي) عن الشاهد النحوي، فكما يعتمد النحويون على الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً لإثبات القواعد والاحتجاج على صحة المسائل النحوية، كذلك الصرفيون يستشهدون بها فيما يعرض لهم من القواعد والمسائل الصرفية، ونتحدث باقتضاب عن (الشاهد) على نحوٍ عام مبتدئين بتعريفه لغةً واصطلاحاً:

فالشاهد لغةً: كما جاء عند ابن فارس: ((الشين والهاء والدال أصلٌ يدلُّ على حضورٍ وعلمٍ وإعلام... يُقال: شَهِدَ فلان عند القاضي، إذا بيَّن وأعلمَ لمن الحقّ وعلى مَن هو))[2]، وقال الخليل: ((شهد عليّ فلانٌ بكذا شَهادة، وهو: شاهد وشهيد))[3]، وذكر ابن منظور (ت٧١١هـ) أنّ ((الشاهد العالم الذي يُبين ما عَلِمه))[4]، وقال الجوهري: ((وشَهِدَ له بكذا شهادة، أي: أدَى ما عنده من الشهادة، فهو شاهِد))[5]، فالشاهد لغةً يُثبت ويؤكِّد صحّة الشيء الذي جيء به من أجله.

وأمّا اصطلاحاً: فالشاهد: ((قولٌ عربيّ لقائل موثوقٍ بعربيته يُورَد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي))[6]، والشاهد في الدرس اللغوي يطلق على النص القرآني الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب من الشعر والنثر.

وقد احتاج العلماء إلى الاستشهاد والاحتجاج لَمّا خافوا على سلامة اللغة العربية بعد اختلاط العرب بالعجم بعد الفتوحات وفساد الألسنة، فأجمعوا على الأخذ ممّن يُوثق بعربيتهم فقط، وقد حددَ العلماء ضابطاً زمانياً ومكانياً لِما يصحّ الاستشهاد به، فالضابط الزماني يمتدّ إلى نهاية

(١) الأصول في النحو، ١/ ٥٠.

(٢) مقاييس اللغة، مادة (شهد)، ٢/ ٢٢١ .

(٣) العين، مادة (شهد)، ١/ ٢٥٦ .

(٤) لسان العرب، مادة (شهد)، ١٣/ ٤٧٠ .

(٥) الصحاح، مادة (شهد)، ١/ ٣٧١، وينظر: المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، مادة (شهد)، ١/ ٤٩٧.

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: اللبدي، ١١٩ .

عصر الاستشهاد في منتصف القرن الثاني أي: بحدود عام (١٥٠هـ)[١]، والضابط المكاني يتحدد بالقبائل الفصيحة، وهم كما جاء عند السيوطي الذين عنهم نُقلت اللغة العربية وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين كلام العرب، وهم: قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين أُخذ عنهم أكثر اللّغة وعليهم اتُّكِل في الغريب والإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، ولم يُؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري في أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم[٢]، وذكر ابن جني أنّ: ((علّة امتناع ذلك ما عَرَض لِلغات الحاضرة وأهل المَدر من الاختلال والفساد والخَطل، ولو عُلم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم ولم يعترِض شيء من الفساد للغتهم لَوجب الأخذ عنهم))[٣].

الفرق بين الشاهد والمثال:

فرّق العلماء بين الشاهد والمثال من حيث الاستعمال، فالشاهد يُورَد للاحتجاج به ولإثبات المسألة أو القاعدة من كلام الفصحاء، أما المثال فيُورَد للتمثيل به على حقيقة قاعدة وإيضاحها لا للتدليل على صحتها والاحتجاج على سلامتها، ولهذا قيل في التعليق على بعض النصوص: وهذا تمثيلٌ وليس باحتجاج[٤]، أي: يُؤتى بالمثال لزيادة التوضيح وليس للتأصيل والاحتجاج.

أقسام الشواهد اللغوية

ذكر أحد الباحثين ثلاثة أقسام للشاهد من حيث موضوعاتها، وهي[٥]:

١. الشواهد المعجمية:

ويُستشهد بها لاسم أو بناء أو صيغة، ويندرج تحت هذا النوع (شواهد الصّرف).

٢. الشواهد النحوية:

يُستشهد بها لعامل نحوي أو أثر إعرابي ونحو ذلك مما يقوم عليه النحو وأصوله.

---

(١) ينظر: من تاريخ النحو، ١٨– ١٩، وفي أصول النحو: سعيد الأفغاني، ١٩.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ٩١ .

(٣) الخصائص، ٢/ ٥ .

(٤) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٢٠ .

(٥) ينظر: بحث الشاهد اللغوي: يحيى عبد الرؤوف جبر، (مجلة النجاح للأبحاث، مج٢، ع٦)، ١٩٩٢م، ٢٦٥– ٢٦٦.

٣. الشواهد البلاغية:

يُؤتى بها لبيان معنى حسن أو ردئ أو وزن، ولا يتقيد هذا النوع بزمان ومكان.

مصادر الشاهد الصرفي:

هي المصادر نفسها التي تُؤخذ منها شواهد الدرس النحوي، وهي:

١. القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

إنّ القرآن الكريم أفصح مصادر الاستشهاد وأوثقها في الاحتجاج، والقراءات: ((علمٌ يُعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال، وغير ذلك))[١]، وقد أجاز العلماء الاحتجاج بها، قال السيوطي: ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية))[٢].

واستشهد البصريون والكوفيون بالقراءات القرآنية المتواترة والصحيحة غير المخالفة للقياس، والقراءة الصحيحة كما قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) هي: ((كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولُها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف))[٣]، وكذلك استشهدوا بالقراءات الشاذة، قال السيوطي: ((وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجُز القياس عليه))[٤]، فالقراءة الشاذة حتى إن خالفت القياس يُحتج بها، ولكن لا يُقاس عليها في غير مسألة الاحتجاج، ولكن الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها من أصول

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات: القسطلاني، ١/ ١٧٠ .

(٢) الاقتراح، ٦٧– ٦٨ .

(٣) النشر في القراءات العشر: الجزري، ١/ ١٩ .

(٤) الاقتراح، ٦٧– ٦٨ .

الاستشهاد فليس منهج البصريين؛ لأنّهم يحتجون بالقراءات الموافقة لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقرّرة فإن خالفتها ردّوها، في حين أنّها كانت مصدراً من مصادر النحو الكوفي ويُجيزون ما وردَ فيها مما خالف ما ورد عن العرب ويقيسون عليها ويبنون عليها القواعد والأحكام(١).

٢. الحديث النبوي الشريف:

وهو قول النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وللعلماء ثلاثة مواقف من الاحتجاج به كما ذكر عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ):

الأول: جواز الاحتجاج به، وهذا مذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـ) والرضي وغيرهما، وسبقهما إلى ذلك ابن الأنباري (ت٥٥٧هـ) .

والثاني: منع الاحتجاج به، وهذا مذهب ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) وأبي حيان، وحجّتهم أنّ الأحاديث النبوية رُويت بالمعنى ولم تنقل عن النبي (صلى الله عليه سلم) بألفاظها، ولأنّ أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه.

والثالث: جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (صلّى الله عليه وسلم) والأمثال النبوية، وهذا قول الشاطبي (ت٧٩٠هـ) والسيوطي(٢).

ويرى السيوطي أنّ كلامه (صلى الله عليه وسلم) يُستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، وإنما يوجد في الأحاديث القِصار، فإنّ أغلب الأحاديث مرويّة بالمعنى، فقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فزادوا ونقصوا، ولهذا ترى الحديث الواحد مروياً بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث؛ لأنّ العلماء جوّزوا النقل بالمعنى، ولوقوع اللحن كثيراً فيما رُوي من الحديث(٣).

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، ٤٧ .

(٢) ينظر: خزانة الأدب، ١/ ١١، وابن الضائع هو: ((علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي [...] عالم بالعربية))، الأعلام، ٣٣٣/٤.

(٣) ينظر: الاقتراح، ٧٤ – ٨٢.

٣. كلام العرب شعراً ونثراً:

يُمكن أن ((يعدُّ الشعر العربي من أهم أصول الاستدلال على المسائل والأحكام النحوية، وقد أكثر النحاة منه في كتبهم، فقلّما تجد كتابا نحوياً ولو كان صغيراً إلّا وتجد فيه أبياتاً من أشعار العرب))[١]، وقيّد العلماء الشعر الذي يصح الاحتجاج به –كما ذكرنا سابقاً– بأقدم ما وصل إلينا من العصر الجاهلي وينتهي في منتصف القرن الثاني، واعتمدوا على القبائل الفصيحة فقط، وذكر ابن الأنباري أنّ ما تواتر من كلام العرب دليلٌ قطعيّ يفيد العلم[٢]، ومن ينظر في كتب اللغويين والمعاجم يرى أنّ الاستشهاد بالشعر والنثر كثير، أما النحاة فيكادون يقتصرون على الشعر من كلام العرب، فهو أوفر حظاً من النثر عندهم[٣].

موقف اللغويين من الشاهد:

نتوقف هنا للاطلاع على مواقف بعض اللغويين الأوائل من الاستشهاد؛ لنتبيّن مكانته وأهميتهُ قبل التفتازاني، لقد ذكرت الباحثة خديجة الحديثي أنّ علماء اللغة أخذوا من القرآن الكريم شواهدهم التي بَنَوا عليها قواعدهم وأصولهم، وكان سيبويه من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني وكان يضعُه في المرتبة الأولى في الاستشهاد، والغالب عنده أنّه يضع عنوان الباب ويُمثل له بأمثلة يقيسُها على القرآن الكريم، ويذكر الآيات الخاصة بالموضوع ثم بما وَرد عن العرب من شواهد سمعها أو رواها عمن يثق به من الرواة، ثم يذكر الشواهد الشعرية[٤]، وكذلك أكثر المبرّد من الاستشهاد بالقرآن الكريم في (المقتضب) إذ ذكر أحد الباحثين أنّه استشهد بـ (٦١٢) آية، وأقلّ من الاستشهاد بالحديث الشريف فاستشهد بـ (٤) أحاديث، وأكثر من الاستشهاد بالشعر فاستشهد بـ (٧٠٠) بيت، وفي النثر استشهد بـ (٤٢) مثلاً[٥].

وكان ابن السرّاج كثير الاستشهاد ونجد ذلك في كتابه (الأصول في النحو)، إذ ذكر أحد الباحثين أنّه كان كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم في هذا الكتاب فقد استشهد بـ (٣١٣) آية، وكان

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الجوجَري، قسم الدراسة، ١/ ٩٥ .

(٢) ينظر: لُمع الأدلة في أصول النحو، ٨٣ .

(٣) ينظر: في أصول النحو، ٥٩ – ٦٠ .

(٤) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ٢٩– ٣٢ .

(٥) ينظر: الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرّد: رزوقي جمعة، (رسالة ماجستير)، بإشراف: أ.د. أبو بكر حسيني، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠٠٩م، ٦٦ .

قليل الاستشهاد بالحديث الشريف إذ استشهد بـ (٥) أحاديث فقط، أمّا استشهاده بالشعر فكثير حيثُ بلغ (٤٥٠) شاهداً، واستشهد بالأمثال قليلاً، وكان يذكر الشاهد ويبيّن موقفه منه ويرفض بعض الشواهد إذا خرجت عن القاعدة المألوفة، ويعطي الأحكام ويرجح رأي عالم على آخر أو يخالفه[١].

وسار النحويون والصرفيون على هذا المنوال في الاستشهاد لإثبات القواعد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً، ونرى ذلك عند الفارسي وابن جني وابن الحاجب وابن مالك وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) والسيوطي وغيرهم.

موقف التفتازاني من الشاهد

اتّسم موقف التفتازاني من الشاهد بالصفة التي عُهدت عند العلماء السابقين، فقد اعتمد على الشواهد للاحتجاج على القواعد والمسائل الصرفية، وسنبين ذلك فيما يأتي:

١. موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية:

استشهد التفتازاني بالآيات القرآنية الكريمة في كثيرٍ من المسائل والأحكام الصرفية التي عرضت له أثناء شرحه لتصريف العزّي، وكان ذلك في ثمانية وثلاثين موضعاً[٢]، وهو يُورد موضع الشاهد فقط من الآية الكريمة ولا يذكرها كلها، ومن ذلك ما جاء في (باب المضاعف) عند شرحه للحكم الصرفي بجواز إدغام المضاعف، فقد قال العزّي: ((وجائزٌ إذا دخل الجازم على فعل الواحد))[٣]، فلا يجب فيه الإدغام، وعقّب التفتازاني قائلاً: ((فيجوز عدم الإدغام؛ نظراً إلى أنّ شرط الإدغام تحرّك الحرف الثاني، وهو ساكن هنا فلا يُدغم، ويُقال: (لم يمدُدْ)، وهو لغة الحجازيين، قال[٤]:

ومَن يكُ ذا فضلٍ فيبخل بفضله على قومه يُستغنَ عنهُ ويُذْمَمِ

---

(١) ينظر: الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج: محمد المسيعدين، (رسالة ماجستير)، بإشراف: د. محمد أمين الروابدة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٩م، ٥– ٨ .

(٢) ينظر للتمثيل: شرح تصريف العزّي، ١١٢، ١٢٣، ١٧٦، ١٩٠، ٢٠١، ٢٥٠، ٣٤٤، ٣٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ٢٤٩ .

(٤) قائله زهير بن أبي سلمى المُزَنِيّ، ديوان زهير بن أبي سلمى: زهير بن أبي سلمى، ٨٠، وجمهرة أشعار العرب: القرشي، ١/ ١٧٤، وشرح المعلقات السبع: الزوزني، ١/ ١٥٠ .

فإنّ قوله: (ويُدْمَمِ) مجزوم؛ لكونه عطفاً على (يُستغنَ)، وهو جواب الشرط أعني (مَن يكُ)، ويجوز الإدغام نظراً إلى أنّ السكون عارض لا اعتداد به، فتُحرّك الساكن ويُدغم فيه الأول، فيُقال: (لم يَمُدَّ) بالضم أو الفتح أو الكسر [...] وهو لغة بني تميم، والأول هو الأقرب إلى القياس، وفي التنزيل: ((ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ)) [سورة المدثر:٦]))[١]، فأتى التفتازاني ببيت الشعر شاهداً على جواز عدم الإدغام، ثم لمّا حكم على عدم الإدغام بأنّه أقرب إلى القياس، عضّد احتجاجه بما ورد في الآية الكريمة من عدم الإدغام لتكون فيصلاً في ترجيح لغة الحجاز على لغة تميم؛ لموافقتها للأصل (عدم الإدغام)، وتقديماً لأقوى الطالبَين له وهو العامل، وحملاً على ما أُجمِع على إظهاره من نحو: (رَدَدْتُ)؛ لشبهه به في الجملة، ولانتفاء الثقل بسكون أحد الحرفين[٢]، فجواز الإدغام والفكّ مشروط في تحقق السكون سواء كان المضارع مجزوماً بالسكون، أو الأمر مبنياً على السكون، فإذا لم يتحقق لم يكن إلاّ الإدغام؛ ولذلك لا يجوز الفك في نحو: (شُدّي)؛ لأنه أمر مبنيّ على حذف النون، لا على السكون، كما لا يجوز في نحو: (لم يشدّوا)؛ لأنه مضارع مجزوم بحذف النون لا بالسكون[٣].

وكان التفتازاني يعتدّ بالقراءات القرآنية فقد استشهد بها في أحد عشر موضعاً[٤]، من ذلك استشهاده بالآية الكريمة: ((فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا)) [سورة التوبة:٨٢] في (باب الصحيح) عند حديث العزّي عن جزم المضارع بلام الأمر، فقال التفتازاني: ((وتكون مكسورةً تشبيهاً باللام الجارة؛ لأنّ الجزم بمنزلة الجر، وفتحُها لغةٌ، لكن إذا دخل عليها (الواو والفاء أو ثمّ) جاز سكونها [...] وقال الله تعالى: ((ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ)) [سورة الحج:٢٩]، قُرئ[٥] بسكون اللام وكسرها))[٦]، فاستشهد بهذه القراءة للآية الكريمة على الحكم بجواز سكون لام الأمر إذا دخل عليها (الواو والفاء أو ثمّ).

---

(١) شرح تصريف العزّي، ٢٤٩- ٢٥٠، وينظر: شرح ابن عقيل: ابن عقيل، ٤/ ٧٨ .

(٢) ينظر: تدريج الأداني، ١٤٠ .

(٣) ينظر: الكفاف: يوسف الصيداوي، ١/ ٦٩ .

(٤) ينظر للتمثيل: شرح تصريف العزّي، ١٦٧، ١٨٩، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٧، ٣٢٣، ٣٧٢.

(٥) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وقنبل وأبي محيصن... وغيرهم، ينظر: معجم القراءات القرآنية: أحمد مختار عمر، ٤/ ١٧٧ .

(٦) شرح تصريف العزّي، ١٨٨- ١٨٩ .

وذكر سيبويه سبب تسكين لام الأمر مع الواو والفاء عند حديثه عن تسكين هاء (هو) مع الواو والفاء، فقال بأنّ هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها فصارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فأسكنوا الهاء معها، وفعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم؛ فأُسكنت استخفافاً، وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها[١]، وقال السّيرافي: ((وقد أسكنَ بعضهم لام الأمر مع (ثمّ)، قرأ الكسائي وغيره: ((ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ)) [سورة الحج:٢٩] بتسكين اللام، واستقبح أهلُ البصرة ذلك؛ لأنّ (ثمّ) يُوقف عليها، وإنّما العلّة في التسكين عندهم أنّ الفاء والواو لا يُوقف عليهما، وإن كان ما قرأوا به من تسكين اللام مع (ثمّ) جائزاً، فليس بالمختار))[٢]، أي: لم يميلوا إلى تسكين اللام مع (ثمّ)، ونقلَ الشّاطبي عن السُّهيلي (ت٥٨١هـ) أنّ (لام) الأمر سكنتْ مع (الواو والفاء) كثيراً وكُسرت في الابتداء ضرورةً[٣].

وكان موقفه من القراءات الشاذة موقفاً علمياً محايداً فقد استشهد بها، ووصفها بالشاذة ولم يرفضها، وكان ذلك في موضع واحد فقط، جاء في (باب الصحيح) عند حديث العزّي عن جزم المضارع بلام الأمر، وأنّها لأمر الغائب وليس المخاطب، فقد قال العزّي: ((تقولُ في أمر الغائب ليَنْصُرْ))[٤]، فعقّب التفتازاني قائلاً: ((إشارةً إلى أنّه لا يُؤمر به المخاطب؛ لأنّ المخاطبَ له صيغة تخُصّه، وقُرئ: ((فَلْتَفْرَحُوا))[٥] [سورة يونس:٥٨] بالتاء خطاباً، وهو شاذٌ))[٦]، فاستشهد بالقراءة الشاذّة على جواز إدخال (لام الأمر) على المضارع المبدوء بتاء الخطاب.

وممّن أجاز هذه القراءة المبرّد وابن الورّاق (ت٣٨١هـ) وابن جني وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) والكوفيون، فذهب المبرّد إلى أنّه لو أُمر المخاطب باللام لكان على الأصل، وأنّ هذه القراءة

---

(١) ينظر: الكتاب، ١/ ٣٧١ ،

(٢) شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٠- ٢١ .

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ١/ ١٢٢ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ١٨٩.

(٥) وهي قراءة أبو جعفر وابن عامر ورُويس، ينظر: النشر في القراءات العشر، ٣٢١/٢، ومعجم القراءات القرآنية، ٣/ ٨٠، ((وقرأ بها أيضًا عثمان بن عَفانَ، وأُبَي بن كَعْب، وأنسُ بن مالك))، شرح المفصل: ابن يعيش، ٤/ ٢٩٣.

(٦) شرح تصريف العزّي، ١٨٩ .

جاءت على أصل الأمر[١]، أي: أنّ أصل الأمر: المضارع المبدوء باللام لكنّها حُذفت عند اشتقاق الأمر منه، ويرى ابن السراج جواز أن يُؤمر المخاطب بلام الأمر محتجاً بهذه القراءة[٢]، وتابعهم على ذلك ابن الورّاق وقال بأنّ الأصل في قُمْ: لِتَقُمْ[٣]، وابن جني إذ قال بأنّ البناء الذي سرى في باب (صه) سببه تضمّن هذه الأسماء معنى لام الأمر؛ لأن أصل (صَه) وهو اسْكُتْ: لِتَسْكُتْ، محتجاً بهذه القراءة[٤]، ومثلهم ابن يعيش إذ يرى بأنّها جاءت على الأصل شذوذاً[٥]، أي: استصحاباً للأصل.

وذكر ابن الأنباري أنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ أصل إفْعَلْ: لِتَفْعَلْ[٦]، وممّن ضعّف هذه القراءة الأخفش وابن خالويه (ت٣٧٠هـ) والزمخشري، فقد نقل الرازي (ت٦٦٦هـ) أنّ الأخفش ذكر بأنّها لغة رديئة؛ لأنّه يُستغنى عنها بقولك: افْعَلْ[٧]، وذهب ابن خالويه إلى أنّها لغة ضعيفة؛ لأنّ العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يُسمَّ فاعله كقولهم: لتُعْنَ بحاجتي[٨]، وذهب الزمخشري إلى أنّ أمر المخاطب بلام الأمر قليل[٩].

٢. موقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف:

لم يكن التفتازاني من العلماء المعارضين للاستشهاد بالحديث الشريف، فقد استشهد به في أربعة مواضع من شرحه[١٠]، وبالرغم من قلة هذه المواضع إلّا أنّها تثبت اعتماده على الحديث الشريف في الاستشهاد، ومنها ما جاء في (باب المهموز)عند حديث العزّي عن حذف الهمزة من

---

(١) ينظر: المقتضب، ١/ ١٢٢ .

(٢) الأصول في النحو، ٢/ ١٥٧، وينظر: الاقتراح، ٨٦ .

(٣) علل النحو ، ١٤٩ .

(٤) ينظر: الخصائص، ٢/ ٣٠٠، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ٢٤٤ .

(٥) ينظر: شرح المفصل، ٤/ ٢٩٣ .

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢/ ٥٢٤ .

(٧) ينظر: مختار الصحاح، مادة (تا)، ٨٣ .

(٨) ينظر: الحجة في القراءات السبع ، ١/ ١٨٢ .

(٩) ينظر: المفصّل، ١/ ٣٣٩، وشرح الرضي على الكافية: الرضي، ٤/ ٨٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد الخضري، ٣/ ٨٦.

(١٠) ينظر: شرح تصريف العزّي، ١٩٠، ١٩١، ٣٧١، ٣٩٣.

(مُرْ)، قال العزّي: ((وحذفوا الهمزة في: خُذْ وكُلْ ومُرْ على خلاف القياس؛ لكثرة الاستعمال، وقد يجئ (مُرْ) على الأصل عند الوصل، كقوله تعالى: ((وَأْمُرْ أَهْلَكَ بالصَلاةِ)) [سورة طه: ١٣٢]))[١]، أي: بإعادة همزة الفعل المحذوفة، واستشهد التفتازاني بالحديث الشريف على جواز مجيء (مُرْ) بالحذف مع كونه في حالة وصل بالفاء، فعقّب قائلاً: ((أصله: (أُوْمُرْ)، حُذفت همزة الوصل وأُعيدت الثانية، وقيل: (وَأْمُرْ)، وهذا أفصح من (وَمُرْ)؛ لِزوال الثقل بحذف همزة الوصل، وجاء في الحديث: (فَمُرْ برأسِ التّمثال ومُرْ بالسّتر ومُرْ برأسِ الكلبِ)[٢]))[٣]، فأصل الفعل: أمَرَ، ومضارعه: يَأْمُرُ، وعند بناء الأمر منه للمخاطب يُحذف حرف المضارعة فيصير الفعل مبدوءً بساكن: أْمُرْ، فيحتاج لهمزة الوصل ضرورةً التي تأتي مضمومة بتأثير المماثلة الرجعية؛ لأنّ الميم مضمومة[٤]، فيصير الفعل: أُمْرُ، ثم تُقلب الهمزة التي هي فاء الفعل واواً؛ لانضمام ما قبلها فيصير الفعل: أُوْمُرْ.

قال التفتازاني: ((لكنّهم لمّا اشتقّوا الأمر حذفوا الهمزة الأصلية؛ لكثرة الاستعمال، ثمّ حذفت همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن))[٥]، أي: أنّ الهمزة التي هي فاء الفعل تُحذف؛ لكثرة الاستعمال، فيبدأ الفعل بالميم المضمومة فتحذف همزة الوصل لزوال الساكن الذي جاءت من أجله، فيصير الفعل: (مُرْ)، ثم إنّ هذا الفعل قد يأتي على الأصل عند الوصل، أي: بحذف حرف المضارعة فقط فيستعمل الفعل مبدوءً بالساكن كما في مثال العزّي: ((وَأْمُرْ))، لأنّه اتصل بالواو المتحركة بدلاً من همزة الوصل، وقد يتصل بمتحرك ويستعمل محذوف الهمزة كما في مثال التفتازاني: ((فَمُرْ))، وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ حذف فاء الفعل من (مُرْ) هو الكثير، وإن وَلِي (مُرْ) فاءٌ أو واوٌ فالإثبات أجود[٦]، ويرى التفتازاني بأنّ (وَأْمُرْ) أفصح من (وَمُرْ).

---

(١) شرح تصريف العزّي ، ٣٧١ .

(٢) ((كان في البيت قِرامُ مِسترٍ فيه تماثيلُ، فمُرْ برأس التمثال يُقطع فيُصَيّرُ كهيئة الشجرة، ومُر بالستر يُقطع فيُجعل منه وسادتان تُوطآن ومُر بالكلب فيُخرج))، المسند: أحمد بن حنبل، ٤١٣/١٣، وينظر: سنن الترمذي: محمد الترمذي، ١١٥/٥.

(٣) شرح تصريف العزّي ، ٣٧١ .

(٤) ينظر: شرح المفصل، ٤/ ٢٩٠ .

(٥) شرح تصريف العزّي، ٣٧١ .

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٤٣/١ .

٣. موقفه من الاستشهاد بكلام العرب

أ. الشعر:

أكثر التفتازاني من الاستشهاد على الأحكام والمسائل الصرفية بالشعر، فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية الواردة في الشرح (٤٦) شاهداً[١]، ونجد استشهاده بالشعر في (باب المعتل) فصل معتلّ الفاء (المثال) عند حديث العزّي عن إماتةِ ماضي (يَدَعُ ويَذَرُ)، إذ قال: ((وأماتُوا ماضي يَدَعُ ويَذَرُ))[٢]، فعقّب التفتازاني بقوله: ((يعني لم يُسمع من العرب (وَدَعَ) ولا (وَذَرَ)، وسُمع (يَدَعُ ويَذَرُ)، فعُلم أنّهم أماتوهما وتركوا استعمالهما، قال في (الصحاح): ((قولهم: دَعْ، أي: اتركْه، وأصله: وَدَعَ يَدَعُ، وقد أُميتَ ماضيه، لا يقال: (وَدَعَهُ)، وإنَّما يقال: (تَرَكَه)، ولا: (وادِعٌ) ولكن: (تارِكٌ)، وربّما جاء في ضرورة الشعر: (وَدَعَ) فهو (مَوْدوعٌ)، قال:

ليتَ شعري عن خَليلي ما الذي غالَهُ في الحُبِّ حتَّى وَدَعَهْ[٣]))[٤].

فأوردَ التفتازاني شاهد الجوهريّ؛ للاستدلال على إمكانية استعمال هذا الماضي الممات في ضرورة الشعر، وقد عدّه الخليل من الضرورة؛ وقال بأنّ العرب لا تقول: وَدَعْتُه في معنى: تَرَكْتُهُ، إلّا أن يضطرّ الشاعر[٥]، ويرى سيبويه وابن مالك أنهم استغنوا عن (وَدَعَ) بـ (تَرَكَ)[٦]، ووصفه ابن السرّاج بأنّه ممّا شذّ عن الاستعمال ولم يشذّ عن القياس، فقياسه أن يُقال: وَدَعَ يدع، إذ لا يكون فعلٌ مستقبل إلّا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا (وَدَعَ)؛ فصار قول القائل: (وَدَعَهُ) شاذاً، وهذه أشياء تُحفظ[٧].

(١) ينظر للتمثيل: شرح تصريف العزّي، ١٨١، ٢٠٠، ٢١٠، ٢٧٢، ٣٠٩، ٣٤٠، ٣٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ٢٧١ .

(٣) قائله أبو الأسود الدُّؤلي كما ذكر ابن منظور، لسان العرب، ٣٨٤/٨.

(٤) شرح تصريف العزّي ، ٢٧١– ٢٧٢، وينظر: الصحاح، مادة (ودع)، ٢/ ٢٧٢.

(٥) ينظر: العين، مادة (ودع)، ١٣٢/١.

(٦) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٥، وشرح تسهيل الفوائد،٣/ ٤٧ .

(٧) ينظر: الأصول في النحو، ١/ ٥٧، والمخصص: ابن سيده، ٤٧٤/٣، والبديع في علم العربية: ابن الأثير، ١/ ١٢.

وتابعه الفارسيّ ونقل عن المبرّد أنه حكى قراءة بعضهم: ((مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى))[١] [سورة الضحى:٣] وقال: لا تُستحبّ للشذوذ[٢]، وتعجّب الفيومي (ت٧٧٠هـ) من الحكم على ماضيه بالإماتة وقد وردَ في بعض الأشعار؛ وما كان هذا سبيله فيجوز القول بقلّة استعماله ولا يجوز القول بإماتته[٣].

ب. النثر:

١. الأمثال: أوردَ التفتازاني شاهدين[٤] من أمثلة العرب أثناء شرحه، فاستشهد في (باب الصحيح) بقولهم: ((لم يُحرم من فُزْد له))[٥]، وذكرَ موطن الشاهد منه فقط وهو (فُزْدَ له)، ففي المبني للمجهول من الماضي الأصل أن تُكسر عينه، قال العزّي عند صياغة المبني للمجهول من الماضي: ((وما قبل آخرهِ يكون مكسور أبداً: نحو: نُصِر زيد))[٦]، فعقّب التفتازاني على كلام العزّي بوجود أفعال تنقض القاعدة والحكم؛ لأنّها مبنيّة للمجهول وما قبل آخرها ليس مكسوراً، فقال: ((وجاء (فُزْدَ له) بسكون الزاي، والأصل: (فُصِدَ له) أسْكِن الصاد وأُبدل... وكلّ ذلك مما لا يُعتدّ به نقضاً))[٧]، إذ جاء الفعل المبني للمجهول من الماضي بسكون العين (فُزْدَ) تخفيفاً والأصل أن يُكسر[٨].

---

(١) قراءة عروة بن الزبير وابنه هشام وحيوة ... وغيرهم، ينظر: المحتسب: ابن جني، ٢/ ٣٦٤ .

(٢) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي: الفارسي،١/ ٧٦، والتعليقة على كتاب سيبويه: الفارسي، ١٦/٤، والخصائص، ٢/ ٤٧ .

(٣) ينظر: المصباح المنير، ٦٥٣ .

(٤) ينظر: شرح تصريف العزّي، ١٦٧، ٢٩٨.

(٥) المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري، ٢٩٤/٢، وأصله أنّ في موسم القحط لا يجد الرجل ما يُقدّمه للضيف؛ فينحر راحلته فيفصدها، فإذا خرج الدم سخنه إلى أن يجمد ويقوى فيطعمه للضيف، ومعناه: لم يُحرَم القِرى من فُصدت له الراحلة، ينظر: سر صناعة الإعراب: ابن جني، ١/ ٥٠ .

(٦) شرح تصريف العزّي، ١٦٥ .

(٧) المصدر نفسه، ١٦٧ .

(٨) ينظر: الكتاب، ١/ ٣٦٠، والأصول في النحو، ٣/ ١٥٨، والمحيط في اللغة: الصاحب بن عباد، ٢/ ٢٩٣، والقاموس المحيط: الفيروزآبادي، ٣٩١ .

ودفع النقض بأنّ أصل الفعل: (فُصِد له) على القياس، وبيّن ابن جني سبب تسكينها وإبدالها بقوله أنّ: ((أصله: (فُصِد له) ثم أسكنتِ العين على قولهم في ضُرِب: ضُرْبَ... فصار تقديره: (فُصْدَ له)، فلما سكنت الصاد فضعفت به، وجاورتِ الصادُ -وهي مهموسة- الدالَ -وهي مجهورة- قَرُبت منها بأن أشمّت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر))[١]، وتابعه الزّمخشري وقال بأنّها: ((في لغةِ فصحاءٍ من العرب))[٢]، وأضاف ابن يعيش: ((إذا وقعت الصاد ساكنةً وبعدها الدالُ، جاز فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تجعلها صادًا خالصةً، وهو الأصل، قال سيبويه: هو الأكثر، والثاني: إبدالها زايًا خالصة، والثالث: أن يُضارعَ بها الزايُ، ومعنى المضارعة أن تُشْرِب الصادَ شيئًا من صوت الزاي، فتصير بينَ بين، فمثالُ الثاني - وهو الإبدال- [...] قولهم في المثل: (لم يُحرم من فُزْد له)، والمراد: فُصِدَ))[٣]، فأُبدل لسبب صوتي وهو المماثلة المدبرة في حالة الاتصال، وأصله على القياس.

٢. أقوال العرب: استشهد ببعض العبارات التي تداولها العرب وهي ليست بأمثال بل من كلامهم اليومي في (٤) مواضع[٤]، منها العبارة التي جاءت في (باب المهموز)، إذ قال العزّي: ((فتقول: أمَل يأمُلُ كنصَر ينصُرُ، والأمر (اُوْمُلْ) بقلب الهمزة واواً؛ لأنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدةٍ ثانيتَهُما ساكنة وجب قلبهُا بحركة ما قبلها كآمَنَ أُوْمِنَ إيماناً))[٥]، فقال التفتازاني: ((وإنّما قال إذا التقتا؛ لأنّ الهمزة الساكنة التي قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبُها بحرف حركة ما قبلها، بل يجوز نحو: (رَأْسٌ وبُوْسٌ وريْمٌ)، وقال: (في كلمةٍ)؛ لأنّهما لو كانتا في كلمتين لا يجب أيضاً ذلك بل يجوز نحو: (يا حادِئُ اثْزَرْ) بالهمزة، ويجوز بالواو وكذا قياس الفتح والكسر؛ لأنّ ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمةٍ؛ لجواز انفكاكِهما))[٦]، فاستشهد بعبارة: (يا حادِئُ اثْزَرْ) على

(١) الخصائص، ٢/ ٢٥٥، وينظر: سر صناعة الإعراب، ١/ ٥١، ولسان العرب، مادة (فزد)، ٣/ ٣٣٦، وتاج العروس، مادة (فزد)، ٢١٧٤ .

(٢) المفصل، ١٢٦

(٣) شرح المفصل، ٥/ ٤١٥ – ٤١٦ .

(٤) ينظر: شرح تصريف العزّي، ١٢٩، ١٨٣، ٣٦٨، ٣٧٣ .

(٥) المصدر نفسه، ٣٦٦- ٣٦٧ .

(٦) المصدر نفسه، ٣٦٧- ٣٦٨ .

عدم وجوب قلب الهمزة بحرف مجانس لحركة ما قبلها إذا كانت الهمزتان في كلمتين؛ لأنّ التأثير لم يبلغ قوة ما في كلمةٍ واحدة حيث الهمزتان متلازمتان.

أما في الكلمتين فالتأثير يحتمل الضعف لجواز انفكاكِهما، أي لجواز أنْ تُنطق الكلمة الأولى ويُوقف عليها ثم تُنطق الثانية فلا يكون لحركة الهمزة الأولى أيّ تأثير لفظي على الهمزة الثانية، فمجيء الهمزة على الأصل في حالة الوقف سوّغ بقاءها على الأصل في الوصل أيضاً لمن أراد، ويجوز قلبها بحركة ما قبلها أي الواو فيُقال: يا حادِئُ اوْزَرْ[١]، ويُقاس عليه إذا كانت حركة ما قبلها فتحة أو كسرة إذ تُقلب الهمزة الثانية ألفاً أو ياءً وتُسمى هذه الظاهرة في الدرس الصوتي بالمماثلة التقدمية إذ يتأثر الصوت الثاني بما قبله[٢]، فالقلب وعدمه جائزان إذا كانت الهمزتان في كلمتين.

٣. اللهجات: استشهد التفتازاني باللهجات في بعض المسائل الصرفية التي ناقشها، وذكر اللهجات التي تُنطق بها بعض الكلمات، وحكم عليها بالصحّة أو الضعف أو الشذوذ، واللهجات التي وردت في شرحه بعضها معلومةٌ قد ذكرَ أصحابها، وهي: لهجة الحجاز ولهجة تميم ولهجة طيء ولهجة بني عامر ولهجة أسد، في (أربعة عشر) موضعاً، أحدها في (باب المعتلّ) عند حديثه عن فتح عين المضاعف المثال، إذ قال: ((واعلم أنّ المضاعف المعتلّ الفاء الواوي لا يكون مضارعه إلّا مفتوح العين، أمّا الضم فلأنّه منتفٍ من المثال الواوي قطعاً، إلّا ما جاء في لغة بني عامر من (وجَدَ يَجُدُ) بالضم وهو ضعيف، والصحيح الكسر))[٣]، أي يُقال: وجَدَ يَجُدُ، بحذف الواو من: يُوْجُدُ[٤]، وقال الخليل: ((وإذا كانت الواو فاء الفعل وانكسر ما بعدها وانفتح ما قبلها حذفتها؛ لأن الواو لا تثبت مثل وجد يجد كان الأصل فيه (يَوْجِدُ) فذهبت الواو لانكسار ما بعدها ولو كانت مفتوحةَ لثبتت))[٥]، فبسبب عدم وجود الكسرة يسقط موجب الحذف، ولكنّهم حذفوها وقالوا: يَجُدُ، وبيّن سيبويه ذلك بأنّه: ((لا يكاد يُوجد في الكلام))[٦]، ورفض ابن جني أن

(١) ينظر: تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني: الجاوي، ٢٤٥ .

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية: ابراهيم أنيس، ١٠٩ .

(٣) شرح تصريف العزّي، ٢٧٩ .

(٤) ينظر: الأصول في النحو، ٤/ ٤٣١ .

(٥) الجمل في النحو، ٣٠٨ .

(٦) الكتاب، ١/ ٣٤٦ .

يأتي مضارع (فَعَل) ممّا فاؤه واو بالضمّ، إنّما هو بالكسر نحو: وَجَدَ يَجِد[١]، وذكرَ الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) أنّه شذّ بالضم في لغةٍ عامرية[٢].

وكذلك في (باب المضاعف) عند الحديث عن جواز الإدغام والفكّ عند دخول الجازم على الفعل، فقال: ((يجوز عدم الإدغام؛ نظراً إلى أنّ شرط الإدغام تحرُّك الحرف الثاني، وهو ساكن هنا فلا يُدغم، ويُقال: (لم يَمدُدْ)، وهو لغة الحجازيين))[٣]، وعدم الإدغام أقرب إلى القياس كما قال الجاوي[٤]؛ لعدم وجود ما يُوجب الإدغام من تحرُّك الحرف الثاني.

وبعض اللهجات لم يسندها إلى أصحابها وجدتها في (ستة) مواضعَ، من ذلك ما جاء في باب الصحيح عند حديثه عن حركات عين الفعل الثلاثي المجرد: فَعَل وفَعِل وفَعُل، فقال: ((والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم، وأما ما جاء من نحو: (نَعْمَ وشَهْدَ) بفتح الفاء وسكون العين فمُزال عن الأصل؛ لضرب من الخفة، والأصل فيهما فَعِلَ بكسر العين، وفيه أربعُ لغات: كسر الفاء مع سكون العين وكسرها، وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها، وهذه جارية في كلّ اسم وفعل على (فَعِلَ) مكسور العين وعينه حرف حلق))[٥]، وفي لغة كسر الفاء مع كسر العين إتباع الفاء للعين؛ لأنّ العين حرف حلقيّ قويّ، ولِجَري اللسان على سنن واحد، ولغة فتح الفاء وسكون العين للخفة، وفتح الفاء وكسر العين على الأصل[٦]، وقال الأشمونى في فَعِلَ: ((إن لم يكن وسط الفعل الذي على فَعِلَ حلقياً كعَلِمَ، فليس فيه إلا فتح فائه وكسر عينه، أو سكونها تخفيفاً))[٧]، أي: ليس فيه إلّا عَلِمَ وعَلْمَ.

٢. موقفه من القياس:

القياس أصل من أصول الدرس اللغوي يلي السماع في الأهمية من حيث الاعتماد عليه في التقعيد، وهو لغةً: ((تقديرُ الشيء بالشيء))[٨]، واصطلاحاً: ((إلحاقُ مسألة ليس لها حكم معيّن

(١) ينظر: الخصائص، ٢/ ٢٢٦ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط، مادة (وجد)، ١/ ٧٨ .

(٣) شرح تصريف العزّي، ٢٤٩ .

(٤) ينظر: تدريج الأداني، ١٣٩ .

(٥) شرح تصريف العزّي ، ١١٢ .

(٦) ينظر: تدريج الأداني، ٢٦ .

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد الصبان، ١/ ٦٤ .

(٨) مقاييس اللغة، مادة (قوس)، ٥/٤٠.

بمسألة لها حكمٌ مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابهٍ يستدعي حملَ إحداهما على الأخرى، ومما استُعمل فيه القياس مصادر الأفعال، فالثلاثية مثلاً سماعية إلّا بعضاً منها يأتي قياسياً بضوابطَ معيّنةٍ[١]، وأركانه أربعة كما قال ابن الانباري: الأصل والفرع والعلة والحكم))[٢]، فالأصل هو المقيس عليه الذي له حكم، والفرع هو المقيس الذي ليس له حكم، والحكم هو أن يُوصف القياس بـ: الوجوب والامتناع والجواز ... وغيرها من الأحكام المبثوثة في الكتب، والعلّة: هي وجهُ الشبه، فإذا أراد المتكلم أن يأتي بصيغ وتراكيب جديدة لم تُسمع عن العرب؛ قاسَ على القواعد الثابتة المأخوذة مما سُمع عنهم وبنى الصيغ والتراكيب على أساسها.

وعند قراءة شرح التفتازاني نجد أنّه قد اعتمد على القياس في كثير من المسائل، وفي قبول بعض الآراء وتأييدها أو رفضها ومناقشتها، وألفاظه هي: (وعلى هذا القياس، وهذا قياس مطرد، والقياس كذا، والقياس يقتضي، وكذا أقيَسُ ... وغيرها)، ونجد استعماله للقياس في مسألة: الحكم بشذوذ اسم المكان (المَقبُرة والمَشرُقة) بالضم، و(المَظِنّة) بالكسر، قال: ((لأنّ القياس الفتح؛ لِكونهما من (يَفْعُل) مضموم العين، وقيل: إنّما يكون شاذاً إذا أُريد به مكان الفعل وليس كذلك، فإنّ المراد هَهُنا المكان المخصوص... [و] المَظِنّة أيضاً شاذّ؛ لأنها بالكسر، والقياس الفتح؛ لأنّها من (يَظُنُّ) بالضم))[٣]، فإنّ أفعالها: قَبَرَ يَقْبُرُ، وشَرُقَ يَشْرُقُ، وظَنّ يَظُنُّ، وقياس اسم المكان فيهما فتح العين، لتعذر الضم لرفضهم (مَفْعُلاً) في الكلام، ولأنّ الفتح أخفّ من الضم[٤]، وذكر رأياً لابن الحاجب وهو أنّ ((ما جاء على (مَفْعُلَة) بالضم فأسماء غير جاريةٍ على الفعل، لكنّها بمنزلة (قَارورة) وشِبهها))[٥]، قال الجاوي: أي في كونها غير جارية على الفعل، فالقارورة اسم لمقرّ المائعات، ولكنّها خُصّت بالزجاجة المخصوصة[٦]، أي: أنّها بالضم ليست لاسم المكان بل اسم للشيء المخصوص.

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٩١ .

(٢) ينظر: لُمع الأدلة، ٩٣ .

(٣) شرح تصريف العزّي، ٣٩٠ .

(٤) ينظر: الكتاب، ١/ ٣٥٤، والأصول في النحو، ٤/ ٤٦٥، والمخصص، ٣/ ٤١٥، وشرح تصريف العزّي، ٣٨٦ .

(٥) شرح تصريف العزّي، ٣٩٠– ٣٩١، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، ١/ ٦٦٨.

(٦) ينظر: تدريج الأداني، ٢٦٥ .

وذكر التفتازاني رأياً لآخرين فقال: ((وقال بعض المحققين: إنّ ما جاء على (مَفْعُلَةٍ) بالضم يُراد بها أنّها موضوعة لذلك ومتخذة له، فـ (المَقبَرَة) بالفتح مكان الفعل، وبالضم البقعة التي من شأنها أن يُقبرَ فيها، أي: المُتخذة لذلك، وكذلك المَشرَقة الموضع الذي تشرق فيه الشمس المُهَيّأُ لذلك، فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل، وجُعل خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معناه))[١]، أي: وجّهوا اختلاف صيغتها بالضم لاختلاف معناها، وذكر شرّاح الشافية هذا التوجيه[٢]، ووافق الأستاذ الدكتور محمد ذنون رأي الرضي إذ ذكر: أنّ الحكم بشذوذها يكون عند بقائها على دلالتها على اسم المكان المُعتبر وقوع الفعل فيه، أما عند تغيير معناها إلى موضع مخصوص دون وقوع الفعل فيه، فلا تكون من الشواذ؛ لأنّها ليست اسم مكان ولم تأتِ على الزّنة المخصّصة له، فالمعتبر في اسم المكان الدلالة على المكان الذي يحدث فيه الفعل بالفعل، وهذه الألفاظ تدل على المكان المُعدّ لذلك بالقوة، سواء وُجد بالفعل أم لا، مما يدلّ على تفرقة الناطقين بين المشتق واسم الجنس في الصيغة[٣].

ونجد في بعض المسائل اعتماده على القياس المطّرد وهو القانون الكثير الشائع في الاستعمال، ففي (باب المعتلّ) علّل قلب الألف (يَاتَعِد) واواً في (مُوتَعِد) بأنّه قياسٌ مطّرد، قال معقباً على كلام العزّي: ((فهو مُوتَعِدٌ) على الأصل إن كان من (يَوتَعِدُ)، وإن كان من (يَاتَعِدُ) قُلبت الألف واواً لانضمام ما قبلها، وذا قياس مطّرد))[٤]، أي: عند بناء صيغة (مُفْتَعِل) من (يَاتَعِدُ) يصير بناؤها: (مُاتَعِد)، فتُقلب الألف واواً؛ لانضمام ما قبلها، وهو قياسٌ مطّرد في كلّ ألف قبلها ضمة، ونرى عند أغلب العلماء ذكرهم لاشتقاق (مُوتَعِد) من (يَاتَعِدُ) المعتلّ واوه بالقلب[٥]، وليس من (يَوتَعِدُ) على الأصل من دون إعلال.

---

(١) شرح تصريف العزّي، ٣٩١ .

(٢) ينظر: شرح الشافية: الجاربردي، وشرح الشافية: نقره كار، وحاشية شرح الجاربردي: ابن جماعة، ضمن مجموعة الشافية، ١/ ٣١٧– ٣١٨ .

(٣) شرح تصريف العزّي، هامش (٦)، ٣٩١ .

(٤) المصدر نفسه، ٢٧٨.

(٥) ينظر: الكتاب، ٤/ ٣٣٤، والأصول في النحو، ٣/ ٢٦٩، ولسان العرب، ٣/ ٤٦١، والقاموس المحيط، ١/ ٤١٦.

موقفه من الشاذّ عن القاعدة:

يتوقف التفتازاني في كثير من المسائل الصرفية لِيذكر ما شذّ فيها من الألفاظ عن القياس، والشاذّ: هو ما خالف القياس بغضّ النظر عن قلّة وجوده أو كثرته، وهو نوعان: شاذّ مقبول وشاذّ مردود، أما المقبول: فهو ما جاء على خلاف القياس ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء، وأمّا المردود: فهو ما جاء على خلاف القياس ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء، والفرق بين الشاذّ والنادر والضعيف هو أنّ الشاذّ يكون في كلام العرب كثيراً لكن بخلاف القياس، والنادر يكون وجوده قليلاً لكنه على القياس، والضعيف ما لم يصلْ حكمُه إلى الثبوت[١].

وحرصَ التفتازاني على ذكر الألفاظ الشاذّة في أغلب المسائل، ويرى في الأحكام الصرفية أنّ ما شذّ عن القاعدة لا يُقاس عليه، وما خالفَ القياس لا يُعتدّ به في نقض القاعدة[٢]، نجدُ ذلك في مسألة التمثيل بـ (رَحُبتك الدار) باستعمال (رَحُبَ) متعدّياً في باب (فَعُل) اللازم فقال: ((وشذّ قولهم: (رحُبَتك الدار)، والأصل: (رحُبت بك الدار)، فحُذفت الباء اختصاراً لكثرة الاستعمال))[٣]، فقد تقرّر عند الصرفيين أنّ باب (فَعُل) يختص بأفعال الطبائع وهي أبداً لازمة[٤]، وتابع التفتازاني الخليل حين ذهب إلى شذوذ مجيء (رَحُبتك) متعدّياً، وقال بأنّ (فَعُلَ) لا يُجاوز أبداً[٥]، أي: لا يتعدّى، وأيّده الأزهري حين ذهب إلى أنّه: لا يجوز (رَحُبكم) عند النحويين[٦]، وحمله العلماء قبل التفتازاني على الحذف والإيصال كالجرجاني[٧]، والسكاكي (ت٦٢٦هـ) كذلك وأضاف بـ ((أنّه في التقدير: رَحُبَتْ بك، وهو أحد أبنية التّعجب))[٨]، وتابعهم ابن الحاجب[٩].

---

(١) ينظر: التعريفات، ١٦٤ .

(٢) شرح تصريف العزّي، ٢٠٧، ٢١٠.

(٣) المصدر نفسه، ١٢٩ .

(٤) ينظر: ديوان الأدب: الفارابي، ٢/ ٢٧٨، والشافية، ٦٣، وشرح الشافية: الجاربردي، ٢٠٦ .

(٥) ينظر: العين، ٢١٤ .

(٦) ينظر: تهذيب اللغة، ٢/ ١٠٣ .

(٧) المفتاح في الصرف ، ٣٨ .

(٨) مفتاح العلوم ، ٢٠ .

(٩) الشافية، ٦٣ .

فأصله: (رَحُبت بك) أي متعدّ بحرف الجر، وحُذف لكثرة الاستعمال، فوُصل الضمير بالفعل، وذهب الحَمْلاوي إلى أنّ حرف الجر حُذف على التوسّع[١].

وممّن جوّز تعديته على التّضمين الفارسي، فقد نقل الزبيدي عنه: رَحّبَ اللهُ جوفه، أي: وسّعه[٢]، والأشمونى الذي ذهب إلى أنّ باب (فَعُل) لا يكون متعدّياً إلا بالتضمين أو التحويل، والتضمين نحو: رحُبتكم الدار، حيث ضُمّن معنى (وَسع) المتعدّي[٣] .

ويرى الجاربردي بأنه ليس متعدّياً في الحقيقة، بل شذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدّي[٤]، وتابعه التفتازاني في هذا التوجيه، فعلى تقدير أنّ حرف الجر محذوف قال: ((يقتضي أنّه باقٍ على لزومه، وإنّما حُذفت (باء التعدية) اختصاراً، فحينئذ جهة شذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدّي، لا أنّه متعدّ أصالة))[٥]، أي: أنّ صورته بحذف الباء تُوحي بأنّ شذّ وتعدّى، أمّا في الحقيقة فهو ليس بشاذّ بل لازم، ولا يمكن أنّ يتعدّى بنفسه، فالتفتازاني قال بأنه شاذّ ثمّ بيّن بأنّه شاذّ صورةً لا حقيقةً.

والحاصل أنّ هناك رأيين في هذا التركيب المتعدّي، فمن ذهب إلى القول بتضمين الفعل (رَحُبَ) معنى الفعل (وَسعَ) فلا يكون شاذاً، لأنّ الفعل قد انسلخ عن معناه اللازم إلى معنىً متعدٍّ، ويكون الفعل حينئذ متعدّياً حقيقةً بسبب الإشراب لفعلٍ آخر؛ لأنّ ((التعدّي واللزوم بحسب المعنى))[٦] كما قال التفتازاني، ولا حاجة عندها إلى القول بأنّ الأصل (رحُبتْ بك) ثمّ حذف الحرف وأوصِل الضمير، وأمّا إن لم نقُل بالتضمين فهو باقٍ على لُزومه في الحقيقة، ومجيء (رحُبَ) متعدياً حقيقةً أو شكلاً يُعدّ شاذاً، فلا يُفسد كون باب (فَعُل) لازماً.

ويرى التفتازاني بأنّ الشاذّ لا يجب أن يدخل في الحدّ؛ وأنّ وجوده لا يُبطل الحدود، وصرّح بذلك عندما أجابَ عن اعتراضٍ موجّهٍ على حدِّ المضارع المبني للفاعل، إذ عرّفه العزّي بأنّه: ((ما كان حرف المضارعة منه مفتوحاً إلّا ما كان ماضيه على أربعة أحرف فإنّ حرف المضارعة

---

(١) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ١٩ .

(٢) ينظر: تاج العروس، مادة (رحب)، ٥٢٠ .

(٣) ينظر: شرح الأشمونى: نور الدين الأشمونى، ٢/ ٥٤ .

(٤) ينظر: شرح الشافية، ٢٠٦ .

(٥) شرح تصريف العزّي، ١٢٩ .

(٦) المصدر نفسه، ١٤٦ .

منه يكون مضموماً أبداً، نحو: يُدحرِجُ))[1]، واعتُرِض بأنّه غير شاملٍ لنحو: (يُهريقُ ويُسطيعُ)، قال التفتازاني: ((ولِقائل أن يقول: لا يدخل في هذا التعريف نحو: (أهرَاقَ يُهريقُ وأسطَاعَ يُسطيعُ) بضمّ حرف المضارعة، والأصل: (أراقَ وأطاعَ)، زِيدت الهاء والسين، فإنّهما مبنيان للفاعل وليس حرف المضارعة منهما مفتوحاً، وليسا أيضاً ممّا ماضيه على أربعة أحرف، ويمكن الجواب: بأنّ (الهاء والسين) زائدتان على خلاف القياس، فكأنّهما على أربعة أحرف تقديراً، أو بأنّهما من الشواذّ، ولا يجبُ أن يدخل في الحدّ الشواذّ))[2]، والأصل أنّ (أسطَاعَ) خماسي من: (أطاعَ) بقطع الهمزة، و(أهرَاقَ) خماسي من: (أراقَ)، زِيدت السين والهاء عوضاً عن سكون العين، أي: الألف من: (أطَاعَ) و(أراقَ)؛ إذ أصلها: أطْوَعَ وأرْيَقَ[3]، والأصل في (أسطَاعَ) أنّ بعد السين تاء، وهو الفعل الوحيد الذي زِيدت فيه السين وحدها؛ إذ حُذفت منه التاء لِثقلها مع الطاء[4].

قال الخليل: ((والعرب تحذف التّاء من استَطَاع، فتقول: اسطَاع يَسطيع بفتح الياء، ومنهم مَن يضمّ الياء، فيقول: يُسْطِيعُ، مثل يُهريق))[5]، وذهب إلى شذوذهما الجوهري وابن الحاجب وغيرهما[6]، فكون الفعلين شاذّين يُبطل الاعتراض؛ لأنّ الشاذّ لا يجب أن يتضمّنه الحدّ؛ لأنّه يختصّ بذكر الكثير المطّرد، فيصحّ التعريف.

٣. موقفه من الإجماع:

الإجماع من أصول التقعيد المهمة التي يحتجّ بها العلماء، لكنه أقل استعمالاً من الأصلين السابقين، وهو لغةً: الاتفاق، و((أمر مُجمَعٌ عليه، أي: مُتّفق عليه))[7]، واصطلاحاً: قال

---

(١) شرح تصريف العزّي ، ١٧٧ .

(٢) المصدر نفسه، ١٧٩ .

(٣) ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٨٥، والأصول في النحو، ٣/ ٤٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، مادة (طوع)، ١/ ٣١٤، وتدريج الأداني، ٧٦ .

(٤) ينظر: الصحاح، مادة (طوع)، ١/ ٤٣٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ابن مالك، ٩٢ .

(٥) العين، مادة (طوع)، ١/ ١٢٩.

(٦) ينظر: الصحاح، مادة (هرق)، ٤/ ١٥٧٠، والشافية، ١٩، والممتع الكبير في التصريف، ١١٨، وشرح ديكنقوز على مراح الأرواح: ديكنقوز، ضمن شرحان على مراح الأرواح، ١/ ٩٧ .

(٧) تاج العروس، مادة (جمع)، ١٦٥/٥ .

السيوطي: هو ((إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة))[١]، أي: إجماعهم على صحة المسألة وقَبولها، وقال ابن جني: ((إنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألّا يُخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فأمّا إن لم يُعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعُهم حجّةً عليه))[٢]، أي: يجزم المُجمِعون على أن يُوافق المقيس الأصول الثابتة، فإذا خالفها لا يكون إجماعهم حجة.

واستعمل التفتازاني الإجماع، ولكن في عدد قليلٍ من المسائل، واللفظ الدالّ على الإجماع هو: (الاتفاق، وعليه جميع المحققين، وعند الجمهور)، ونمثل له بمسألة اسم الحرف (ي): ياء، في (باب المعتلّ) في قسم معتلّ الفاء والعين واللام، حيث قال التفتازاني: ((وتركيب الياء من الياءات الثلاثة بالاتفاق، ويجعلون لامه همزة تخفيفاً))[٣]، قال الجاوي: إنّ الدليل على كونها ياءات قولهم: يَيَّيْتُ الياء، أي: كتبتُها، ويجعلون لامه همزة على غير القياس؛ لعدم تطرّفها بعد ألف زائدة[٤]، ثم علّل التفتازاني سبب قلب العين ألفاً وليس اللام فقال: ((كراهة اجتماع حرفي علّة علّة متحركين في الأول، أي في أول الكلمة))[٥]، فإجماع الصرفيين هنا على كون أصل الاسم (ياء) هو بثلاث ياءات، ولكن قُلبت الثانية ألفاً، والثالثة همزة .

ومن الألفاظ الدالّة على شِبه الإجماع: (مذهب الأكثرين) المتحقق في مسألة نقل (فَعَلَ) إلى (فَعُلَ) عند اتصال (نون النسوة) بالأجوف الواوي (صَوَنَ)، وإعلاله بالنقل إلى (صَوُنَ) ليصبح (صُنَّ) فقال التفتازاني: ((والأصل: (صَوَنْنَ)، نُقل (فَعَل) الواوي إلى (فَعُل) مضموم العين؛ لاتصال ضمير جمع المؤنث، ونُقلت ضمة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه تخفيفاً، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار: (صُنَّ) ... واعلم أنّ حديث النقل هو مذهب الأكثرين، ولبعض المتأخرين فيه كلام آخر يُطلب من كتبهم))[٦]، فالأصل: صَوَنْنَ، وبالنقل أصبح: صَوُنْنَ، وبنقل

(١) الاقتراح، ١٥٩ .

(٢) الخصائص، ١/ ١٨٩ .

(٣) شرح تصريف العزّي ، ٣٦٣ .

(٤) ينظر: تدريج الأداني، ٢٤١ .

(٥) شرح تصريف العزّي ، ٣٦٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ٢٨٥ .

الضمة أصبح: صُوْنْنَ، وبحذف الواو أصبح: صُنْنَ، وأدغم فصار: (صُنَّ)، وقال بأن هذا النقل هو مذهب الأكثرين، وذكر بأنّ لبعض المتأخرين كلاماً آخر.

وقد لخّص الجاوي خلاصة رأيهم بأنّ: الضم والكسر هو لبيان الواوي واليائي، ففي: (صَوَنْتُ وطَوُلْتُ وبَيَعْتُ) تحركت الواو والياء وما قبلهما مفتوح؛ فقلبتا ألفاً، والتقى الساكنان عند اتصال الضمير فأصبحت الأفعال: صَانْتُ وطَالْتُ وبَاْعْتُ، فحذفت الألف، وسُلبت حركة الفاء، وحُرّكت في الأفعال الواوية بالضمة لتدل على الواو، واليائية بالكسرة لتدل على الياء، وذلك لأنهم يرَون النقل من باب إلى آخر مستبعداً جداً؛ لاختلاف معاني الأبواب وألفاظها[1]، فيذهبون إلى أنّ الضم للدلالة على الواو التي قُلبت ألفاً ثم حُذفت لالتقاء الساكنين، واستبعدوا نقله إلى باب (فَعُل).

٤. موقفه من استصحاب الحال:

استصحاب الحال من الأصول التي يعتمدها العلماء في التقعيد، وهو لغةً كما ذكرَ ابن فارس: يدل على المقارنة والمقاربة، وكل شيء لاءَم شيئاً فقد استصحبه[2]، أي: لازمه، واصطلاحاً: عرّفه ابن الأنباري بأنّه: استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يُوجب البناء، وفي الأفعال ما يُوجب الإعراب، وذكر بأنّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، ولكنّه أضعف الأدلة؛ ولذلك لا يجوز التمسك به إذا وُجد الدليل[3]، وعرّفه الجرجاني بأنّه: ((إبقاء ما كان على ما كان عليه، لانعدام المُغير وهو الحكم الذي يَثبت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأول))[4]، فاستصحاب حال الأصل يتحقق عندما تنتفي الأدلة السابقة، فإذا وُجدت سقط الاستصحاب.

واستعمل التفتازاني أصل الاستصحاب في عدد من المسائل، وألفاظه هي: (ليدلّ على الأصل، وإجراؤه مجرى الأصل، وقد علمت كذا في الأصل، وتنبيهاً على الأصل)، ونمثل له

(١) ينظر: تدريج الأداني، ١٧٣ .

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، مادة (صحب)، ٣/ ٣٣٥ .

(٣) ينظر: الإغراب في جدل الاعراب ، ١٤١، ١٤٢ .

(٤) التعريفات، ٣٤ .

بمسألةٍ في (باب المعتلّ) وهي: حذف الواو من معتل الفاء (وَعَدَ)، إذ قال العزّي: ((أمّا الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي على يَفْعِل بكسر العين، ومن مصدره الذي على وزن فِعْلَة، وتسلم في سائر تصاريفه))[١]، أي: أنّ الواو تحذف من: (يَوْعِدُ) فيصبح: يَعِدُ، وتحذف من (وِعْدَة) فتصبح: عِدَة، وتسلم في بقية التصاريف، ولكن التفتازاني نبّه إلى أنّه قد يُعترض عليه؛ لأنّه لم يذكر حذفها في الأمر (عِدْ) فقال: ((إنّه فرع المضارع، وقد علمتَ الحذف في الأصل فكذا في الفرع فلا حاجة إلى ذكره))[٢]، فاستصحاب حال الأصل الذي هو (يَعِدُ) محذوف الواو أغنى عن ذكر حكم الواو في الفرع؛ لأنّها تحذف من الأصل .

وفي مسألة إعلال الأجوف الدالّ على الألوان والعيوب (فَعِلَ) نحو: (عَوِرَ وسَوِدَ) استُصحب حال الأصل فبقيت واوه ولم تُعلّ بقلبها ألفاً كما لم يعتلّ الأصل فيها، قال التفتازاني: ((لم يُعلوا نحو: (عَوِرَ وسَوِدَ) من الألوان والعيوب، كما لم يُعلوا نحو: (أعْوَرَ وأسْوَدَ)؛ لأنّهم يقولون: الأصل في الألوان والعيوب: افْعَلّ وافْعَالّ بدليل اختصاصهما بهما، والبواقي محذوفات منهما فلا تُعلّ كما لا يُعلّ الأصل، وهذا عكس سائر الأبواب، ومنهم من لا يلمح الأصل ويُعلّ فيقول: (أعَار وأسَاد وعَار وسَاد)، وهو قليل))[٣]، فالأصل أنّ يكون المزيد تابعاً للمجرد إذ المجرد هو الأصل، ولكن في الألوان والعيوب فإنّ الأصل هو المزيد: (افْعَلّ وافْعَالّ) بدلالة اختصاص هذه الأوزان بهما، وهما لم يعتلّا؛ فلذا لم يعتلّ المجرد منها نحو: (عَوِرَ وسَوِدَ)، وهو بهذا تابَعَ سيبويه حيث قال بأنّ سبب مجيئِها على الأصل أنها في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل[٤] وهو (اعوَرَّ).

وتابعه الجوهري وأضاف بأنّ الزوائد الحاصلة من صيغة (افْعَلّ) تحذف وهي: (الألف والتشديد)، فيبقى (عَوِرَ)[٥]، ووجّه السيرافي منع إعلال (عَوِرَ وصَيِدَ) بأنّ الواو والياء في (افْعَلَّ) بمنزلة الحروف الصحيحة كقولك: (احْمَرَّ واشْهَبَّ) الصحيحين، وإنّما لم يعتلّ نحو: (اسْوَدَّ وابْيَضَّ) لأنّ إعلالها يؤدي إلى ضربٍ من الإجحاف؛ لأنّ بإعلالها تُسكّن الواو والياء وتنقل

(١) شرح تصريف العزّي ، ٢٦٢ .

(٢) المصدر نفسه، ٢٦٢ .

(٣) المصدر نفسه، ٢٩٦ .

(٤) ينظر: الكتاب، ١/ ٤٢١، والخصائص، ٢/٢٢٤، ولسان العرب، ٦١٢/٤ .

(٥) ينظر: الصحاح، ٥/٢ .

حركتهما إلى الساكن قبلهما (اسَوْدَّ وابَيْضَّ) فلا يُحتاج لألف الوصل فتُحذف: (سَوْدَّ وبَيْضَّ)، وتُقلب الواو والياء: (سَادَّ وبَاضَّ)، فتجتمع الألف الساكنة مع الدال والضاد الساكنتين فتُحذف ويصيران: (سَدَّ وبَضَّ)[١]، والإجحاف يتمثل بكثرة التغييرات.

وتابعه ابن مالك بأنّ إعلال (اعوَرَّ) يُوقع في الالتباس لأنّه يصير: (عَارَّ) مماثلاً لـ (فَاعِل) من العَرّ، أما تصحيحه فلا يوقع في ذلك، فكان متعيناً، ووجه عدم إعلال (عَوِرَ) بأنّ: حمل (فَعِل) على (افْعَلَّ) فيما يستحقه من التصحيح أولى من حمل (افْعَلَّ) على (فَعِل) فيما يستحقه من الإعلال؛ لأنَّ التصحيح أصل والإعلال فرع، وأيضاً فإنَّ (فَعِل) لا يلزم باب (أفْعَل وفَعْلاء)، أما (افْعَلَّ) فيلزمه غالباً، فكان الذي يلزم المعنى الجامع بينهما أولى بأن يجعل أصلاً ويُحمل عليه[٢].

ثمّ ذكر التفتازاني بأن هناك مَن لا يلمح الأصل ويُعلّ فيقول: (أعَار وأسَاد وعَار وسَاد)، وحَكم عليه بأنّه قليل، وقد ذكر الخليل الوجهين في معجمه فقال: ((عَارَتِ العَيْنُ تَعار عَوَاراً، وعَوِرَتْ أيضاً، واعْوَرَّتْ، يعني ذهاب البصر منها))[٣]، ونقل ابن فارس عن الخليل أنّ القلب جائز في القياس[٤]، أي جوّز الخليل عدم الحمل على الأصل، ففي (عَوِرَ وسَوِدَ) وأمثالها يُستصحب حال الأصل وهو التصحيح ولا يوجد دليل يُوجب إعلالها، فإعلالها جائز وليس واجباً.

ثم أضاف التفتازاني بأن: ((نحو: أخيَلَتْ وأغيَلَتْ وأغيَمَتْ وأطيَبَتْ وأحوَشَ وأطوَلَ وأحوَلَ من الشواذ، جيء بها تنبيهاً على الأصل، وكذا سائر تصاريفها، وجاء في هذه الأفعال الإعلال، والأول هو الفصيح، وعليه قول امرئ القيس[٥]:

فمثلكِ أنثى قد طرَقت ومرضِعاً فألهيتها عن ذي تمائم مِحْوِلِ

ورَوى الأصمعيّ: مُغِيلِ))[٦]، أي: أنّ القياس في هذه الأفعال الإعلال بنقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلها، ثمّ قلبهما ألفاً فتصبح: أخَالَتْ وأغَالَتْ وأغَامَتْ وأطَابَتْ وأحاَشَ وأطَالَ وأحَالَ،

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٣٧، وتدريج الأداني، ١٨٢ .

(٢) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، ١٤٣ .

(٣) العين، مادة (عور)، ١/ ١٣٥ .

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، مادة (عور)، ٤/ ١٨٦ .

(٥) ينظر: شرح المعلقات السبع: الزوزني، ١١ .

(٦) شرح تصريف العزّي، ٢٩٧ .

وعدم إعلالها شاذّ قياساً، ولكنّه هو الأفصح، وشذّت فجيء بها من دون إعلال لتنّبه وتدلّ على الأصل، وعلى الأصل جاء قول امرئ القيس: (مِحْوِلِ)، قال التبريزي (ت٥٠٢هـ) بأنّ العرب تقول لكل صغير: مِحْوِل ومُحِيل، وكان يجب أن يكون مُحِيل مثل مُقِيم، أي بإعلاله بنقل الحركة وقلب الواو، إلا أنه أخرجه على الأصل كما جاء اسْتَحْوَذَ[١]، وذكر الخليل (أَحَالَ وأَحْوَلَ)[٢]، والجوهري ذكر الوجهين (مِحْوِل ومُحِيل) وأتى بالشواهد عليهما[٣]، ويُستصحب حال الأصل فيها وهو التصحيح ولا يوجد دليل يُوجب الإعلال.

و(اسْتَحْوَذَ) أيضاً جيء به من دون إعلال ليُنّبه على الأصل، وذلك حين تكلّم العزّي عن المزيد قائلاً: ((ومزيد الثلاثي الأجوف لا يعتلّ منه إلّا أربعة أبنية وهي نحو: أَجَابَ يُجِيبُ إجَابَةً، واسْتَقَامَ يسْتَقِمُ استِقَامةً، وانقادَ ينقادُ انقِياداً، واختارَ يختارُ اختياراً))[٤]، توقف التفتازاني عند (اسْتَقَامَ) على (اسْتَفْعَلَ) قائلاً: ((ونحو: (اسْتَحْوَذَ واسْتَصوَبَ واسْتَجوَبَ واسْتَنوَقَ الجمل) من الشواذّ تنبيها على الأصل، وقال أبو زيدٍ: هذا الباب كله يجوز أنْ يُتكلّم به على الأصل، كذا في الصحاح))[٥]، أي: يُستصحب حال الأصل فيها وهو التصحيح، فيجوز الإعلال ولا يجب، وقبله ذكر المبرّد بأنّ هذه الأفعال تأتي على أصولها لتدلّ على أصل الباب[٦]، وذكرَ ابن السرّاج بأنّه مما شذّ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب، وكان القياس أنْ يُعلّ بنقل حركة الواو إلى الساكن قبله، وقلبها ألفاً: (اسْتَحَاذَ) مثل: (استَقَامَ) ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك[٧].

ويرى ابن جني: بأنّ الصرفيين استدلّوا على أصول الأشياء المُغَيّرة بتصحيح أصولها فاستدلوا بـ (اسْتَحْوَذَ) على أن أصل استَقَام: (استقومَ)، وأصل استبَاع: (اسْتَبيَع)، ولولا ما ظهر

(١) ينظر: شرح القصائد العشر: التبريزي، ٢٠ .

(٢) ينظر: العين، مادة (حول)، ١/ ٢٣٤ .

(٣) ينظر: الصحاح، مادة (حول)، ١/١٥٧ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ٢٩٤– ٢٩٩ .

(٥) المصدر نفسه، ٢٩٨، وينظر: الصحاح، مادة (حوذ)، ٢/٥٦٣.

(٦) ينظر: المقتضب، ١/ ١٤٠ .

(٧) الأصول في النحو، ١/ ٥٧ .

من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأفعال ولما جاز ادعاؤهم إياها[١]، وقال بأنّ امتناعهم من استعمال (اسْتَحْوذَ) معتلاّ على القياس هو إجماعهم على إخراجه مصحَّحا؛ ليكون دليلاً على أصل ما غُيّر من نحوه: كاستَقام واستَعانَ، وقال بأنّ (اسْتَحْوذَ) إذا اعتلّ تُرك الأصل[٢]، أي صار غير مستعمل وبالتالي لن يُعرف أصل بابه.

وعلّل ابن مالك ذلك بأنّه: لمّا كان الباعثُ على الإعلال هو طلبُ التخفيف، وكان الثقل الحاصل بترك هذا الإعلال هيّناً لسكون ما قبل الواو؛ تُرِك الإعلال في كثير مِمّا يستحقه تنبيهاً على الأصل، وأكثر ما تُرِك في الإفعَال مصدراً، والاسْتِفعَال وفروعهما كالإغْيَال والاسْتِحْوَاذ، حتى رآه أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) مقيساً[٣]، ورأى ابن مالك أنّ (اسْتَحْوَذَ) من الأشياء التي نُقلت منافية للقياس وقُبلت؛ تنبيهاً على الأصل المرفوض في (اسْتَقَامَ) ونحوه[٤]، فيُرفض التصحيح في (اسْتَقَامَ) ولِئلّا يضيع أصل باب (اسْتَفْعَلَ) جيء ببعض الأفعال على الأصل ك (اسْتَحْوَذَ).

المبحث الثاني

موقفه من المصطلح الصرفي

للمصطلح مكانة مهمّة في كلّ العلوم، ولكلّ علم مصطلحاته التي تختصر مضمون مسائله وموضوعاته في كلمات مفردة أو مركبة تدلّ عليها، والمصطلح في اللغةً يؤخذ من مادة (صلح) وهو أصل واحد يدلُّ على خِلاف الفساد، ويُقال: صلُحَ الشَّيء يصلُحُ صلاحاً، والصُّلح: هو تصالُحُ القوم بينهم[٥]، ومفهوم (الاصطلاح) اصطلاحاً: ((هو اتفاقُ قوم على تسمية الشيء باسم ما، يُنقل عن موضعه الأول، أو: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، أو: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، أو: لفظٌ معين بين قوم معينين))[٦]، فهو اللفظ الذي

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب، ١/ ١٧٨ .

(٢) ينظر: الخصائص، ١/ ١٤٣.

(٣) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، ١٥٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٢/ ٨٣ .

(٥) ينظر: العين، مادة (صلح)، ١٩٢/١، ومقاييس اللغة، مادة (صلح)، ٣/ ٣٠٣، وتاج العروس، مادة (صلح)، ١٦٦٩ .

(٦) التعريفات، ٤٤ .

يتفق ويصطلح عليه أصحاب صناعة معينة ليدلّ على مفهوم معيّن، والاصطلاح: افْتِعَال، وهذا الوزن يحمل في دلالته معنى تدخل الإنسان ومهارته العقلية في الفعل، أي أنهم يُسخرون اللفظ ليدل على المعنى المقصود.

ويلزم توافّر شرطين في المصطلح ليصحّ اعتماده، وأشار إليها التهانويّ، وهي:

١. المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، كالعموم والخصوص، أو مشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف أو غيرها.

٢. أن يتفق طائفة مخصوصة من القوم على وضع الشيء أو الكلمة؛ ولذلك قال التهانويّ بأنه: العرف الخاص[١]، أي: معروف بين جماعة معينة، أو أن يتفق عليه أصحاب الصناعة من أهل العلم.

وعُني التفتازاني بالتدقيق في أغلب المصطلحات بأن يعطي معانيها اللغوية ليتبّن موافقتها للمعنى الاصطلاحي، ويناقش ما قد يكون مشكلاً فيها ليبيّن صحتها، وعدد المصطلحات الواردة في شرح تصريف العزّي كبير؛ لذلك سنختار للتحليل نماذج منها:

١. مصطلح التصريف بين الدلالة اللّغوية والاصطلاحية: استعمل العزّي هذا المصطلح للدلالة على مفهوم هذا العلم، وذكر المعنى اللغوي لهذا المصطلح فقال: ((اعلم أنّ التصريف في اللغة: التّغيير))[٢]، فأضاف التفتازاني مفصّلاً القول في معناه اللغوي: ((صَرّفتُ الشيء أي: غيّرته، يعني أنّ للتصريف معنيين: لغوي: وهو ما وضعه له واضع لغة العرب... وصناعي: وهو ما وضعه له أهل هذه الصنعة))[٣]، والمعنى اللغوي الذي ذكره التفتازاني هو نفسه في المعاجم فقد قال الخليل بأنّ الصّرف: ((بَيْعُ الذَّهَبِ بالفِضَّةِ، ومنه الصَّيْرَفِيُّ لتَصريفهِ أحدَهُما بالآخَر... وصَيْرفِيّات الأمُور: مُتَصرَّفاتُها أي تَتَقَلَّبُ بالناسِ، وتصريف الرِّياحِ: تَصَرُّفُها من وَجْهٍ إلى وَجهٍ، وحالٍ إلى حال، وكذلك تصريف الخُيُول والسُّيُول والأمُور، وصَرْف الدّهْرِ: حَدَثُه، وصَرْف الكلمة: إجراؤها بالتنوين، والصَّرْفُ: أن تَصرِفَ إنساناً على وَجْهٍ يُريده إلى مَصْرفٍ غير ذلك))[٤].

---

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ٢١٢ .

(٢) شرح تصريف العزّي، ١٠٧ .

(٣) المصدر نفسه، ١٠٧– ١٠٨ .

(٤) العين، مادة (صرف)، ٢/ ٣٥، وينظر: الصحاح، مادة (صرف)، ١/ ٣٨٦.

ويُفهم من كلامه معنى: التغيير والتحويل والقلب والتبديل، والمعاجم اللغوية تتفق على أن الدال اللغوي للصرف والتصريف مبني على التغيير والتحويل، وهذا ما أخذ به الصرفيون؛ فدار المعنى الاصطلاحي للتصريف في فلك تغيير الأصل وتحولاته وتقلّباته[١]، قال التفتازاني بأنّه: ((لا يجوز أن يُفسّر التصريف لغة بالتحويل لأنّه أخصّ من التصريف))[٢]، لأنّ ((التحويل: نقلُ الشيء من موضع إلى موضع آخر))[٣]، فالتغيير أعم، والتحوّلات التي تطرأ على الصيغ هي بفعل التغيير بمعناه العام الذي يضم النقل والتبديل والحذف والزيادة وغيرها، والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة؛ لأنّ التحويل عبارة عن التغيير المخصوص، فتكون العلاقة بين المعنيين علاقة عموم وخصوص مطلق.

٢. مصطلح (المعتلّ) بين الدلالة اللّغوية والاصطلاحية: استعمل العزّي هذا المصطلح، فذكر التفتازاني معناه اللغوي وسبب تسميته فقال: ((وهو اسم فاعل من (اعتَلّ) أي: مَرِضَ، وسُميّ هذا القسم معتلاً؛ لما فيه من الاعتلال))[٤]، والعلّة: ((معنى يَحُلُّ بالمحَلِّ فَيَتَغيَّرُ به حالُ المحَلُّ، ومنه سُمِّي المرضُ عِلَّةً؛ لأنّ بحِلولِه يتغيَّرُ الحالُ من القُوَّةِ إلى الضَّعفِ))[٥]، وكذلك الحرف المعتلّ يتغير للتخفيف[٦]، أي: يتغيّر حاله في الكلمة بالقلب أو الحذف أو غيرها، وبهذا تكون العلاقة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية ظاهرة؛ لأنّ المريض متغيّر المزاج متقلّب الأحوال، وكذلك الحرف المعتلّ سريع التغيير بالحذف والقلب والإبدال بخلاف الحرف الصحيح الخالي من المرض.

٣. مصطلح (المهموز) بين الدلالة اللّغوية والاصطلاحية: نجد التفتازاني يُعرّف مصطلح (المهموز) الذي لم يعرّفه العزّي واكتفى بذكر أحكامه، فعرّفه بقوله: ((وهو الذي أحدُ حروفه

(١) ينظر: بحث الصرف والتصريف وتداخل المصطلح: خالد بسندي، (مجلة جامعة الملك سعود، مج٢٠)، ٢٠٠٨م، ٤ .

(٢) شرح تصريف العزّي، ١١٢ .

(٣) المُغرب في ترتيب المعرب، مادة (حول)، ١/ ١٣٤ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ٢٥٧ .

(٥) تاج العروس، مادة (علل)، ٣٥١/٧ .

(٦) ينظر: تدريج الأداني، ١٤٧ .

الأصول همزةٌ، ولفظ (المهموز) يُشعر بذلك))[1]، وأضاف الجرجاني بأنّه: ((يُطلق على ما كان أحد أصوله همزة سواء أبقيت بحالها كـ (سَأَلَ)، أم قُلبت كـ (سَال)، أم حُذفت كـ (سَلْ)))[2]، أي: يصدق المصطلح على ما فيه همزة ظاهرةً كانت أم مُقدّرة، قال الجاوي معلِّقاً على كلام التفتازاني: إنّ فيه إشارة إلى عُذر العزّي في عدم تعريفه كما فعل في غيره من المصطلحات[3]، أي: العُذر في عدم تعريفه؛ وضوح ما يدلّ عليه وما يندرج ضمنه من الكلمات.

ويرى الأستاذ الدكتور محمد ذنون أنّ: ((إشعاره بأنّها أحد أصوله فيه توقّفٌ))[4]، وذلك أنّ الهمز في اللغة كما ذكرَ بن فارس: ((الهاء والميم والزاء كلمةٌ تدلُّ على ضَغْطٍ وعَصْر، وهمَزْت الشيءَ في كفِّي، ومنه الهَمز في الكلام، كأنَّه يَضْغَط الحرف، ويقولون: همز به الأرض))[5]، فدلالة الهمز اللغوية هي الضغط والعصر، وفي الكلام تدلّ على الضغط على الحرف، كما نجده في نحو: ذيب، عندما يُنطق: ذئب، ولا يخفى ما أحدثته الهمزة من القوة في اللفظ، فالمهموز هو المضغوط أو المنطوق بقوة، ولِوجود الهمزة فيه تميّز بها فسُمي المهموز، أي: المنطوق بقوة، وليس لأنّ المهموز يدلّ على وجود حرف الهمزة في الحروف الأصلية للكلمة، ولكن بعد استقرار المصطلح صار يُفهم منه كون أحد حروفه الأصول همزة، فالمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي هي القوة في اللفظ.

المبحث الثالث

موقفه من الحدود الصرفية

عُني التفتازاني بالتدقيق في الحدود الصرفية ومدى انطباق المصطلح على المفهوم وما صدق عليه من الأفراد، كما حرص على بيان العلاقات لتلك الحدود الصرفية، وللحد في اللغةً ((أصلان: المنع وطَرَف الشيء، فالحدّ: الحاجز بَيْنَ شَّيئين، وفلان محدودٌ: إذا كان ممنوعاً [...]

(١) شرح تصريف العزّي، ٣٦٣.

(٢) التعريفات، ٣٠٣.

(٣) ينظر: تدريج الأداني، ٢٤٢.

(٤) شرح تصريف العزّي، هامش (٩)، ٣٦٣.

(٥) مقاييس اللغة، مادة (همز)، ٦/ ٤٩.

ويقال للبوَّاب: حَدّاد؛ لمنْعِه النَّاسَ من الدخول))[1]، أي: منعُ الشيء من الاختلاط بغيره، واصطلاحاً: ((هو الطريق الموصل إلى المطلوب التصوّري، ويسمّى مُعرِّفاً بكسر الراء المشددة، وقولاً شارحاً أيضاً، ويسمّى حدّاً أيضاً عند الأصوليين وأهل العربية))[2]، والمُعَرِّف يستلزم تصوّرُه اكتساب تصوّر الشيء بكُنهه أو بامتيازه عن كل ما عداه، فيتناول التعريف الحد الناقص والرسم؛ فإن تصورهما لا يستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازه عن جميع الأغيار، فالغرض من التعريف عندهم تحديد المفهوم بشكل يدفع اشتباه المصطلح بغيره ويفسر المراد منه، ويحدد عناصر المفهوم والخصائص والشرائط اللاحقة به، فالتعريف عندهم هو: الجامع المانع، وبؤرة التعريف تحقيق عنصر التمييز وعدم الاختلاط المفهومي[3].

شروط الحد:

ومن أهم الشروط الموضوعة لصحة الحد:

١. أن يكون جامعاً مانعاً، مطّرداً منعكساً: أي يجمع أفراد المحدود ويمنع غيرها من الدخول فيه، ومعنى الاطراد أنه متى وُجد الحد وُجد المحدود، ومعنى الانعكاس أنه إذا عُدم الحد عُدم المحدود، ولو لم يكن مطرداً لما كان مانعاً؛ لكونه أعم من المحدود، ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً؛ لكونه أخص من المحدود، وعلى التقديرين لا يحصل التعريف المفيد، وعلامة استقامته دخول (كلّ) في الطرفين، فيُقال في تحديد النار: (كلّ نار فهو جوهر مُحرِق، وكلّ جوهر محرِق فهو نار)[4] .

٢. الترتيب التنازلي: أي تقديم الأعم على الأخص في التعريف .

٣. الاقتصار على العناصر المكونة للمفهوم: أي أنّ التعريف يشتمل على الصفات المشتركة بين الأفراد الخارجية للمفهوم العلمي .

٤. أن يكون الحد أوضح من المحدود أو المُعرَّف وأظهر منه، فلا يجوز أن يتساويا في الوضوح والخفاء وإلّا لزم الدّور والجهالة.

---

(١) مقاييس اللغة، مادة (حد)، ٢/ ٣ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون، ١/ ٤٨٢ .

(٣) ينظر: بحث الأسس النظرية في دراسة المصطلح النحوي: محمد ذنون، ضمن تراثنا الاصطلاحي، ٢٤.

(٤) ينظر: الكليات، ٤/ ٦٥-٦٦ .

٥. يحسن أن لا يكون في التعريف لفظ مجازي أو مشترك لفظي، إلا إذا وُجدت قرينة تُعيّن المراد من المجازي أو المشترك .

٦. عدم لزوم الدور: أي أن لا يتوقف التعريف على لفظ المُعرَّف، كتعريف العلم بأنّه صفة ينكشف بها المعلوم؛ فتتوقف معرفة المعلوم على معرفة العلم، ويلزم الدور الذي يبطل التعريف.

٧. عدم ذكر الأحكام قبل الحد؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلو حكم عليه قبل تصوره كان حكماً على مجهول(١).

ومن الحدود التي توقف عندها التفتازاني متناولاً شروط صحتها: حد المعتلّ، فقد قال العزّي: ((المعتلّ: هو ما كان أحد أصوله حرف علّة))(٢)، فعقّب التفتازاني قائلاً: ((واحترز بـ (الأصلية) عن نحو: (اعشَوشب وقاتل وتفيْهَق) وأمثالها، ودخل فيه نحو: (قُلْ وبِعْ وعِدْ) وأمثالها، ولا يُتوهّم خروج اللفيف من هذا التعريف؛ فإنّ اثنين من أصوله حرفا علّة؛ لأنّه إذا كان اثنان منها حرفي علّة يصدق عليه أن أحدهما حرف علّة))(٣)، فبيّن كون هذا الحد جامعاً لما صدق عليه الحد وهو أفراد المحدود، مانعاً لدخول الأغيار، فإنّ حروف العلّة في الأفعال (اعشَوشب وقاتل وتفيْهَق) ليست بأصول؛ إذ أصل هذه الأفعال: عشُب وقتَل وفهِق، فاحترازه بالأصلية منع من دخول الأفعال الصحيحة التي تحتوي على حروف العلّة بالزيادة وليس بالأصالة، وجمع كل ما كان في أصوله حرف علة حتى وإن حُذفت بفعل التغيرات التصريفية كما في: (قُلْ وبِعْ وعِدْ) فإن أصلها: قال وباع ووعَد، فهي بصورتها هذه خالية من حرف العلّة بعد تحويلها لصيغة الأمر، ولكن في الأصل الذي اشتُقّ منه الأمر كان أحد أصولها حرف علّة(٤)، وأضاف بأنّه جامع أيضاً لما يكون اثنان من أصوله حرفي علّة وهو اللفيف بنوعيه، فإنه يصدق عليهما أن أحدهما حرف علّة؛ قال اللّقاني: ((لأنّ الواحد جزء مما فوقه، وتحقق الجزء الذي هو الواحد لازم لتحقق الكل، فصدقه لازم لصدقه بالضرورة))(٥)؛ لذلك يصدق عليه كون أحد أصوله حرف علة بالضرورة.

---

(١) ينظر: مقالة: الفرق بين التعريف والحد: سعد القرني، ملتقى أهل الحديث– منتدى أصول الفقه، ٢٠١٧م .

(٢) شرح تصريف العزّي، ٣٥٦– ٣٥٧ .

(٣) المصدر نفسه، ٣٥٧ .

(٤) ينظر: تدريج الأداني، ١٤٧ .

(٥) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي،٣٤٠– ٣٤١ .

ويرى الأستاذ الدكتور محمد ذنون أنّه: لمّا عُلم بأن الصحيح خالية أصوله من حرف العلّة، والمعتلّ أحد أصوله حرف علّة، ولا ثالث لهما؛ عُلم بقرينة المقابلة أنّ ما كان اثنان من أصوله حرفي علّة داخلٌ في حد المعتلّ دخولاً استلزامياً عقلياً، لا من دلالة لفظ (أحد) واستلزامها الاثنين التي أرادها التفتازاني بصدق التعريف عليه بالضرورة[١]، أي: أنّ وجود حرف علّة واحد أو أكثر يستلزم كونه معتلاّ؛ لأنّه يخرج من الصحيح، والفعل إمّا صحيح أو معتلّ ولا ثالث لهما.

المبحث الرابع

موقفه من التعليل الصرفي

تُعدّ العلّة من الوسائل المهمة في فهم المسائل الصرفية وتوضيح أسبابها، وقبل البدء بدراسة موقف التفتازاني من العلّة الصرفية نتوقف لإلقاء الضوء على قضية العلّة على نحوٍ عام، عن طريق بعض النقاط الآتية:

١. تعريف العلّة في اللغةً والاصطلاح:

العلّة لغةً: تطلق على عدة معانٍ، منها: معنى المرض، فالعليل هو المريض[٢]، وجاء في (الصحاح): ((واعتلَّ، أي: مرض، فهو عَليلٌ، ولا أعَلَّكَ الله، أي لا أصابك بعِلَّةٍ، واعتَلَّ عليه بعِلَّةٍ واعْتَلَّهُ، إذا اعتاقه عن أمر))[٣]، وفي تاج العروس: ((والعِلَّة بالكَسْر معنى يَحُلُّ بالمحَلِّ فَيَتَغيَّرُ به حالُ المحَلّ، ومنه سُمِّي المرضُ عِلَّةً؛ لأنّ بحِلولِه يتغيَّرُ الحالُ من القُوَّةِ إلى الضَّعفِ))[٤]، فتأثير العلّة في الأحكام كتأثيرها في المريض من حيث تغييرُ حالها[٥]، والمعنى الأقرب إلى هذا البحث هو: معنى السبب سواء كان موجِباً أم مجوِّزاً كما في (لسان العرب):

(١) ينظر: حاشية اللقاني، هامش (١)، ٣٤١ .

(٢) العين، مادة (علل)، ١/ ١٢ .

(٣) مادة (علل)، / ٤٩٣ .

(٤) مادة (علل)، ٧٣٥١ .

(٥) ينظر: الكليات، ٥٦ .

((وقد اعْتَلَّ الرجلُ، وهذا عِلَّةٌ لهذا، أَي: سبَب، وفي حديث عائشة: ((فكان عبد الرحمن يَضْرِب رِجْلي بِعِلَّة الراحلة))[١]، أَي: بسببها))[٢].

واصطلاحاً: عرّفها الشريف الجرجاني بقوله: ((ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه))[٣]، وهو معنى السبب الموجِب، فوجود العلّة وتأثيرها في المعلول؛ يترتب عليه التغيير في الأحكام الصرفية، وعرّفها مازن المبارك بأنّها: ((الوصف الذي يكون مظِنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة))[٤]، فهم إنّما يتصورون ما يكون قد دارَ في ذهن العربي من أسباب جعلته ينطق الكلام بهذه الطريقة المعينة دون غيرها، فالعلة هنا هي السبب المجوِّز المؤدي لحدوث الظاهرة الصرفية والمفسّر لها لِبيان حكمة الوضع ودقّة المتكلّمين.

٢. نشأة العلّة:

اهتم العلماء على اختلاف تخصصاتهم بالعلّة منذ بداية العلوم عند العرب، يقول ابن جني: ((وأمّا ما رُوى لنا فكثير، منه ما حَكَى الأصمعيّ عن أبي عمرو قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: (فلان لَغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها)، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة؟ أفتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرَّبوا وقاسُوا وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلا يعلّل هذا الموضع بهذه العلَّة ويحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكَره فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا وصنعوا كذا لكذا، وقد شرّع لهم العربيّ ذلك ووقّفهم على سَمْتِه وأَمّه))[٥].

وبدأ التعليل سهلاً كشأن أيّ شيء في بدايته، ثمّ بمرور الزمن وتأثير علم المنطق تحوّل إلى صناعة فكرية رائعة، وتعمّق العلماء في العلّة، فكان التعليل النحوي صدىً للتعليل المنطقي من ناحية، وللمجهود الفكري العام الذي فرض سلطانه على الباحثين في اللغة فيما بعد[٦]، واستمرّ

---

(١) ((فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِى بَكْرٍ أَنْ يَنْطَلِقَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ. قَالَتْ فَأَرْدَفَنِى خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ – قَالَتْ – فَجَعَلْتُ أَرْفَعُ خِمَارِى أَحْسُرُهُ عَنْ عُنُقِى فَيَضْرِبُ رِجْلِى بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ))، صحيح مسلم: مسلم، ٤/ ٣٤ .

(٢) مادة (علل)، / ٤٦٧ .

(٣) التعريفات، ٢٠٢ .

(٤) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ٩٠.

(٥) الخصائص، ١/ ٢٤٩ .

(٦) ينظر: أصول النحو العربي: محمد عيد، ١١٨ .

اهتمام النحويين والصرفيين بالتعليل، وألّف بعض العلماء كتباً خاصة بالعلل كـ (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي (ت٣٣٧هـ)، و(علل النحو) لابن الورّاق، و(اللباب في علل البناء والإعراب) للعُكبري (ت٦١٦هـ)، وبعضهم تكلّم عنها ضمن موضوعات كتابه كـ (الخصائص) لابن جني، و(لُمع الأدلة) للأنباري، و(الاقتراح) للسيوطي.

٣. أنواع العلّة:

ذكر الزجاجي ثلاثة أنواع للعلة، هي:

أ. العلّة التعليمية: وهي التي يُتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب، ومنها السؤال عن علّة نصب (زيداً) في قولنا: إنَّ زيداً قائمٌ، وهي لأنّ (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فهذا نوع من التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

ب. العلّة القياسية: أنْ يُقال لمن قال: نصبت (زيداً) بـ (إنّ): ولِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب: لأنّها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه وأُعملت إعماله، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً.

ج. العلّة الجدلية النظرية: وهي كلّ ما يُعتلّ به في باب (إنّ) بعد هذا، كأن يُقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبايّ الأفعال شُبّهت؟ إلى آخره[١].

٤. الفرق بين العلّة النحوية والعلّة الصرفية:

العلّة النحوية هي تعليل الأحكام النحوية الواردة[٢]، والمؤثرة في تركيب الجملة وإعرابها، ومن العلل النحوية: (علّة أمن اللبس، وعلّة الاكتفاء، وعلّة بيان المعنى، وعلّة الحمل على المعنى، وعلّة الشبه، وعلّة عدم الأصالة، وعلّة الفرق، وعلّة المجاورة، وعلّة المعرفة، وعلّة وضوح المعنى)[٣] .

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ٦٤– ٦٦ .

(٢) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٥٧ .

(٣) ينظر: بحث العلّة النحوية والصرفية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء: عبد الحميد شحاذة، صبيحة طعيس، (مجلة كلية العلوم الإسلامية)، ٢٠١٠م، ٤٩٢– ٤٩٦ .

وأمّا العلّة الصرفية فهي تعليل الأحكام الصرفية المؤثرة في بنية الكلمة المفردة، والعلل الصرفية كثيرة ومتنوعة، بكثرة الظواهر الصرفية التي عالجها المتخصّصون وتنوّعها[١]، وذكر أحد الباحثين عدداً من العلل الصرفية عند دراسته لعلل العُكبري، وهي: (علّة الإتباع، وعلّة الأقوى، وعلّة الاستغناء، وعلّة الاشتقاق، وعلّة الاضطرار، وعلّة الإلحاق، وعلّة الإطراد، وعلّة أمن اللبس، وعلّة الأولية، وعلّة التخفيف، وعلّة النسبية، وعلّة التضاد، وعلّة التوهّم، وعلّة التعويض، وعلّة التضارب، وعلّة التقارب، وعلّة توالي الأمثال، وعلّة الجواز، وعلّة الحمل، وعلّة الفرق، وعلّة كثرة الاستعمال، وعلّة المجانسة، وعلّة المجاورة، وعلّة النظير، وعلّة عدم النظير، وعلّة الوجوب أو اللزوم)[٢]، وأضاف باحث آخر عند دراسته لعلل الأنباري: (علة اجتماع الساكنين، وعلّة الاختصار، وعلّة الاكتفاء، وعلّة الإضافة، وعلّة التشبيه، وعلّة التقدير، وعلّة القياس، وعلّة اللغة، وعلّة مراعاة الأصل)[٣]، هذا بحسب ما وجدوه في الكتب التي درسوها.

٥. الفرق بين العلّة المُوجبة والمُجوزة:

تختلف العلل الصرفية باختلاف واضعها وتفسيره للمسألة التي يعلّلها، ونتيجة لهذا الاختلاف؛ تعدّدَت الآراء، وتشعّبت الأحكام، وتباينت الأدلّة والحجج[٤]، فلكلّ عالم فِكره ونظرته الخاصة في تعليل حدوث الظواهر اللغوية عامة والصرفية خاصة، فقد نقل الزجاجي أنّ الخليل سُئل عن العلل التي يعتلّ بها، عن العرب أخذها أم اخترعتها؟ فقال: ((إنّ العرب نطقت على سجيتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لِما علّلته، فإن أكن أصبتُ العلة فهو الذي التمسُ، وإنْ تكن هناك علّة عند غيري هي أليق فليأتِ بها))[٥]، فهو قد علّل بما وجد أنّه قد يكون هو العلّة التي دارتْ في ذهن الواضع.

---

(١) ينظر: بحث التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية: أحمد العاني، (مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج١٠، ع١)، ٢٠١٥م، ١٨٥ .

(٢) ينظر: أبو البقاء العُكبري صرفياً: مجيد الزاملي، (اطروحة دكتوراه)، بإشراف: أ.د. هاشم طه شلاش، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٢م، ٥١- ٧٠.

(٣) ينظر: بحث العلّة النحوية والصرفية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء: عبد الحميد شحاذة، صبيحة طعيس، (مجلة كلية العلوم الإسلامية)، ٢٠١٠م، ٤٩٧- ٥٠٥ .

(٤) ينظر: أبو البقاء العكبري صرفياً: مجيد الزاملي، (اطروحة دكتوراه)، ٥٠ .

(٥) الإيضاح في علل النحو، ٦٦ .

وكذلك فعل ابن جني إذ ذكرَ في (بابٌ في أن العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها): أن ما ندّعيه على العرب بأنّها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا هو أحزم وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، وهذا لا يمنع من كونه شيئاً طُبِعوا عليهِ من غير اعتقاد منهم لعِلِله ولا للعلل التي ننسبها إليهم بل لأنّهم هُدوا إلى هذه الطريقة في الكلام، ولا يخلو من أن يكون تيقُّظا نُبِّهُوا على وجِه الحكمة فيه، وإن كان وَحْيا أو ما يجرى مجراه فهو أَنْبه له وأذهبُ في شرف الحال[١]، فالعلل التي يذكرها العلماء ليست مُلزمةً أو واجبة في المسألة، فقد تكون هي فعلاً ما قام في ذهن العرب أو لا تكون كذلك.

وقد فصّل ابن جني القول في العلل المُوجبة والمجوِّزة فقال: ((باب ذكر الفرق بين العلَّة الموجِبة وبين العلَّة المجوِّزة، اعلم أن أكثر العِلَل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصبِ الفَضْلة... ورفع المبتدأ والخبر والفاعل... فعِلَلُ هذه الداعيةُ إليها موجِبة لها غير مقتَصَر بها على تجويزها، وعلى هذا مفادُ كلام العرب، وضربٌ آخر يسمَّى علّة وإنّما هو في الحقيقةِ سبب يُجوِّز ولا يوجِب، من ذلك: الأسباب الستَّة الداعية إلى الإمالة... لك أن تترك إمالته مع وجودِها فيه؟ فهذه إذاً علّة الجواز لا علة الوجوب))[٢]، أي: أنّ العلّة هي التعليل الذي يُوجب الحكم، والسبب هو التعليل الجائز أن يكون سبباً للحكم وليس موجباً كما قال الكفوي (ت١٠٩٣هـ): ((السبب: ما يُتوصل به إلى الحكم من غير أن يُثبتَ به، والعلّة: ما يُثبتُ الحكمُ بها، وكذا الدليل فإنه طريق لمعرفة المدلول بسببه تحصل المعرفة، وعلى حصول المعرفة ووقوع العلم به الاستدلال، غير أن العلّة تسمى سبباً وتسمى دليلاً مجازاً))[٣]، ويرى الفارسيّ بأنّ: هذه العلل يستخرجها العلماء ويضعوها بعد سماع الشيء واطراده في الاستعمال ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة[٤].

(١) ينظر: الخصائص، ١/ ٢٣٧- ٢٣٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ١/ ١٦٤ .

(٣) الكليات، ١/ ٥٦ .

(٤) ينظر: المسائل البغداديات، ٣٠٦ .

موقف التفتازاني من العلّة:

يرى التفتازاني بأنّ العلل التي ذكرها الصرفيون إنّما هي (مناسبات) أتى بها العلماء لتوجيه بعض المسائل والظواهر الصرفية، وأتوا بهذه المناسبات من اجتهاداتهم؛ ليُعيدوا الظاهرة الصرفية إلى قالب القاعدة، فقال في احد المواضع: ((حاصل الكلام أنّه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل؛ لئلّا يلزم خرمُ قاعدتهم، وإلّا فمن أين لهم بهذا؟ وكذا جميع العلل فإنّها مناسبات تُذكرُ بعد الوقوع))[١]، أي: أنّهم توصّلوا لهذه العلل بإعمال فكرهم للوصول إلى العلة المناسبة لما حدث في المعلول من تغيير، والمناسبة: ((هي الملائمة، وهي موافقة الوصف، أي: العلّة، للحكم))[٢]، وقال في موضع آخر: ((وهذه مناسبات ذكروها وإلّا فالحاكم بذلك الواضع لا غير))[٣]، فليست عللُهم هي العلل الحقيقية التي اعتبرها الواضع، وليست العلّة هي التي تُؤخذ عند الكلام، وإنّما يُعتمد على السماع من الواضع وما اختاره وارتضاه، ثمّ تأتي العلّة لتوضّح حكمة اختياره، فلا تتحول الحكمة إلى لغةٍ تخالف سماع الناطقين الفُصحاء.

وهذه نظرة عميقة من التفتازاني في قضية التعليلات اللغوية عامة والصرفية خاصة، فليست العلل عنده مُوجِبة للحكم، وإنّما الموجِب هو اختيار الناطقين، ووظيفة العلماء بيان سبب ذلك الاستعمال، ولا يصل ذلك التعليل العلمي درجة القطعية، وإنّما هو جانب تعليمي يُحاول الوقوف على الأسباب التي دعت الناطقين إلى التكلم بتلك الصيغ، فهي مناسبات ذوقية ووجدانية وعقلية يتلمّسها الدارسون في بيان حكمة المتكلّم، قد تكون موافقةٌ للصواب أو مُجانبةً له.

واهتمّ التفتازاني كثيراً بتعليل الأحكام والظواهر الصرفية في أثناء شرحه لمتن العزّي، ولا تكاد تخلو أيّة مسألة صرفية من التعليل، وكأنّ القصد من ذلك التدقيق وبيان وجه الحكم الصرفي فيما يعرِض للكلمة من تغيير، وقد يُعلّل المسألة الواحدة بأكثر من علّة، ونقف فيما يلي عند أهمّ ما جاء في شرحه من العلل الصرفية وأنواعها:

١. التعليل بالخفّة والثقل: وهي من العلل الصرفية المهمة وكثيرة الورود في الدرس الصرفي، وعلل التفتازاني بهما في كثير من المواضع، ويندرج ضمن تعليله بالخفة:

---

(١) شرح تصريف العزّي، ٢٧١ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون، ٢/ ١٦٤٧ .

(٣) شرح تصريف العزّي ، ١٦٠ .

الحذف لالتقاء الساكنين: وهي من العلل كثيرة الورود، منها تعليل حذف (الألف) من (سَأْلَ)، قال العزّي: ((وسَأَلَ يَسْأَلُ كمَنَعَ يَمْنَعُ، والأمر اسْأَلْ، ويجوز: سَأْلَ يَسَأْلُ سَلْ))[1]، فقال التفتازاني: ((بقلب الهمزة الثانية ألفاً، وليس بقياس مستمر، ولمّا فعل ذلك في الأمر استُغني عن همزة الوصل وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فقيل: سَلْ))[2]، وبيّن الشريف الجرجاني سبب قلب همزة (يَسْأَلُ) بقوله: نُقلت حركة الهمزة إلى السين، ثم قُلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصار: (يَسَأْلُ)، وعند الأمر منه يُحذف حرف المضارعة وتسكن اللام للجزم فيصير: (سَأْلْ)، فتُحذف الألف لالتقاء الساكنين ليصير: (سَلْ)[3].

ومن التخفيف قلب الواو والياء (ألفاً) في المعتلّ الأجوف نحو: (صَوَنَ وبَيَعَ)، قال التفتازاني: ((والأصل: (صَوَنَ وبَيَعَ)، قُلبت الواو والياء ألفاً؛ لأنّ كلّاً منهما كحركتين؛ لأنّ الحركات هذه أبعاض الحروف، ولمّا كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحاً كان ذلك مثل أربع حركات متوالية وهو ثقيل، فقلبوها بأخفّ الحروف وهو الألف، وهذا قياسٌ مطّرد، والعلّة حاصلها دفع الثقل، وعلمناه بالاستقراء))[4]، فعندما استُثقلت الحركة على حرف العلّة أُسكنت: فصارا: (صَوْنَ وبَيْعَ)، فأُبدلت الواو والياء ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما، ولا تُقلب الواو والياء من نحوهما وهما متحركتان؛ لأنّهما يحتميان بحركتيهما فلا ينقلبان[5].

ومن الخفة (المحافظة على الاعتدال)، وعلّل بها في سبب كون الفعل ثلاثي ورباعي الأصول، وعدم مجيء الثنائي ولا الخماسي من الفعل، فعلّل التفتازاني ذلك بقوله: ((إذ لم يُبنَ منه الخماسي ولا الثنائي بشهادة التّتبّع والاستقراء، وللمحافظة على الاعتدال؛ لِئلّا يُؤدي الخماسي إلى الثقل، والثنائي إلى الضعف عن قَبول ما يتطرق إليه من التغييرات، ولم يُمنعِ الخماسي في الاسم؛ حطّاً لرتبة الفعل عن رتبته، ولِكونه أثقل من الاسم؛ لِدلالته على الحدث والزمان

(١) شرح تصريف العزّي، ٣٧٢ .

(٢) المصدر نفسه، ٣٧٢ .

(٣) ينظر: شرح الشريف الجرجاني على تصريف العزّي: الشريف الجرجاني، ضمن شرحي الشريف الجرجاني والملّا علي القاري، ١٩٣.

(٤) شرح تصريف العزّي، ٢٨١ .

(٥) ينظر: الخصائص، ٢/ ٤٧٢ .

والفاعل))[١]، قال الثمانيني (ت٤٤٢هـ): أنّ غايةَ ما يبلُغه الأصل في الأفعال هو أربعة أحرف[٢]، والأصل أن تكون كلّ كلمة على ثلاثة أحرف لأنّ الثلاثي أعدل الأبنية؛ إذ جاء على مقتضى القياس، فتكوّن من حرف يُبتدأ به لا يكون إلّا متحركاً، وحرف يُوقف عليه لا يكون إلّا ساكناً، وحرف يكون حشواً فاصلاً بينهما[٣]، ولم يأتِ الفعل خماسياً؛ لِكثرة تصرّفه حينها، ولأنّ عند اتصال الضمير المرفوع به يصير منه كالجزء، فيصير كالسداسي في الاسم، وهذا مرفوض؛ لأنّ الاسم أصل والفعل فرع، فالمناسب أن تنقص رتبته عن رتبة الاسم[٤]، فالاسم متميّز عنه بمجيء السداسي منه، وكذلك لأنّ الفعل أثقل من الاسم في الدلالة؛ لذلك لم يأتِ من الفعل الخماسي.

وأمّا تعليله بالثقل فنجد أنّه قد علّل إثبات (الياء) في لغة تميم وعدم حذفها واواً في اسم المفعول (مَبْيُوْع) من (بَيَعَ) بأنّ الواو أثقل بالنسبة إلى الياء، قال العزّي: ((وبنو تميم يُثبتون الياء فيقولون: مَبْيُوْع))[٥]، فقال التفتازاني: ((لأنّها أخفّ من الواو، وذلك قياس مطّرد عندهم... ولم يجئ ذلك في الواوي، قال سيبويه: لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات))[٦]، أي: اطّرد عندهم إثبات الياء، نحو: مَخْيُوط ومَبْيُوْع، ولم تثبت الواو في نحو: (مَقوُوْل ومَصْوُوْغ)؛ لِثقل الواوات، ولِكراهة اجتماعها مع الضمة في ذوات الواو؛ فإنّها تكون بين الواوين واو الفعل وواو صيغة مفعول[٧]، واجتماعها ثقيل جداً، بخلاف تصحيح ما عينه ياء، نحو: مَخْيُوط، فإنّه إنّما اجتمع فيه ياء وضمة وواو، وهو أخفّ من اجتماع الواوات[٨]، فلم يُجوّز البصريون إثبات الواو فيها، أمّا الكوفيون فأجازوا إثباتها[٩]، وقيل: لم تثبتِ الواو إلّا في كلمتين جاءتا نادرتين هما: (مسْك

(١) شرح تصريف العزّي، ١١٧ .

(٢) ينظر: شرح التصريف الملوكي: الثمانيني، ٢٠٠– ٢٠١، والثمانيني هو: ((عمر بن ثابت الثمانيني، أبو القاسم، عالم بالعربية))، الأعلام، ٤٣/٥.

(٣) ينظر: شرح التصريف الملوكي: ابن يعيش، ٢٤ .

(٤) ينظر تدريج الأداني، ٢١ .

(٥) شرح تصريف العزّي، ٣٠٩ .

(٦) المصدر نفسه، ٣٠٩ .

(٧) ينظر: الكتاب، ٤/ ٣٤٩، والمقتضب، ١/ ٣٦، وشرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٤٧ .

(٨) ينظر: المقاصد الشافية، ٩/ ٣٤٥ .

(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، ٢/ ٧٦٨ .

مَدْوُوْفٌ، وثوبٌ مَصْوُوْنٌ)، ومن النحويين مَن يقيس عليه: قولٌ مَقْوُوْلٌ، وفرس مَقْوُوْدٌ، قياساً مطرداً[١]، ويرى الثمانيني بأنّ: (مسْك مَدْوُوْفٌ، وثوبٌ مَصْوُوْنٌ) شذّت تنبيهاً على الأصل، ولا يُقاس عليها[٢]، قال ابن السراج: المراد من إخراجها على الأصل المحافظة على الأصول لِتُعلم، وما يتغير من اللفظ لِعلّة يجب أن يُمثل له بما هو عليه في الأصل ليُقال: مثالها المسموع كذا، والأصل كذا[٣].

٢. علّة التقدير: وهي بناء الحكم على التقدير في بنية الكلمة، ومن ذلك ما جاء في باب معتل اللام، حيث قال العزّي: ((وأمّا الماضي فتحذف اللام منه في مثال: فَعَلُوا مطلقاً، وفي مثال فَعَلَتْ وفَعَلَتا إذا انفتح ما قبلها))[٤]، فقال التفتازاني: ((أي ما قبل اللام كـ (غَزَتْ غَزَتَا، ورَمَتْ رَمَتَا... والأصل غَزَوَتْ غَزَوَتَا ورَمَيَتْ رَمَيَتَا... إلى الآخر)، قُلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثمّ حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهو في فعل الاثنين تقديريّ؛ لأنّ التاء ساكنةٌ تقديراً، لأنّ المتحركة من خواص الاسم، فعَرضت الحركة هاهنا لأجل ألف التثنية فلا عبرة بحركته، ومنهم من لا يلمح هذا))[٥]، أي: في (غَزَوَتَا) الظاهر أنّ التاء مفتوحة، ولكن الحق أنّ هذه الفتحةَ عارضة لأجل الألف، وإنّما هي ساكنة في التقدير؛ ولذا حُذفت لالتقاء الساكنين، سكون التاء المقدّر وسكون الألف.

٣. علّة الفَرق: وهي من العلل المطّردة في الدرس الصرفي، وتستعمل في الألفاظ المتشابهة للتفريق بينها[٦]، ومما ورد منها في هذا الشرح التفريق بين: الألف المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الياء، في الفعل والاسم الثلاثي الناقص المجرد: غَزَا ورَمَى، وعَصَا ورَحَى، قال التفتازاني: ((والأصل: (غَزَوَ ورَمَيَ) ... [و] (عَصَوٌ ورَحَيٌ)، قُلبتا ألفاً، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين بين الألف والتنوين، والمنقلبة من الياء تُكتب بصورة الياء فيهما؛ فرقاً بينها وبين المنقلبة من

(١) ينظر: العباب الزاخر: الصاغاني، مادة (خيط)، ١/ ٢٥٣، وتاج العروس، مادة (خيط)، ١/ ٤٨٣٣، وشرح المفصل، ٥/ ٤٥٣.

(٢) ينظر: شرح التصريف الملوكي، ٣٩٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، ٣/ ٣٣٥ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ٣١٤– ٣١٥ .

(٥) المصدر نفسه، ٣١٥– ٣١٦ .

(٦) ينظر: معجم المفصل في النحو العربي: عزيزة فوال، ٦٨٤ .

الواو))[١]، أي: المنقلبة عن الواو تكتب ألفاً، والمنقلبة من الياء تكتب ألفاً مقصورة على صورة الياء للتفريق بينهما.

٤. علة الإجحاف: والإجحاف كما قال ابن جني: هو ((اختصار المختصر))[٢]، فاجتماع حذفين في البنية لا يجوز؛ لِما يؤديه من اختلال أو التباس أو عدم توازنٍ بنيوي في الصيغ والمفردات، ويحدث الإجحاف إذا توالى الإعلالان في حرفين أصليين، أمّا إذا كان بينهما فاصل فيجوز توالي إعلالان في الكلمة[٣]، ومنه ما جاء في (باب المعتلّ) من تعليل عدم حذف الواو في (يَرْعَوُوْنَ)، قال التفتازاني: ((لأنّه قد حُذفت لام الفعل؛ إذ الأصل: (يَرْعَوِوُوْنَ وتَرْعَوِوِينَ) فلو حُذفت هذه الواو أيضاً لكان (إجحافاً) بالكلمة... قِيل: لِئلّا يلزمَ اجتماع الإعلالين، أعني: إعلال حرفين من كلمة واحدة وهو مرفوض... والمراد باجتماع إعلالين تقارنهما بأن لا يكون بينهما فاصل))[٤]، وأصله: (يَرْعَوِو وتَرْعَوِو) قبل دخول الضمائر، الواو الأولى هي لام الفعل، والثانية أصلها ألف التأنيث المقصورة التي لحقت المصدر: الرّعْوَى، أي: الرجوع؛ لأنّه اسمَ معنى[٥]، ولأنّ (الواو) لام الفعل أُعلّت بالحذف؛ لم تُحذف الواو التي بعدها.

٥. علّة عدم اللبس: وهي من العلل كثيرة الورود، وممّا جاء منها تعليل منع تقدير حذف التاء الأولى من نحو: (تُتَنَزَّلُ) المبني للمفعول، قال التفتازاني: ((لأنّه لو حذف التاء الأولى المضمومة لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء؛ لأنّ الفارق هو التاء المضمومة))[٦]، أي: يلتبس بـ (تَنَزَّلُ) المبني للفاعل؛ إذ لا دليل يُفرّق بينهما سوى التاء المضمومة في الفعل المبني للمفعول.

---

(١) شرح تصريف العزّي، ٣١١- ٣١٢ .

(٢) الخصائص، ٢/ ٢٧٣ .

(٣) ينظر: بحث دفع الإجحاف في الدرس اللغوي: أ. د. محمد ذنون يونس الفتحي، ود. أحمد صالح يونس، (مجلة آداب الرافدين- كلية الآداب، جامعة الموصل، ع ٧٥)، ١٩١٨م، ٣٣٦.

(٤) شرح تصريف العزّي، ٣٢٨ .

(٥) ينظر: شرح المفصل، ٣/ ٣٨٦ .

(٦) شرح تصريف العزّي، ٢٠٢ .

٥. التعليل بالعلة الصوتية: علّل التفتازاني سبب حدوثِ بعض الظواهر والتغيرات الصرفية بعلل صوتية، نجد ذلك في تعليله سبب إبدال تاء (افْتَعَلَ) طاءً، قال العزّي: ((واعلم أنّه متى كان تاء افتَعَلَ صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً قُلبتْ تاؤه طاءً، فتقول في (افْتَعَلَ) من الصُّلح: اصْطَلَحَ))[١]، ويُسمّى هذا التغيير بالإبدال، وهو: ((وضعُ حرفٍ مكان آخر))[٢]، وأضاف التفتازاني مُعلّلاً هذه الظاهرة بقوله: ((لتعسّر النطق بالتاء بعد هذه الحروف، واختِيرَ الطاء لِقُربها من التاء مخرجاً، والحاصلُ عندنا يرجعُ إلى السماع، وعند العرب إلى التخفيف، (فتقول في (افْتَعَلَ) من الصّلح: اصطَلَحَ)، والأصل: (اصْتَلَحَ)))[٣]، أي: يحدث الإبدال للمجانسة اللفظية، فهذه الأحرف هي (أحرف الاستعلاء) التي عند نطقها ينطبق اللسان على الحنك الأعلى أو يكاد، وسبب الإبدال استثقال اجتماع التاء مع حرف الاستعلاء والإطباق الصاد؛ لِما بينهما من تباعد في الصفة والمخرج، فالتاء أسناني لثوي مستفل والصاد لثوي مستفل مطبق، فأُبدلت التاء بصوت يُماثلها من جهة المخرج ويخالفها في الصفة ليماثل الصاد في صفة الاستعلاء والإطباق، والتاء مهموسة غير مستعلية وهذه الحروف مجهورة مستعلية، فتُبدل التاء طاءً وهي مُستعليةٌ ومن مخرج المُطبق[٤]، واختِيرَت لِكونها ((أختَ التاء في المخرج، وأخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والاستعلاء))[٥]، ويطّرد إبدالها طاءً؛ لِتقرُب في اللفظ من هذه الحروف ويسهلَ نطقها[٦].

ويرى ابن جني أنّ نطقه ممكنٌ غيرُ متعذّرٍ، ولكنّهم يمتنعونَ من إبقاء تاء (افْتَعَلَ) إذا كانت فاؤه (صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً أو دالاً أو ذالاً أو زاياً) على أصله؛ استكراهاً للكُلْفِة فيه[٧]؛ إذ الانتقالُ من أحدها إلى (التاء) يُشبه الانحدار، وهو مُتعسّر نطقاً[٨]، وتُعرف ظاهرة التأثر الصوتي هذه في الدرس الصوتي الحديث بـ (المُماثلة التقدمية): وهي تأثّر الصوت الثاني بالأول، فحين تكون الفاء أحد أصوات الإطباق؛ تُقلب التاء إلى نظيرها المُطبق وهو الطاء[٩]، فيُقاربون

(١) شرح تصريف العزّي ، ٢٠٣.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٩.

(٣) شرح تصريف العزّي، ٢٠٣.

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: الأزهري، ٢/ ٧٣٩.

(٥) سر صناعة الإعراب، ١/ ٢١٨.

(٦) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ٢٣٨.

(٧) ينظر: الخصائص، ١/ ٢٦٢.

(٨) ينظر: تدريج الأداني، ٩٧.

(٩) ينظر: الأصوات اللغوية، ١٨٠– ١٨٢.

بين الحروف، ويُؤثر الصوت الأقوى في الأضعف فيُبدلُ إلى ما يُقاربه، كما في (اصْتَلَحَ)، و(اصْطَلَحَ).

تعليل تبويب العزّي لمتنه

وكذلك اهتمّ التفتازاني بتعليل تبويب العزّي لِمتنه، ويُقصد بالتبويب: ترتيب أبواب الكتاب، والترتيب ((لغةً: جعلُ كلِّ شيء في مرتبَتِهِ، واصطلاحاً: هو جعلُ الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق عليها اسمَ الواحد ويكون لبعضِ أجزائه نسبةً إلى البعض بالتقدم والتأخر))[١]، أي: هو طريقة العالم في تسلسل الأبواب وعرضِ المباحث داخلها بحيث يتناسب التالي مع السابق، وفي بداية التأليف تقرّرت المباحث الصرفية عند سيبويه ودرج عليها بعده، ومنهجه الصرفي بدأ بذكر المباحث التي تتعلّق بالتغيّر اللفظي، فبدأ بالنسب، ولأنّ فيه تغيّر لفظي بإضافة الياء ناسبه أن يأتي بعده بالتثنية والجمع، ثمّ التصغير، ثمّ جاء بالقَسَم ثمّ نون التوكيد، ثمّ المضاعف ثمّ المقصور والممدود و الهمز والعدد ومع التكسير ثمّ المصادر وبعض المشتقات والأفعال المجردة والمزيدة، ثمّ انتقل إلى الظواهر التي تعرض للكلمة وهي: الإمالة والابتداء والتقاء الساكنين والوقف، ثم تكلم عن الحروف الزوائد ثم البدل[٢].

والمبرد ذكر هذه المباحث في (المقتضب) ولكن ليس بالترتيب نفسه بل اعتماداً على ما يخطر له منها، والزمخشري في (المفصّل) ذكرها، ولكنّه عرضَ مباحث الصرف ضمن أقسام كتابه الأربعة، وهي: قسم (الأسماء) جاء فيه ما يتعلق بالاسم من مباحث التصريف كالمثنى والجمع وغيرها، وفي قسم (الأفعال) جاء ما يتعلق بالفعل من مباحث التصريف وهي أبنية الأفعال ومعانيها، وقسم (الحروف) ليس فيه شيء من الصرف، وفي القسم الرابع المشترك جاء بالإمالة والوقف وغيرها من الظواهر[٣]، ثمّ استقلّ الصرف عن النحو عند المازني في (التصريف) ولم يخرج عن الأقسام التي ذكرها سيبويه، فذكر أبنية الأسماء والأفعال المجردة وحروف الزيادة، ثم الإعلال والإبدال ثم مسائل التمرين، وابن السراج في (الأصول) قسّم

(١) التعريفات، ٧٨ .

(٢) ينظر: بحث الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية: مهدي القرني، (مجلة جامعة أم القرى، مج١٣، ع٢١)، ٢٠٠٠م، ١٠- ١١ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ١٣ .

التصريف على خمسة أقسام زيادة وإبدال وحذف وتغيّر بالحركة والسكون وإدغام، والفارسي في (التكملة) قسّمه إلى تغيّر يلحق أواخر الكلم وتغيّر يلحق ذوات الكلم.

وقسّم ابن جني (التصريف) على خمسة أقسام متابعاً لابن السراج، هي: زيادةٌ وإبدال وحذف وتغيّر بالحركة والسكون وإدغام، وكان لابن الحاجب في (الشافية) منهج اتسم بالوضوح، فبدأ بتعريف التصريف وأنواع الأبنية والميزان الصرفي والصحيح والمعتل والاسم الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد، واعتمد على أحوال الأبنية[١]، وقال: ((وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزيادة وقد تكون للمجانسة كالإمالة وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف))[٢].

ومنهج العزّي بعد أن عرّف التصريف قسّم كتابه على بابين: باب الصحيح ولحقه فصل المضاعف، ثم باب المعتلّ ولحقه فصل المهموز، ثم فصل لاسم الزمان والمكان وفصل لاسم الآلة ومصدر المرّة والهيئة.

واهتمّ التفتازاني كثيراً بتعليل ترتيب العزّي للمسائل الصرفية داخل الأبواب، ومن ذلك وقوفه على سبب ترتيبه لأنواع المعتلّ، فقال: ((قدّم ما يكون حرف العلّة فيه غير متعدّد؛ لكثرة أبحاثه واستعماله، ثمّ قدّم المعتلّ الفاء لتقدّم الفاء على العين واللام ... وقدّم بحث الواو لأنّ له أحكاماً ليس للياء))[٣]، إذ قسم العزّي المعتلات على سبعة أنواع وبدأ بالأفعال التي تحوي حرف علة واحد وهي: المثال والأجوف والناقص، ثم الألفاظ التي تحتوي حرفي علّة وهي: (اللفيف المفروق والمقرون)، ثم الألفاظ المعتلة الفاء والعين كـ (يَوم)، ثم الألفاظ المعتلّة الفاء والعين واللام كاسمِ الحرف: (واو)، وأيضاً قدّم معتل الواو؛ لأنّ له أحكاماً ليست للياء، فالواو تُحذف إذا وقعت بين (ياء وكسرة)، وتُقلب ياءً إذا وقعت رابعةً فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً، بخلاف الياء[٤]، التي لها أحكام أقلّ، فهو ترتيب منطقي بحسب كثرة الأحكام .

(١) ينظر: بحث الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية: مهدي القرني، ٢٤ .

(٢) الشافية، ٣ .

(٣) شرح تصريف العزّي، ٢٦١– ٢٦٢ .

(٤) ينظر: تدريج الأداني، ١٥٢ .

وكذلك في (باب المضاعف) ذكر سبب تقديم العزّي للمضاعف على (المعتلّ) مع أنّه ملحقٌ بالمعتلّات وذكره بعد (السالم) فعلّل ذلك بقوله: ((قد تبيّن من تعريف (السالم) أنّ غير السالم ثلاثة، وهي: المضاعف والمعتلّ والمهموز، والمصنّف –رحمة الله عليه– يذكرها في ثلاثة فصول، مقدّماً المضاعف وإنْ كان ملحقاً بالمعتلّات مناسباً أن يُذكر عقيبها، لكن قدّمه لمشابهة السّالم في قلّة التغيير وكون حروفه حروف الصحيح))[1]، أي: لأنّ المضاعف كالسالم من جهة قلّة التغيير بالنسبة إلى المعتلّ، ومن جهة كون حروف المضاعف كحروف السالم في احتمال الحركات[2]، فتقديمه للباب كان على أساس مشابهته للباب السابق له مع أنه ملحقٌ بباب آخر وهو المعتلّ.

(١) شرح تصريف العزّي، ٢٣١– ٢٣٢ .

(٢) ينظر: تدريج الأداني، ١٢٤ .

الفصل الثاني

اعتراضات ومعالجات

المبحث الأول: الاعتراضات

المبحث الثاني: المعالجات

المبحث الأول

الاعتراضات

توطئة

يُعدّ (الاعتراض) من قضايا البحث العلميّ المهمّة في الدرس اللغويّ عامةً والصرفيّ خاصةً، وتُمثل اعتراضات العلماء على المتون والشروح الصرفية ومعالجتها مادة علميّة قيّمة؛ إذ فيها يكمُن قدرٌ كبير من التدقيق والتحقيق للمسائل الصرفية المختلفة؛ للوصول إلى أضبط الآراء فيها، فضلاً عن توسعة مداركِ الدارسين لفهمٍ علميّ عميق عبر الإحاطة بكل ما يمكن أن تشملَه المسألةُ من آراء وتوجيهات أتى بها العلماء، فتُعد (الاعتراضات) إثراءً علمياً للدرس الصرفي.

ولِتوضيح ماهيّة (الاعتراض) نذكر بإيجاز أنّ الاعتراض في اللغة مأخوذ من مادة (عرض)، قال ابن فارس: ((العين والراء والضاد بناءٌ تكثُرُ فروعُه، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصلٍ واحد، وهو العَرْض الذي يُخالف الطُّول))[١]، وللاعتراض معانٍ عدة تختلفُ باختلاف سياق الكلام وقد ذُكرتْ في بعض المعاجم[٢]، وما يتّصل بهذا المبحث منها هو معنى: (المَنع) و(الإنكار)، فالمَنع كما ذكرَه ابن منظور: ((عَرَضَ الشيءُ يَعْرِضُ واعترَضَ انتَصَبَ ومَنَعَ وصار عارِضاً كالخشَبةِ المنتصبةِ في النهر والطريق ونحوها تَمنَعُ السَّالكين سُلوكَها، ويُقال: اعتَرَضَ الشيءُ دون الشيءِ، أَي: حالَ دونَه))[٣]، والإنكار كما وردَ في (المعجم الوسيط): ((اعترضَ عليه: أنكرَ قولَهُ أو فعلَه))[٤]، فهو هنا يدلّ على المنع والإنكار على المتكلِّم.

واصطلاحاً يدلّ (الاعتراض) على مفاهيم عدة بحسب الاختصاص الذي يُستعمل فيه، فالنحاة مثلاً يطلقونَه على الجملة المعترضة في أثناء الكلام ولا محلّ لها من الإعراب[٥]، وذكر التهانَوي أنّ: السُّؤال عند أهل النظر هو الاعتراض، والسائل هو المُعترِض الذي تصدّى لنفي الحكم الذي ادّعاه المدّعي ولم يُقِم عليه دليلاً، وبهذا يكون المُعترِض المناقضَ وحسب، وقد

---

(١) مقاييس اللغة، مادة (عرض)، ٧٢٧ .

(٢) ينظر: العين، مادة (عرض)، ١/ ٦٣، والصحاح، مادة (عرض)، ١/ ٤٦٠، ولسان العرب، مادة (عرض)، ٧/ ١٦٥ .

(٣) لسان العرب، مادة (عرض)، ٧/ ١٦٥.

(٤) مادة (عرض)، ٢/ ٥٩٤ .

(٥) ينظر: التعريفات، ٤٧ .

يُطلق على ما هو أعمّ من المناقِض، وهو كلّ من تكلّم على ما تكلّم به المدّعي، أعمُّ من أن يكون مانعاً أو مناقضاً أو معارضاً[١]، ولم يرِد (الاعتراض) مصطلحاً صرفيّاً لكنه يقعُ في عبارات النحاة والصرفيين والأُصوليين... وغيرِهم في توضيح النص وربطِهِ وترتيب نسَقِه بهذه الاعتراضات التي تكشف كثيراً من الحقائق العلمية، وغالباً ما يستعمله شرّاح المتون والمحشون، وهو ليس تتبّعاً قصدياً لأخطاء المصنّف وهفواته، وإنّما الغرضُ منه بيانُ الحقيقة العلمية على وجه الصواب[٢]، وجاء في (المعجم الفلسفيّ) أنّه: ((حجةٌ أو دليل يُراد به بيانُ استحالة مذهب أو رأي ما))[٣]، فالرابط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي هو أنّ المُعترِضَ يَمنعُ المتلقيَ من التسليم للكلام أو الرأي المطروح وينكره بالدليل.

أركان الاعتراض[٤]:

١. المُعترِض: الذي يعترض على آراء غيره.

٢. المُعترَض عليه: صاحب الرأي الأول، وقد يكون فرداً أو جماعةً أو مذهباً.

٣. الرأي أو المسألة: وهي قضيةُ الخلاف ومادته.

٤. الأسلوب أو المعالجة: وهو القالب الذي يُقدّم فيه الاعتراض، وله أثره في قبول الآراء ومناقشتها.

ومن أسباب الاعتراض[٥]:

١. محاولةُ العالم شرحَ كلام المصنّف وفهمَه بعيداً عن مجرد التقليد، فيظهرُ له في النص ما هو مخالفٌ لرأيه أو لرأي العلماء، أو للنقل الصحيح؛ فيعترضُ على المصنّف.

٢. الاختلاف في النظر إلى أصول الصناعة، فقد يُقدم العالمُ السّماعَ على القياس أو العكس.

---

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ٩٢٠ .

(٢) ينظر: اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة: مصطفى محمود، (أُطروحة دكتوراه) بإشراف: أ. د. شعبان صلاح، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ٢٠١٤م، ٥٢ .

(٣) ابراهيم مدكور، ١٥ .

(٤) ينظر: اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة: نهاد عبد الفتاح، ٧٥ .

(٥) ينظر: اعتراضات الرضي على ابن الحاجب: مهدي القرني، (أطروحة دكتوراه) بإشراف: أ. د. سليمان العايد، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٠هـ، ٢٥.

٣. الاختلاف في فهم النص وتفسيره.

٤. تأثّر كثير من العلماء بعلم المنطق والجدل.

٥. التوجهات المذهبية للعالم تجعله لا يُسلّم لآراء المذاهب الأخرى.

وللاعتراض شكلان، هما:

١. الاعتراض الضمني: وهو الاعتراض الخفيّ المستنبط من قرائن الكلام وأدلّتِه القولية والحالية، ومن القرائن اللفظية عليه: عبارات (تأمّل وتدبر وتبصّر ... وغيرها)، ومن القرائن العقلية عليه: ذكرُ الجواب من دون ذكرِ السؤال صراحةً.

٢. الاعتراض الصريح: وهو التصريح بالاعتراض إمّا باللفظ، كأن يُقال: اعترضَ ومشتقاته، أو بما يُشعر بالاعتراض كأن يُقال: وقالَ بعضهم، وفيه نظرٌ، وفيه مناقشةٌ... وغيرها(١).

وشرحُ التفتازاني لتصريف العزّي زاخرٌ بالاعتراضات على كثيرٍ من القضايا الصرفية، إذ كانتْ له وقفاتٍ عدّةٌ في شرحه تصريف العزّي، اعترض فيها على بعض ما طرحَه العزّي وغيره من العلماء من آراء وأحكام في المسائل الصرفية، وقبل أن نشرعَ في تحليل نماذجَ من اعتراضاته المتنوعة ينبغي الإشارةُ إلى أنّ بعضاً منها يردُ على سبيل تدريب الدارسين على حلّ المشكلات الواردة في بعض توجيهاتِ الظواهر الصرفية، فيأتي بها على صورة سؤالٍ مفترض ثم يُجيب عنه، أو يُورد اعتراضاتٍ يرى أنّ العزّي استشعرها ودلّ عليها جوابُه عنها، ونشير إلى أنّ هذا المبحث انقسمَ على ثمانية مطالب بحسب الأنواع التي أحصيناها لاعتراضات التفتازاني الصرفية، وهي:

المطلب الأول

اعتراضه على آراء علماء الصرف

اعترض التفتازاني على كثير من الآراء الصرفية، ووجدناه يُقدّم اعتراضه تارةً على آراء علماء معيّنين يذكرهم بأسمائهم، وتارةً يعترض على جماعة غير معيّنين ينعتُهم بالبعض أو بالجماعة، ونتناول نماذجَ من هذه الاعتراضات فيما يأتي:

(١) ينظر: بحث الأسس النظرية في دراسة المصطلح النحوي: محمد ذنون، ضمن تراثنا الاصطلاحي، ٤٤-٤٦.

١. اعتراضه على العزّي: اعترض التفتازاني على الآراء الصرفية للعزّي في خمسة مواضع[١]، نجدُ منها في (باب المعتلّ) توقّفه معترضاً على رأي العزّي في عودة (الواو) المحذوفة المكسور ما بعدها في المضارع (المعتلّ الفاء)، والإشكال كان في عدم عودة (الواو) عند زوال مقتضى الحذف في بعض الأفعال، فقد قال العزّي: ((إذا أُزيلتْ كسرةُ ما بعدَها أُعيدتِ الواو المحذوفة، نحو: لم يُوْعَدْ))[٢]، فاعترض التفتازاني قائلاً: ((وفيه نظرٌ؛ لأنّه ينتقضُ بنحو: (يَطَأ ويَسَعُ ويَضَعُ)... وأمثال ذلك))[٣]، فاعترض بأنّ رأي العزّي ينتقض من طريقين؛ الأول: أنّهُ ينتقض بنحو: (يَطَأ ويَسَع ويَضَع)، فإنّ (الواو) قد حُذفت منها مع زوال كسرة ما بعدها، ولكن سيبويه بيّن سبب حذف (الواو) بقوله: ((وأما وطِئت ووطِىء يطَأ؛ ووسِع يسَع، فمثل ورِمَ يَرِمُ وومِق يَمِقُ، ولكنهم فتحوا (يفعَل) وأصلهُ الكسرُ، كما قالوا: قلَع يقلَع وقرَأ يقرَأ، فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين، ومثله: وضَع يضَع))[٤]، أي: أنّ حَذْفَ الواو كان مبنياً على أنّ أصلها بالكسر (يوطِئ ويوسِع ويوضِع) وبعد حذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة؛ فُتح ما بعدها؛ بسبب حرف الحلق للتخفيف.

ونقل الشاطبيّ عن الفارسي ((أنّ الفتحة مجتلبةٌ من أجل حرف الحلق))[٥]، وهذا ما ذهب إليه ابن جني[٦]؛ فصارت: (يَطَأ ويَسَع ويَضَع)، وحُذفت (الواو) على تقدير الكسرة عند الفارسيّ أيضاً[٧]، فالفتح عارض وليس أصليّا؛ لذا لم تَعُدِ الواو، ولو كانت الفتحة أصليةً لثبتتِ (الواو) كما قال ابن هشام اللخميّ[٨] (ت٥٧٧هـ)، ووافقهُ ابن يعيش بأنّ فتحَها عارضٌ ولا اعتدادَ به؛ لأنّها كالمعدوم[٩]، وإلى هذا ذهب ابن الحاجب[١٠] أيضاً، وذكر ابن إياز (ت٦٨١هـ) علّة حذف

(١) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٢) شرح تصريف العزّي ، ٢٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ٢٦٥ .

(٤) الكتاب، ١/ ٣٤٦، وينظر: لسان العرب، ٢/ ١٩٩ .

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٩/ ٣٩٤، وينظر: حاشية الصبان، ٢٢٧٩ .

(٦) ينظر: المنصف، ١/ ٢٠٧ .

(٧) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة، ١/ ١٠٣، ٣/ ٣٢٩ .

(٨) ينظر: شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي، ٥٦، .

(٩) ينظر: شرح المفصل، ٥/ ٤٢٦ .

(١٠) ينظر: الشافية، ٢٤ .

الواو التي تقع بين ياء وكسرة وهي: أنّ الواو جنس الضمة وتُقدّر بضمّتين، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوعُ شيءٍ بين شيئين يُضادّانهِ أمرٌ مستثقلٌ؛ فوجب الفرارُ منه لا سيّما إذا غلب الشيئان الشيءَ الواحد، كما حصل هنا؛ لأنّ الياء مُتحرِّكةٌ فهي كثلاث حركاتٍ والكسرة رابعة، والواو بحركتين، فالمتجانسات أكثر؛ فقُلبت[1].

والطريقُ الثاني: أنّه ينتقض بنحو: ((قولهم: (لم يَلْدَهُ)، بسكون اللّام وفتح الدال، والأصل، (لم يَلِدْهُ)، نحو: (لم يَعِدْهُ)، والواو محذوفةٌ، أسْكِنَت اللّامُ تشبيهاً له بـ (كَتْفٍ)، فإنّ أصلَه (كَتِفٌ) بكسر التاء فأسْكِنت، فاجتمع الساكنان وهما: اللام والدال، ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين؛ إذ لو حُرّك الأول لزال الغرض، فقد زال كسرُ ما بعد الواو في الصورتين ولم تَعُد))[2]، أي: لم تعُدِ (الواو) المحذوفة الواقعة بين الياء والكسرة، وأصل هذه الإشكالية أنّ الشاهد: (لم يَلْدَهُ) قد حُذفت (الواو) منه؛ لِوقوعها بين الياء والكسرة، إلّا أنّ بعض العرب أسكنَ اللام في (يَلْدَهُ) تشبيهاً لـ (يَلِدُ) بـ (كَتْف)، فاجتمع ساكنان وهما: اللام مع سكون الجزم في الدال، فحرّكوا المجزوم بالفتحة؛ فحدث الإشكال من زوال مقتضى حذف الواو بتسكين اللام وعدم عودة الواو المحذوفة.

ثم ذكرَ التفتازاني أنّ العزّي استشعرَ هذا الاعتراض؛ فأجاب بقوله: ((وحُذفتِ الواو من يطأ ويَسَع ويَضَع ويقَع ويدَع؛ لأنّها في الأصل يفْعِلُ بالكسر ففُتحتِ العينُ لِحرف الحلق))[3]، فتابع مَن سبقه من العلماء.

وقدّم التفتازاني المعالجة لهذا الاعتراض بقوله: ((ويُمكِنُ أن يُدفعَ بالعناية))[4]، والعنايةُ هي: ((تخليصُ الشخص من محنة توجّهت إليه، أي: بإرادة قيد في الملازمة لم يُذكر صريحاً، وهو أنّ المراد بـ (زوال الكسرة): زوال حقيقي، وفي الصورتين المذكورتين: الزوال تقديري))[5]، وحاصل هذه المعالجة أنّ الاعتراض الأول والثاني لا يرِدان على القاعدة التي هي وجوب عودة (الواو) المحذوفة عند زوال مقتضى الحذف وعلّته؛ لأنّ المراد بزوال الكسرة الذي يُوجب عودة

---

(١) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف، ٢٣٠ – ٢٣١، وابن إياز هو: ((حسين بن بدر بن إياز [...] من أهل بغداد ولي مشيخة النحو بالمستنصرية))، الأعلام، ٢/٢٣٤.

(٢) شرح تصريف العزّي، ٢٦٦.

(٣) المصدر نفسه ، ٢٧٠ .

(٤) المصدر نفسه، ٢٦٧ .

(٥) تدريج الأداني، ١٥٦.

الواو: (الزوال الحقيقي) مثل: (ولَمْ يُولَدْ)؛ فإنّ الكسرة عند البناء للمجهول زالت زوالاً حقيقياً لا مطمعَ في رُجوعِه عند كونه مبنياً للمجهول، بخلاف زوال كسرة (يَطَأ ويَسَعُ ويَضَعُ) وكسرة (يَلْدَهُ) فإنّ الزوال الأولَ والاستبدال بالفتح، والزوال الثاني والاستبدال بالسكون ليس زوالاً حقيقياً، بل إنّ الكسرة في الصورتين مقدّرة، فالفتحة أُجتُلبتْ لأجل حرف الحلق ليس إلّا، والسكون أُجتُلب للتشبيه بـ(كَتْف) تخفيفاً، والكسرة في الصورتين مقدّرةٌ، فالزوال تقديري لا يُعوّل عليه في عودة (الواو).

٢. اعتراضه على علماء معيّنين: وأحصيت للتفتازاني ثلاثة عشر اعتراضاً[١] على آراء للعلماء المعيّنين، فقد توقف التفتازاني في (باب المعتلّ) عند حديث العزّي عن حذف إحدى يائي (اللفيف المقرون) للفعل: (حَيِيَ) على لغةِ تميمٍ، وأوردَ رأي سيبويه والمازني معترضاً على توجيههما لهذا الحذف، فمن المتّفق عليه عندَ الصرفيين أنّ في (اسْتَحَيى) لغتين: لغةُ الحجاز وسائر العرب بإثباتِ اليائين في المضارع، وهي اللغة الأصل والجيدةُ وليس فيها خلافٌ، وعلى ما ينبغي من القياس؛ لأنّهم صحّحوا عينَ الفعل وأعلّوا لامَه؛ فقالوا: استَحْيَى يستَحْيي واستَحْيَيْتُ، ونزلَ بهذه اللغة القرآنُ الكريم، قال تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا)) [البقرة:٢٦]، و: ((تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ)) [القصص:٢٥]، ولغةُ تميمٍ بحذف إحدى اليائين[٢]، ذكرَ السيوطي: إنّ ابن مُحيصن (ت١٢٣هـ) قرأ بلغة تميم ورُويتْ عن ابن كثير (ت١٢٠هـ)[٣]، ممّا يدلّ على أنّها لغةٌ فصيحةٌ، وفيها خلافٌ بين الصَّرفيين في طريقة الإعلال والحذف، وأيّ اليائين هي المحذوفةُ؟ فبعدَ أن ذكرَ العزّي بأنّ (حَيِيَ كرَضِيَ) أي: من دون إعلال العين؛ لئلّا يلزمَ ضمّ الياء في المضارع فيصير: (يَحَايُ) فهو مرفوضٌ[٤].

---

(١) ينظر : جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٢) ينظر: المقصور والممدود: القالي، ٣٢٥، والصحاح، مادة (حيا)، ١/ ١٦٠، وشرح المفصل، ٥/ ٧٠٥ .

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، ٣/ ٣٥٠، ابن محيصن هو ((محمد بن عبد الرحمن ابن محيصن السهمي بالولاء أبو حفص المكي، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة))، الأعلام، ٦/ ١٨٩، وابن كثير هو ((عبد الله بن كثير أحد علماء التابعين، شيخ القرّاء، وإمام أهل مكة... ذكره الذهبي (ت٧٤٨هـ) ضمن علماء الطبقة الثالثة من حفاظ القرآن))، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: محمد سالم محيسن، ١/ ٣٦٥ .

(٤) ينظر: شرح تصريف العزّي، ٣٤٨، ٣٥٠، وتدريج الأداني،٢٣٠ .

قال: ((ومنهم من يقول: اسْتَحَى يَسْتَحِي اسْتَحِ؛ وذلك الحذف لِكثرة الاستعمال، كما قالوا: لا أدْرِ في: لا أدْري))[١]، وهي لغة تميمٍ، فأوردَ التفتازاني رأيَ سيبويه واعتراضَ المازنيّ عليه؛ فقال: ((قال سيبويه في (اسْتَحَى): حُذفتِ الياء لالتقاء الساكنين؛ لأنّ الياء الأولى تُقلبُ ألفاً لِتحرّكها وانفتاحِ ما قبلِها، وإنّما فعلوا ذلك حيثُ كثُر في كلامهم، وقال المازني: لم تُحذف لالتقاء الساكنين وإلّا لَردّوها إذ قالوا: (هو يَسْتَحِي)، ولَقالوا: (يَسْتَحْيِيْ)[٢]))[٣]، فيرى سيبويه أنّ الحذف لالتقاء (الألف المنقلبة والياء) الساكنين في: اسْتَحَاْيْ، فيصير: اسْتَحَى بقلب الياء الأخيرة ألفاً، فاعترض المازني على تعليل الحذف بالتقاء الساكنين؛ لأنّه يُوجب أن تُردّ عند زواله في صيغة: يَسْتَحِي، فيُقال: يَسْتَحْيِيْ؛ لأنّ الحاء ليستْ مفتوحة فتبقى الياءُ ولا تُقلب ألفاً؛ فلا يلتقي الساكنان، فاعترض التفتازاني على المازني أولاً قائلاً: ((قُلتُ: فيه نظرٌ؛ لأنّه كما نُقلتْ حركة الياء من (استَحْيَي) إلى ما قبلها وقُلبت ألفاً، فكذلك هاهنا نُقلتْ حركة الياء من (يَستَحْيِيْ) إلى ما قبلها وحُذفت لالتقاء الساكنين، والعلّة فيهما كثرة الاستعمال))[٤]، فنقضَ حجتَه على سيبويه بإمكان اتّباعِ الإعلال نفسه بنقل حركة الياء في صيغة: يَسْتَحْيِيْ فتصير: يَسْتَحِيْيْ، فأيضاً يلتقي الساكنان فتُحذف ويصير: يَسْتَحِي.

ثم اعترض على سيبويه بقوله: ((وفي كلام سيبويه أيضاً نظرٌ؛ لأنّه يُوهِمُ أنّ المحذوفَ هو اللام، والحقّ أنّه العينُ، وإلّا لوجبَ أن يُقال في المجزوم والأمر: (لم يَسْتَحِيْ واسْتَحِيْ) بإثبات الياء؛ لأنّ حذفَ اللام إنّما هو لِكونه قائماً مُقام الحركة، وليس العينُ كذلك، فالمحذوفُ العينُ، وحَذفُ اللّام في المجزوم والأمر مثلُه في الناقص، لا لِكثرة الاستعمال؛ بدليل إعادتها في نحو: اِستَحَيَا واستَحَيَنَّ))[٥]، واعتراضُه هذا ناشئٌ عن الوهم الحاصل في الكلام الذي نقلَه عن سيبويه.

قال الأستاذ الدكتور محمد ذنون إنّ: ((هذا النظر من شقّين؛ لأنّ كلام سيبويه تضمّن على تقدير الإيهام أمرين، هما: أنّ المحذوفَ اللامُ دون العين، وأنّ الحذف لِلّام لكثرة الاستعمال، وعلى تقدير عدم الإيهام تضمّن كلامه أنّ المحذوف العين، ولكن حُذفت لعلّةٍ وهي التقاء

(١) شرح تصريف العزّي ، ٣٥٤– ٣٥٥ .

(٢) ينظر: المنصف، ٢/ ٢٠٤ .

(٣) شرح تصريف العزّي، ٣٥٦ .

(٤) المصدر نفسه، ٣٥٦– ٣٥٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ٣٥٦– ٣٥٨ .

الساكنين، فجاء كلام التفتازاني بناءً عليه))[١]، فيرى التفتازاني بأنّ المحذوف هو العين، وليس اللام كما يُوهم كلام سيبويه، بدليل أنه لو كان اللام لوجبَ بقاءُ (الياء) التي هي عين الفعل، وظهرتْ عليها علامة الجزم والبناء في: (لم يستَحِيْ واستَحِيْ)؛ لأنّ حذفَ اللام في الناقص علامةُ إعراب، فتقوم مُقام الحركة[٢]، فلمّا قالوا: لم يستحِ واستَحِ، دلّ على أن المحذوف هو العين، واللام باقيةٌ، وحُذفت هنا للإعراب.

وبالعودة إلى كتاب سيبويه نجد أنّه نقل عن الخليل حذفَ العين لالتقاء الساكنين وليس اللام، حين قال: ((وأما الخليل فكان يقول... وكذلك (اسْتَحَيْت) أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في: بِعْت، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل، فحذفتِ الأولى لئلّا يلتقي ساكنان، وإنّما فعلوا هذا حيث كثّر في كلامهم، وقال غيرُهُ: لمّا كثُرتْ في كلامهم وكانتا ياءين؛ حذفوها وألقوا حركتها على الحاء، كما ألزموا (يَرَى) الحذف، وكما قالوا: لم يكُ، ولا أدرِ))[٣]، فذكر رأي الخليل بأنّ العين حُذفت لعلّتين: التقاء الساكنين وكثرة الاستعمال، ورأياً آخر بأنّ الحذف لكثرة الاستعمال فقط كما في: لا أدرِ، وهو الرأي الذي تبِعه العزّي، ورأيُ سيبويهَ الذي أخذه عن الخليل كما فصّله ابن يعيش: ((أنّ اسْتَحْيَيْتُ اسْتَفْعَلْتُ، وعينُ الفعل منه معتلّةٌ، كأنّه في الأصل قبلَ دخول السين والتاء: حَايَ، كقولك: بَاعَ بإعلال العين، ثمّ دخلتِ السين والتاء على حَايَ، فصار: اسْتَحَايَ، كما تقول: اسْتَبَاعَ، ثمّ دخلتْ تاء المتكلّم فسكنتِ الياء، وقبلها الألفُ ساكنةً، فحُذفتْ لالتقاء الساكنين))[٤].

وإنّما قال: كأنّه قبلَ دخول السين والتاء: (حَايَ) لِما ذكره ابن جنّي وابن عصفور من أنّ العرب ((لم يستعملوا الفعل معتلَّ العين إلَّا بالزيادة، فلا يُقال: حَايَ ولا يَحَيُّ))[٥]، وضعّف الرّضي الرّضي رأيَ الخليل السابق للارتكابات المكروهة[٦]، وهي توالي الإعلال بالنقل ثم بالقلب ثم بحذف الياء الأولى ثم بقلب الياء الثانية ألفا، وفصّل أبو حيان خلافَ النحاةِ في تحديد المحذوف

(١) شرح تصريف العزّي ، هامش (٣)، ٣٥٧ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٣٥٧ .

(٣) الكتاب، ٤٣٨/١ .

(٤) شرح المفصل، ٥/ ٥٠٧– ٥٠٨، وينظر: المبدع، ٢٢٢– ٢٢٣ .

(٥) الممتع، ٣٦٩، وينظر: المنصف، ٢٠٦ .

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ٣/ ١١٩ .

بأنّه قيل: المحذوف لام الكلمة فالوزن: يَسْتَفْعِ، فنُقلت حركة العين إلى الفاء وسكنتِ العين فصارت يسْتَفِعْ، وقيل: المحذوف العين فالوزن يسْتَفْلِ، ثم نقلتْ حركة اللام إلى الفاء، وسكنتِ اللام فصارتْ (يستَفِلْ)، وأكثر نصوص الأئمة على أن المحذوف هو العين[١].

والحاصل أنّ التفتازاني ذكرَ أنّ (اللفيف المقرون) لا يعتلّ عينُه البتّة، فحذفت عينُه مباشرةً من دون إعلال تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، كحذف ياء (لا أدْرِ) من دون إعلال[٢]، وسببُ اعتراضهِ على سيبويه أمران، أولاً: النص الذي نقلَه عنه الذي يُوهم أنّ اللّام هي المحذوفة، فكأنّه جعل المحذوف من (اسْتَحَى) كالمحذوف من (أدْرِ) وهو اللام، وثانياً: قولُه بإعلال العين الذي ينتج عنه حذفها لالتقاء الساكنين، وعالجه التفتازاني بأنّه: ((لا حاجة إلى قلبِ الياء ألفاً؛ لأنّه يُحذف سواء قُلب أو لم يُقلب، بل نُقلتْ حركته وحُذف، فالتشبيه بـ (لا أدْرِ) في الحذف لِكثرة الاستعمال لا في حذفِ اللامِ))[٣]، فالمقصود من التشبيه هو علّة الحذف فقط وهي كثرة الاستعمال، وفصّل الأستاذ الدكتور محمد ذنون عمليات التحويل: ((بأن يُقال: أصلُه: (استَحْيَيَ) تُنقل حركة الياء الأولى إلى الحاء ثمّ تُقلب ألفاً فيصير: (استَحَاْيَ)، ثمّ تُحذف الألف للتخفيف، فيصير: (اسْتَحَيَ)، قُلبتِ الياء ألفاً لتحرّكِها وانفتاح ما قبلها، فثبتَ أنّ الياءَ الأولى حُذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين، وكذا المضارعُ (يَستَحْيِيُ))[٤]، فالحذف للتخفيف لِثقل: (استَحَاْيَ) وليس لالتقاء الساكنين.

٣. اعتراضه على العلماء غير المعيّنين: أحصيتُ للتفتازاني تسعة اعتراضات[٥] على آراء علماء لم يُصرّح عنهم، فقد قرّرَ الصرفيون عند اشتقاق صيغة (افتَعَل) من الفعل المهموز مثل (أزَرَ) أن يُقال فيه: (ائْتَزَرَ) من دون قلب الهمزة الثانية، مع جوازِ قلبِها ياءً فيصبح (ايْتَزَر)، لأنّ

(١) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، ١/ ٩٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ١/ ٢٤٨– ٢٤٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين الحلبي، ١٠/ ٥٢٠٩.

(٢) ينظر: شرح تصريف العزّي، ٣٥٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ٣٥٨ .

(٤) المصدر نفسه، هامش (٣)، ٣٥٨ .

(٥) ينظر : جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

الهمزة المسبوقة بالكسر تُقلب ياءً كما في (إِئمَان) لتصبح: إِيْمَان، وإليه ذهبَ أغلبُ الصرفيين كابن السّكّيت (ت٢٤٤هـ)[١]، وابن جني، وقال بأنّ أجودَ اللغتين إثباتُ الهمزِ[٢].

وفي حالة (ايْتَزَر) منعَ بعضُهم بعد قلبِ الهمزة ياءً أن تُقلب تاءً مع إدغامها في تاء صيغة (افتَعَل) لِيكون الفعل: (اتّزَر)، كابن الحاجب[٣]، ومنهم من قال بأنّه لغةٌ عاميّة والفصيحُ (ائْتَزَرَ)، كالزمخشري في (الفائق)[٤]، والمطرّزي (ت٦١٠هـ) في المُغرَّب[٥].

وهناك من ذهب إلى شذوذه كابن مالك [٦]، وقال الخُضري (ت١٢٨٨هـ): الحكم بشذوذه يعني أنّه من المسموع[٧]، أي: ثبتَ وُرودُه فحُكِمَ بشذوذه، ونقل الجاوي عن ابن مالك أنّه مقصور مقصور على السّماع مثل: (اؤْتُمِنَ)[٨]، ونقل ابن حيان الأندلسي عن الفارسي أنّه قال: ((هو خطأ في الرواية، فإن صحّتْ فإنّما سُمِع من قوم غيرِ فصحاءٍ لا يُؤخذُ بلغتهم، ولم يحكِهِ سيبويه، ولا الأئمةُ المتقدمون العارفون بالصّنعةِ))[٩]، فرفض كونه مسموعاً.

ومن الصرفيين من خالفهم فأجاز (اتَّزَر)، وقد نقل ابن السّكّيت عن بعضهم جوازه[١٠]، وكذلك ذكره الجوهري في باب (أزر) ولم ينكرْهُ[١١]، ويرى ابن يعيش: أنّ بعض البغداديين أجازوه؛ لأنّ إبدلَ الهمزة الثانية ياءً لازمٌ؛ لاجتماع المثلين، أي: الهمزتين، وقُرِيءَ: ((فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اُؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ)) [البقرة:٢٨٣]، وذهب إلى أنّ القياس عدم جوازه[١٢]، وعلى قولهم يَتخرّجُ إدغامُ عوامِّ أهل الحديث: (اتّزَرَ) في حديث السيدة عائشة (ت٥٨هـ) (رضي الله عنها): ((يَأمُرُني أنْ

---

(١) ينظر: كتاب الألفاظ، ٤٩٥ .

(٢) ينظر: الخصائص، ٢/ ٢٨٨ .

(٣) ينظر: الشافية، ٢٣ .

(٤) ينظر: الفائق في غريب الحديث، ١/ ٢٦ .

(٥) ينظر: المُغرب في ترتيب المعرّب، ١/ ٣٧ .

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل، ٤/ ٦٧، وهمع الهوامع، ٣٦١/٣ .

(٧) ينظر: حاشية الخضري، ٢٦٣/٣ .

(٨) ينظر: تدريج الأداني، ٢٦٠ .

(٩) ارتشاف الضرب، ٣١٠/١، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١٠/ ٥١٨٥ .

(١٠) ينظر: كتاب الألفاظ، ٤٩٥ .

(١١) ينظر: الصحاح، مادة (أزر)، ١/ ١٢ .

(١٢) ينظر: شرح المفصل، ٤٣٠/٥، ولسان العرب، ١٥/ ٢٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، ١/ ٣١٠.

أتَّزِرَ))[1]، ولكنّ الأُشموني (ت٩٠٥هـ) يرى بأنّ: عوامّ المحدّثين يُحرّفونه بتشديد التاء[2]، وكذلك وكذلك الزبيدي نقل عن ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) أنه من تحريفِ الرُّواة[3]، أي: لم يُجوّزا قلبَ الهمزة تاءً وإدغامَها بل عدّوه من التحريف.

ومن ثمّ جاء اعتراض التفتازاني على الذين أجازوا قلبَ الياء تاءً وإدغامَها في تاء صيغة (افتَعَل) فقال: ((وقولُ مَن قال: (اتّزَرَ) من (ايْتَزَر) خطأ))[4]، فتابع مَن قال بتخطئَةِ (اتّزَرَ)، كالزمخشري في (المُفصّل)[5]؛ لذاتِ السبب الذي ذكرَهُ ابن يعيش وهو أنّ الياء ليستْ لازمةً، لأنّها ليستْ أصلاً بل بدلٌ من الهمزة، فيجوز أن تصلَه بكلامٍ قبلَه، فتُسقِطَ همزةَ الوصل: (وئْتَزَرَ)، فتعودُ إليه همزته الأصليّة للدّرج وتبقى ساكنةً[6]، فمثلاً في: (ائْتَزَر أو ايْتَزَر زيدٌ)، يُقال يُقال في الدّرج: وأْتَزر زيدٌ.

وذكرَ الجوهري في باب (وَزَرَ) أنّ (اِتَّزَرَ) مثالٌ من (وَزَرَ) وليس مهموزاً، فقال: ((واتَّزَرَ الرجلُ: ركبَ الوِزْر))[7]، وبيّن النّسفي (ت٥٣٧هـ) الفرق بين باب المثال والمهموز بأنّ الصيغة تصحّ من المثال كـ اتّعَدَ ولا تصحّ من المهموز الذي نتكلّم عنه، فذكرَ بأنّ: تَشديدَ التاء خطَأٌ؛ لأنّ (ائْتَزَر) من الإزَار، و(اتَّزَرَ) من الوِزْرِ[8]، وعلى هذا تكون (اتّزَرَ) كلمةً أخرى، لها معنى مغاير لـ (ايْتَزَرَ).

والحاصل أنّ التفتازاني اعترض على الصرفيين الذين جوّزوا قلبَ ياء (ايْتَزَرَ) تاءً ثمّ إدغامها في تاء صيغة (افتَعَل)، وهو بهذا قد تابَع من رفضوه كالزمخشري.

---

(١) ينظر: حاشية الخضري، ٣/ ٢٦٣، وسنن الترمذي: الترمذي، ٢٣٩/١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني، ٢/ ١٠٤ .

(٣) ينظر: تاج العروس، مادة (أزر)، ١٠/ ٨٠ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ٣٨٥ .

(٥) ينظر: المُفصّل، ٥٢٤ .

(٦) ينظر: شرح المفصل، ٥/ ٤٣٠ .

(٧) الصحاح، مادة (أزر)، ٢/ ٢٧٧ .

(٨) ينظر: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: النّسفي، ١/ ٤٩٣، والكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين، ٢/ ٢٥٧ .

المطلب الثاني

اعتراضه على أسلوب العزّي في خطابه الصرفي

أحصيت للتفتازاني أحد عشر اعتراضاً[١] على العبارات العلمية للعزّي في خطابهِ الصرفي، وجاءت بصيغ متعددة، كقوله: (وكان الأولى أنْ يقول، ولفظ المصنّف لا يُشعر بذلك، وقولُ المصنّف هذا يُوهم، وفي عبارته نظر)... وغيرها، وفيما يأتي نبحث أنموذجاً منها، ففي (باب المعتلّ) تحدّث العزّي عن حروف العلّة (الألف والواو والياء) ثمّ قال: ((وسُمّيت حروف المدّ واللين))[٢]، فاعترض التفتازاني قائلاً: ((أطلقَ المصنّف هذا الكلام إلّا أنّ فيه تفصيلاً، فلا بدّ بدّ علينا أن نُشير إليه، وهو أنّ حروف العلّة إن كانت متحركةً لا تُسمّى (حروفَ المدِّ واللّين) لانتفائهما فيها، وهذه في غير الألف، وإن كانت ساكنةً تُسمّى حروف اللين؛ لِما فيها من اللين... وحينئذ إن كانتْ حركاتُ ما قبلَها من جنسها... تُسمّى حروفَ المدّ أيضاً؛ لِما فيها من اللّين مع الامتداد... هذا في الواو والياء، وأمّا الألف فيكون حرفَ مدّ أبداً، وهما تارةً يكونانِ حرفَي علّة فقط، وتارةً حرفَي لين أيضاً، وتارةً حرفَي مدٍّ أيضاً، فحروفُ العلّة أعَمّ منهما، وحروف اللين أعمّ من حروف المدّ))[٣].

ونرى هذه التسمية عند كثيرٍ من المصنّفين[٤] قبل العزّي ومنذ عهد سيبويه، فقد جاء في كتابه: أنّ حروف اللين هي حروف المدّ التي يُمدّ بها الصوت، وهي: الألف والواو والياء[٥]، وكذلك نجد هذه التسمية عند السّيرافي (ت٣٦٨هـ)، ولكنه أشار إلى اختصاص الألف بالمد لأن الألف أوسعُ حروف المدّ واللّين مخرجاً وأبلغُها مدىً لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً والفتحة من الألف؛ فإذا كان قبلَ الواو الساكنة ضمة وقبل الياء كسرة فهما على منهاج الألف[٦]، فهي لا تأتي بصفة اللين وحدَها بل صفة المدّ ملازمةٌ لها، وسمّيت حروف المدّ؛ لأنّ الصوت يمتدُّ بها،

---

(١) ينظر : جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٢) شرح تصريف العزّي، ٢٥٨ .

(٣) المصدر نفسه، ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٤) ينظر: المقتضب، ١٢/١، والأصول في النحو، ٢/ ٣٩١، وشرح التصريف الملوكي: الثمانيني، ٢٩٩، وشرح المفصل، ٤/ ٥٧٣.

(٥) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٧٤ .

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٤٠٢ .

واللّينَ لأنّها لانتْ في مخارجها واتّسعت، وأوسعُهنّ مخرجاً: الألف، ويسمّى (الهاوي) لهَويّه في الحلق[١]، وحاصلُ تفصيل التفتازاني أنّ الألف حرفُ مدّ أبداً؛ ((لأنّها لا تقبلُ الحركة، فلا تنفكّ عن المدّ واللين))[٢]، ولهذه الحروف ثلاثةُ أحوال:

١. أن يكون الواو والياء متحركين، فينتفي فيهما المدّ واللين، ويكونان حرفي علّة فقط.

٢. أن يكون الواو والياء ساكنين وما قبلهما مفتوح أو مكسور، فيكونان حرفي علّة ولين.

٣. أن تكون الألف والواو والياء سواكن وحركة ما قبلها من جنسها، فتكون حروف العلة والمد واللين.

فصفة العلّة تعُمّ الحروفَ الثلاثة جميعاً ساكنةً كانت أم متحركة، وحركة ما قبلها من جنسها أم ليست من جنسها، وأمّا صفة اللّين فتُضاف لصفة العلّة إذا كانت الواو والياء ساكنتين وحركة ما قبلهما ليست من جنسهما مثل: (يَوْم ودَيْن)، وصفة المدّ تُضاف لِصفة العلّة واللّين إذا كانت ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها، فهي أخصّ الصفات لِكثرة قيودِها.

ثمّ عالج التفتازاني هذا الاعتراض بقوله: ((ولكنّهم يُطلقونَ على هذه الحروف (حروفَ المدّ واللّين) مطلقاً، والمصنّف جرى على ذلك))[٣]، واستمرّ العلماءُ بعد العزّي بإطلاق هذه التسمية على هذه الحروف[٤]، و((من غير تفصيلٍ؛ فهو إمّا محمول على هذا التفصيل، أو على تسمية الشيء بما يؤول إليه))[٥]، أي: أنّهم يُطلقون هذه التسمية على اعتبارِ أن هذا التّفصيلَ معلومٌ عند المتلقي، أو على اعتبار أنّ من أحوالها أن تكون إمّا حروفَ مدّ أو حروفَ لين.

والمتعارف بين النحويين تسميةُ (حروفِ المدّ) (حروفَ اللّين) وكأنّها مترادفة عندهم، ويقصدون بها الألف والواو والياء من دون تفصيل وتقسيم، ونرى هذا مثلاً عند ابن السرّاج وابن جني[٦] وابن مالك عند حديثِهِ عن ترخيمِ نحو: (مَنْصُور ومِسْكِين)، فقد قال بأنّه يُحذف الحرف

---

(١) ينظر: أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، ٣٦٢ .

(٢) شرح تصريف العزّي، هامش (٥)، ٢٥٨ .

(٣) المصدر نفسه، ٢٥٩.

(٤) ينظر: همع الهوامع، ٣/ ٢٦٩ .

(٥) شرح تصريف العزّي، هامش (٨)، ٢٥٩ .

(٦) ينظر: الأصول في النحو، ٢/ ٣٩١، وسر صناعة الإعراب، ١٧/١.

الأخير مع ما قبله إن كان زائداً (ليّناً) ساكناً، رابعاً فصاعداً، فسمّى الواو والياء بـ اللّين[١]، فعقّب الصبّان بأنّه كان من الأولى للمصنّف أن يقولَ بدلَ (ليّناً): (مدّاً)؛ لِيفيد اشتراطَ أن تكون قبلَ حرف العلّة حركةٌ من جنسهِ[٢]، كما ذكرَ ابن السرّاج[٣] فإنّه اشترط هذا.

المطلب الثالث

اعتراضه على المصطلحات الصرفية

قدّم التفتازاني اعتراضات على عدد من المصطلحات الصرفية ووجه تسميتها، وبلغت خمسة اعتراضات[٤]، منها توقّفه عند مصطلح (الفعل المضارع)، فقد افترض التفتازاني اعتراضاً اعتراضاً صريحاً على تسميتِهِ بهذا المصطلح، قدّمه بصيغة سؤال قائلاً: ((فإن قُلتَ: لِمَ سُمّي هذا القسم بالمضارعِ؟))[٥]، ومنشأُ الاعتراض أنّ المعنى اللغويّ للمضارع هو: المُشابه؛ كما قال الخليل: ((المُضارعُ: الذي يُضَارِعُ الشيءَ كأنّه مثلُهُ وشِبْهُه))[٦].

وذكرَ ابن فارس أنّ اشتقاقَه من الضّرع، كأنّ الشيئين ارتضَعَا من ضِرعٍ واحدٍ[٧]، فأصبح بينهما شيءٌ مشترك جعلَهما مُتشابهين، فهذا المعنى يُثير المُتلقي للاستفهام عن الشيء الذي شابَهه هذا النوع من الأفعال، فيكون الاعتراض بسبب جهله بالمُشبّه به، فأجاب التفتازاني بأنّ وجه التسمية: ((هو مُشابهتُه لاسم الفاعل في الحركات والسّكَنات، ولِمُطلق الاسم في وُقوعه مُشتركاً، وتخصيصِهِ بـ (السين وسَوف أو اللّام)، كما أنّ رَجلاً يحتمِل أن يكونَ زيداً وعمراً وغيرهما، فإذا عرّفتَهُ باللّام وقُلتَ: (الرّجل) اختصّ بواحدٍ، ولِهذه المُشابهة التّامة أُعرب المضارع من بين سائرِ الأفعالِ))[٨]، أي: أنّ تسميتَهُ بهذا المصطلح تُعبّر عن شَبهِهِ بالاسم من وجهين أحدُهما: مُشابهة اسم الفاعل في الحركات والسّكَنات مثل: يَذْهَبُ وذَاْهِبٌ، والآخر: مُشابهته

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل، ٢٨١/٣ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان، ٢٢٦/٦.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، ١/ ٣٦٠ .

(٤) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٥) شرح تصريف العزّي، ١٧٢ .

(٦) العين، مادة (ضرع)، ٦٣/١ .

(٧) ينظر: مقاييس اللّغة، مادة (ضرع)، ٣٩٦/١ .

(٨) شرح تصريف العزّي، ١٧٣ .

لِمُطلق الاسم في كونه مشتركاً، أي: يحتمل وجوهاً ويتخصّصُ أحدُها باللّام، مثل: (رَجلٌ) النكرةُ المشترك، و(الرّجلُ) لِشخص معيّنٍ، وكذلك الفعل: (يَذهَبُ) مشترك للحال والاستقبال، و(سَيَذهَبُ وسوفَ يَذهَبُ) للاستقبال، و(لِيَذْهَبُ) للحال وهو وقت نُطقِ الكلامِ، وأضافَ ابن مالكٍ شَبهاً آخر وهو قَبوله للّام المؤكِّدة بعد (إنّ)، مثل: إنّكَ لَمُحسنٌ وإنّكَ لَتُحسنُ[1]، فهذا التشابُهُ التام أدّى إلى جعله مُعرباً كالمُشبّه به وهو الاسم، فالمضارِع معناه: المُشابه للاسم[2]، فصحّتِ التّسمية واندفع الاعتراض .

فحصلَ أن افترضَ التفتازاني اعتراضاً على اختيار مصطلح (المضارع) بسبب معناه اللّغويّ: (المُشابَهةُ) مع جهلِ المُشبّه به، فعالج الاعتراض بتبيين وجهِ الشّبه الذي أثبتَ صحّة المصطلح ودقّة وجه التسمية.

المطلب الرابع

اعتراضه على حدود المصطلحات الصرفية

اعترض التفتازاني على حدود المصطلحات الصرفية وتعاريفها في ثلاثة عشر موضعاً[3]، منها عند تقديره اعتراضاً مُفترضاً على تعريف العزّي للفعل الماضي إذ قال: ((أمّا الماضي: فهو الفعل الذي دلّ على معنى وُجِدَ في الزّمان الماضي))[4]، فافترضَ التفتازاني اعتراضاً ضمنيّاً عُرفَ من الجواب – الذي سيأتي ذكره – وهو وقوعُ الدّور فيه، وهو مما يُبطل الحدّ، والدّور هو: ((توقّف كلّ واحد من الشيئين على الآخر))[5]، ذلك أنّ العزّي أتى في التعريف التعريف بكلمة (الماضي) وهي ذاتُها لفظةُ المصطلح المرادُ تعريفه؛ فلزِمَ تعريف الشيء بنفسه، والمقرّر عندَ أهل النظر أنّ معرفةَ التعريف أقدمُ من معرفة المعرَّف[6]، أي: ينبغي أن تكون ألفاظ التعريف معروفةً عند المتلقي، فحصل أنّه أراد تعريف (الماضي) الذي يُفترض أنّه مجهول، فتوقّفتْ معرفتُه على (الماضي) الذي وردَ في التعريف الذي يُفترض أن يكون معلوماً،

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ١/ ١٦٩ .

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ، مادة (ضرع)، ١٤٣/١ .

(٣) ينظر : جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٤) شرح تصريف العزّي، ١٥٢.

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون، ١/ ٨١١.

(٦) ينظر: حاشية السيد الشريف على شرح الرسالة الشمسية: الشريف الجرجاني، ١/ ٣٤٢ .

ويُسمّى هذا النوع (الدّور المُحال) أو (السّبقي)؛ لأنّه يستلزم توقّف الشيء على نفسه وتقدّمه عليها، وهذا يستلزم أن يكون الشيء مجهولاً ومعلوماً في آنٍ واحد[١]، فصار (الماضي) مجهولاً ومعلوماً في كلام المصنّف، وقد رأينا أنّ (الفعل الماضي) عُرّف بتعاريفَ خاليةٍ من هذا الإشكال قبل العزّي، مثل تعريف الزّمخشري له بأنّه: ((الدّال على اقترانِ حدثٍ بزمان قبلَ زمانِكَ))[٢]، فاستغنى بهذا التعبير عن تكرار لفظ المصطلح.

وعالج التفتازاني هذا الاعتراض بتوجيهه على اختلاف الاعتبارات التي قصدَها المصنّف، فقال: ((وأراد بالماضي – في قوله: (في الزمان الماضي)– اللغوي، وبالأول الصّناعي، فلا يلزَمُ تعريفُ الشيء بنفسه))[٣]، فـ (الماضي) الأول هو عند أهل الصّناعة مصطلح على الفعل المخصوص، و(الماضي) في التعريف هو اللغوي بمعنى الزمان المُنقضي[٤]، أي: ((الماضي من من الأفعال يدلّ على حدوث الفعل في زمن مضى وانقضى))[٥]، فدَفع التفتازاني الدورَ بهذا وصحّ التعريف.

المطلب الخامس

اعتراضه على الأحكام الصرفية

قدّمَ التفتازاني عدداً من الاعتراضات على بعض الأحكام الصرفية وجدناها في ثلاثين موضعاً[٦]، نتوقف عند نموذجٍ منها وهو اعتراضه على حكم العزّي بأنّ (أبَى يَأبَى) شاذٌ، بعد أنْ أنْ قرّرَ كونَ الباب الثالث لا بدّ أن يكون مفتوح العين في الماضي والمضارع بشرط أن يكون عينُه أو لامُهُ حرفَ حلقٍ، قال العزّي: ((فإن كان ماضيه على فَعَلَ فمضارعه يَفْعُلُ أو يَفْعِلُ بضمّ العين أو كسرها نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ وضَرَبَ يَضْرِبُ، ويجيءُ على يَفْعَلُ مفتوح العين إذا كان عينُ فعله أو لامُه حرفاً من حروف الحلق، وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء

(١) ينظر: بحث ظاهرة لزوم الدّور: محمد ذنون يونس الفتحي، ضمن: تراثنا الاصطلاحي، ٦٩– ٧٠ .

(٢) المفصل، ١/ ٣١٩ .

(٣) شرح تصريف العزّي، ١٥٢ .

(٤) المصدر نفسه، هامش (٦) و(٨)، ١٥٢

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ٢١١ .

(٦) ينظر : جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

نحو: سَألَ يَسْألُ ومَنَعَ يَمْنَعُ، وأبَى يَأبَى شاذٌّ))[1]، فلمحَ التفتازاني من كلام العزّي أنّه استشعرَ ورود اعتراضٍ فقال: ((ثمّ لمّا استشعرَ اعتراضاً بأنّ (أبَى يَأبَى) جاء على فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح مع انتفاء الشرط، فأجابَ بقوله: (وأبَى يَأبَى شاذٌّ)، مُخالف للقياس فلا يُعتدُّ به، فلا يَرِدُ نقضاً))[2]، فإنّه مفتوحُ العين في الماضي والمضارع وليس عينُه أو لامُهُ حرفَ حلقٍ، وجوابهُ بأنّه شاذٌ يُبطل الاعتراض على عدم تحقق شرط وجود حرف الحلق، فالشاذّ خارج عن القاعدة ووجوده لا يُخلّ بها، ثمّ أتى باعتراضه الصريح على حكم العزّي بشذوذهِ بصورة سؤالٍ مفترضٍ قائلاً: ((فإن قيل: كيف يكون شاذّاً وهو واردٌ في أفصحِ الكلام؟ قال اللهُ تعالى: ((وَيَأْبَى اللهُ إلّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ)) [سورة التوبة:٣٢]))[3]، فقد أحسّ بمفارقةٍ بين شذوذه ووُروده في أفصح الكلام؛ لذا كان لا بدّ من الاعتراض.

وإذا نظرنا إلى القضية قبلَ بيان موقف الاعتراض وحقيقتِهِ فإنّ سيبويه لم يَقُل بشذوذه، بل وجّه فتحَ العينِ وخرّجَه بأنّهم شبّهوهُ بـ يَقرَأ، فأتبعوا الباء في (يَأبَى) بالهمزة، ففتحوها للهمزة التي هي ساكنة، أو أن يكونَ مثل: حَسِبَ يَحْسِبُ، فُتِحا كما كُسِرَا[4]، فكما فُتِحتْ الراء في: يَقرَأ للهمزة للهمزة التي بعدها، كذلك في الأصل: أَبِي يأْبِي فُتِحتْ الباء إتباعاً للهمزة التي قبلها، ثمّ بسبب الفتحة قُلبتِ الياء ألفاً فصار: يَأبَى، وكونه مثل: حَسِبَ يَحْسِبُ أي: أنّهم بَنوهُ في الأصل على: فَعَلَ يفعَلُ كما بنَوا حَسِب يَحْسِب في الأصل على: فَعِلَ يَفعِلُ[5]، فالأصل (يأبِي) ولإتباع الهمزة فُتحت الباء، وبسبب الفتحة قلبت الياء إلى الألف، فمجيئُه بالفتح عند سيبويه إمّا للإتباع أو أنّه بُنيَ في الأصل على: فَعَلَ يفعَلُ، أي: لعللٍ صرفيةٍ وليس شذوذاً، ورفضَ ابن دُرُسْتَوَيْه (ت٣٤٧هـ) الإتباع ووصفه بالغلط؛ لأن فاء الفعل بعيدة عن لامه[6]، وكذلك غلّطه الثمانيني؛

(١) شرح تصريف العزّي ، ١٢٢– ١٢٣ .

(٢) المصدر نفسه، ١٢٤–١٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٢٥ .

(٤) ينظر: الكتاب، ١/ ٣٥٨، والأصول في النحو، ٣/ ١٠٤ .

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٤/ ٤٨١، والمخصص، ٩/ ٣٢٩ .

(٦) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه، ٣٤ .

لأنّ حروف الحلق تؤثّر إذا كانت متحرّكة عيناً أو لاماً، والهمزة هنا ساكنة وهي فاء؛ فهي غيرُ مؤثّرة[١].

ونقلَ الأزهري (ت٣٧٠هـ) أنّ الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ذهب إلى أنّه جاء نادراً[٢]، وهذا ما ذهب إليه ابن السّكيت[٣]، والنادرُ: ما كان وجودُه قليلاً، لكنّه يكون على القياس[٤]، أي: لم يحكموا بشذوذه، وممن ذهبَ إلى أنّه شاذّ ابن دُرُستوَيْه لأنّه يرى أنّهم غلَطوا في تشبيههِ بما هو بمعناه ممّا ينفتحُ لحرف الحلق نحو: منَعَ يمنَعُ[٥].

أمّا الشريف الجرجاني فجوّز حملَه على منَعَ يمنَعَ، كما حُمل يَذَرُ على يَدَعُ في العدول منه من الكسر إلى الفتح لأجل حرف الحلق وإن لم يوجد في يَذَر حرف حلق[٦]، وأيضاً ذهبَ الفارسي إلى أنّه شاذّ إذ يرى بأنّ حرف الحلق إذا كان فاءً لم تُفتح العين نحو: أمَرَ يَأمُرُ، فـ (أبَى يَأبَى) شاذّ[٧]، وتابعَه الزّمخشري أيضاً وعلّله بأنّ: فعَلَ يفعَلُ ليس بأصل؛ لذا جاء مشروطاً بكون بكون عينِه أو لامِه حرفَ حلق، فمجيء أبَى يَأبَى شاذّ[٨]، وكذلك فعل ابن الحاجب[٩].

وذكرَ السّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) أنّه من تداخلِ اللغات؛ إذ يُحتمل أنّ مَن قال: أبَى يَأبَى بالفتح فيهما قد استغنى بمضارع مَنْ قال: أبِيَ بالكسر[١٠]، وكذلك الثمانيني يرى بأنّهم غلطوا فتوهّموا ماضيَهُ على: فَعِل؛ فجاء المستقبل على: يَفعَلُ[١١].

---

(١) ينظر: شرح التصريف: الثمانيني، ٤٣٣ .

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، ٦/٤، ولسان العرب، ٤/ ٩ .

(٣) ينظر: إصلاح المنطق، ١٢٢.

(٤) ينظر: شرح الشريف الجرجاني على تصريف العزّي، ضمن شرحين على تصريف العزّي، ٢٩.

(٥) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه، ٣٤ .

(٦) ينظر: شرح الشريف الجرجاني على تصريف العزّي، ٢٨.

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات، ١٢٢.

(٨) ينظر: المفصل،٩٠/١، وحاشية الخضري، ٢٠٨/٣، وشرح التصريف، ٤٣٣.

(٩) ينظر: الشافية، ٥، والمبدع، ١٠٧، وتاج العروس، ٨٢٥٨ .

(١٠) ينظر: الدر المصون ، ٢٠٦ .

(١١) ينظر: شرح التصريف، ٤٣٣ .

ونقل السّيرافي أنّهم شبّهوا الألف بالهمزة؛ لأنّها من مخرجها ففُتحت الباء لأجلها، وقال بأنّه غلط؛ لأن الألف ليست بأصل في أبَى يَأبَى، بل منقلبة من ياء (أبَيتُ) لانفتاح ما قبلها[١]، ويرى ابن دُرُستوَيْه بأنّه: فاسدٌ؛ لأنّه يُوجب مثلهُ في كلّ ما اعتلّت لامُه، ورفضَ أن تكون الألف من حروف الحلق، ولا لها معتمَد في حلق ولا غيره، لأنّها من الحروف الهاويةِ في الجوف، وإنّما مقطعُها في أقصى الحلق، والحروف كلها مقطعها هناك، لأنّ الصوتَ كلَّه يخرج من الحلق، ثم يحصُرُه المعتمِد فيُصيّرُه حرفاً[٢]، ورفضهُ التفتازاني أيضاً.

وتابع الجاربردي (ت٧٤٦هـ) السّيرافيَّ بأنّ الألف أصلها ياء؛ فلا يجوز أن تكون الفتحة لأجلها، بل انقلابُ الياء إلى الألف لأجل الفتح، وأضاف أنّه لو كان الفتح لأجل الألف لزم الدّور، وكأنّهم لمّا علموا أنّ الياء تنقلب ألفا على تقدير فتح العين سوّغوا فتحها لحرف الحلق[٣]، الحلق[٣]، وتابعهُ نقره كار (ت٧٧٦هـ)[٤]، وتابعهم التفتازاني في أنّ الألف ليست حلقية وأنّ الفتح الفتح ليس لأجلها لأنّ أصلها ياء، وقُلبت لأجل الفتح فقال: ((لا يُقال إنّ (أبَى يَأبَى) لامُه حرف حلق؛ إذ الألف حرف حلق، فلذا فُتح عينه، لأنّا نقول: لا نُسلّم أنّها من حروف الحلق، ولئن سلّمنا أنّها من حروف الحلق، لكن لا يجوز أن يكون الفتحُ لأجلها؛ للزوم الدّور، لأنّ وجود الألف موقوف على الفتح؛ لأنّه في الأصل ياءٌ قُلبت ألفاً، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فلو كان الفتح بسببها لزم الدّور؛ لِتوقف الفتح عليها وتوقفِها عليه، فهو مفتوحُ العين في الأصل))[٥]، فخرج من هذا الإشكال بأنّه مفتوح العين في الأصل، وتابع سيبويه حين قال بأنّه مبنيٌّ على الفتح في الأصل، فلم يتوقف الفتح على الألف فلا يوجد دورٌ فيه.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٤/ ٤٨٢، وشرح التصريف الملوكي: الثمانيني، ٤٣٣، والمخصص، ٩/ ٢٠٢. ٢٠٢.

(٢) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه، ٣٤ .

(٣) ينظر: شرح الشافية: الجاربردي، ضمن مجموعة الشافية، ٢٥٥.

(٤) ينظر: شرح الشافية: نقره كار، ضمن مجموعة الشافية، ٢٥٥.

(٥) شرح تصريف العزّي، ١٢٥ – ١٢٦ .

وجاء ابن جماعة ووجّه الفتح بأنّه: ((اعتبروا فيه المآل لا الحال؛ لأنه بالنظر إلى الحال يلزم الدور، وأما بالنظر إلى المآل فلا، والتحقيق أن الفتح لأجل الألف التي ستوجد في الخارج، والقلب لأجل الفتحة الموجودة في الخارج، فيتوقف الفتح على تصوّر وجود ألف آخر فتوقفه ذهنيّ، ويتوقف القلب على الفتحة الموجودة في الخارج فتوقفه خارجيّ))[١]، قال الأستاذ الدكتور محمد ذنون: ((قد يُقال: إنّ المعترِض يدّعي أنّ هنالك فتحتين، فتحةُ الأصل التي أدّت إلى انقلاب الياء ألفاً، وفتحةً مجتلبةٌ من أجل حرف الحلق، فالياء الأصلية ليست من حروف الحلق، ولمّا انقلبت ألفا أُتي بالفتح لأجل حرف الحلق المتولّد عن الانقلاب))[٢]، أي: أنّه توجد في الأصل فتحة فقلبت الياء ألفاً، وبعد القلب أجتُلبت الفتحة لأجل حرف الحلق (الألف)، وأجابَ اللّقاني بأنّه ليس من الدّور المُحال[٣]، بل دورٌ جائز معيّ؛ لأنّ توقف الألف على الفتحة هو مع توقف الفتحة على الألف لا قبلَه[٤]، ووضّحه الأستاذ الدكتور محمد ذنون صوتيّاً مستعيناً بكلام ابن جني[٥] بأنّ الحرف الصامت يحتاج عند نقطة معيّنة إلى مصوّت قصير كالفتحة، مع أنّ هذا المصوّت محتاجٌ إلى الحرف الصامت، فتوقُّفُ أحدهما على الآخر معه لا قبله، فهو دورٌ جائزٌ معيّ[٦].

وبعد هذا التجوّل في آراء الصرفيين نتوقف عند معالجة التفتازاني للاعتراض بأنّه شاذّ في القياس مقبولٌ في الاستعمال؛ فقال: ((قلتُ: كونُه شاذاً لا ينافي وقوعَه في كلام فصيح؛ فإنّهم قالوا: الشاذّ على ثلاثة أقسام: قسم مخالفٌ للقياس دون الاستعمال، وقسم مخالفٌ للاستعمال دون القياس، وكلاهما مقبول، وقسم مخالفٌ للقياس والاستعمال، وهو مردود))[٧]، وصاحب هذه

(١) حاشية شرح الجاربردي، ضمن مجموعة الشافية، ٢٥٥ .

(٢) شرح تصريف العزّي، هامش (٧) ١٢٦ .

(٣) الدور نوعان: دور مُحال (سبقيّ) يستلزم توقف الشيء على نفسه وتقدّم الشيء على نفسه، والمستلزم لكون الشيء موجوداً ومعدوماً في وقت واحد وهو مُحال، ودورٌ جائزٌ (معيّ) لأنّ توقف أحد الشيئين على الآخر معه وليس قبله، فيجوز ارتكابه لعدم استلزامه المحال، ينظر: بحث ظاهرة لزوم الدّور، ٦٩-٧١ .

(٤) ينظر: حاشية اللّقاني، ١٧٠ .

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٢٨/١ .

(٦) ينظر: بحث ظاهرة لزوم الدّور، ٧٢ .

(٧) شرح تصريف العزّي، ١٢٥

الأقسام ابن جني الذي قال في (باب القول على الاطّراد والشّذوذ) أنّ الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب:

١. مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً وهو الغايةُ المطلوبة .

٢. ومطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال نحو: ماضي يَذَر ويَدَع، فإنّ وَذَرَ ووَدَعَ هما القياس ولكنّهما شاذّان في الاستعمال، وبديلهما: (تَرَكَ) كما جاء في السماع .

٣. المطّرد في الاستعمال الشاذّ في القياس نحو: استَصْوَبْتُ فهو شاذّ والقياس الإعلال بنقل حركة الواو ثم حذفها: استَصَبْتُ، ولكنّه غير مستعمل بل اطّرد استعمال الشاذّ: استَصْوَبْتُ، ومنه اسْتَحْوَذَ واُسْتَنوَق شاذّ لكنّه مطّرد في الاستعمال، وقياسه: اسْتَحَاذَ واُسْتَنَاقَ غير مستعمل، وهذا يُتّبعُ السماع الوارد به نفسه ولا يُتّخذ أصلاً يُقاس عليه، فلا تقول في استَقَامَ: اسْتَقْوَمَ .

٤. الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً نحو: تتميم مَفْعُول فيما عينه واو نحو: مَصْوُون وهو شاذّ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسُن استعماله إلّا على وجه الحكاية[١] .

وذكر التفتازاني في (المطوّل) أنّ نحو: (أَبَى وعَوِرَ واستَحوَذَ) من الشواذّ الثابتة في اللّغة؛ فليستْ من المخالفة في شيء؛ لأنّها هكذا ثبتتْ عن الواضع، فهي في حكم المُستثناة؛ فكأنّه قال: القياس كذا إلّا في هذه الصور، بل المخالفة: ما لا يكون وِفق ما ثبت عن الواضع نحو: الأجلَلِ بالفك[٢]، إذ وضعُها بالإدغام: الأجلّ، فنحو: (أَبَى وعَوِرَ واستَحوَذَ) غير مخالفة للقياس باعتبار نفسها المستثناة، وإن خالفت القياس باعتبار مثيلاتِها نحو: استَقَام ومنَعَ يمنَعُ[٣]، أي: أنّها موافقة للقياس المستثنى الذي وُضعت عليه؛ لأنّها مسموعة بهذه الصورة، وليستْ شاذّة، أمّا (الأجلَلِ) فشاذّ؛ لأنّ وضعَها بالإدغام .

والحاصل أن العزّي حكم بشذوذ (أَبَى يَأبَى) بفتح العين لانعدام حرف الحلق؛ كي لا تنتقض القاعدة، والتفتازاني اعترض عليه مُحتجّاً بمجيء (يَأبَى) في القرآن الكريم ما يُوجب كونه غير شاذّ في الاستعمال، ولم يحكم بشذوذه كثيرٌ من الصرفيين الأوائل بل علّلوا فتحه بعلل صرفية: كالإتباع أو بنائه على الفتح في الأصل أو تداخل اللغات أو تشبيهه بمَنَعَ يَمنَعُ أو تشبيه

(١) الخصائص، ٩٦/١– ٩٩ بتصرّف .

(٢) ينظر: المطوّل شرح تلخيص المفتاح، ١١٩ .

(٣) ينظر: حاشية اللّقاني، هامش (٥)، ١٦٨ .

الألف بحرف الحلق، وهذا فيه إشكالات: أنّ الألف أصلها ياء، ورفضُهم أن تكون الألف حرف حلق، ولزوم الدّور، وخرج التفتازاني من الدور بأنّ الفتح موجود في الأصل فهو ليس متوقفاً على الألف، وذكر اللّقاني بأنّه دورٌ جائز لا يُبطل كون الفتح لأجل الألف؛ لأنّ الألف لأجل الفتح في الوقت نفسه، ثمّ عالج الاعتراض بأنّه ليس شاذّاً في الاستعمال؛ لأنّه مسموع وفصيح، بل شاذٌ قياساً بقواعد الصرفيين، وهذا النوع من الشذوذ غير مرفوض؛ فيُستعمل ولا يُقاس عليه.

المطلب السادس

اعتراضه على التعليل الصرفي

لقد قدّم التفتازاني بعض الاعتراضات على التعليل الصرفي بلغت أربعة اعتراضات[١]، منها توقّفُه في (باب المعتلّ) الناقص عند كلمة (غَازِيَة)، فمن المعلوم عند الصرفيين أنّ (الواو) في اسم الفاعل (غَازٍ) المشتق من الفعل الناقص (غَزَوَ) وأصلُه: (غَازِوٌ) تُقلب (الواو) منه (ياءً)؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها، فيصبح (غَازِيٌ)، وعند تأنيث هذه الكلمة علّل العزّي سبب قلب (واو) (غَازِيَة) بسببين قائلاً: ((وقالوا: غَازِيَةٌ لأنّ المؤنّثَ فرعُ المذكّر، والتاءُ طارئةٌ))[٢]، وقبلَه ذهب الثمانيني إلى أنّ التاء لا يُعتدّ بها لأنّها كالمنفصلة[٣]، وقال ابن مالك: إنّها متطرّفةٌ تقديراً؛ لأنّ التاء زائدةٌ[٤]، فأورد التفتازاني اعترضاً مفترضاً على تعليل العزّي، قائلاً: ((فإن قيل: إنّهم يقلِبون الواو المكسورَ ما قبلها ياءً، طرفاً كان أو غير طرفٍ، فقُلبتْ في (غَازِيةٍ) لذلك، كما ذكره العلّامة في (المُفصّل)))[٥]، فقد أشارَ التفتازاني إلى قول الزّمخشري: ((والواو المكسورُ ما قبلَها مقلوبةُ لا محالة، نحو: غَازِيَةٍ))[٦]، أي: كون التاء طارئة أو ثابتة لا يُؤثّر في القلب، بل المعوّل

(١) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٢) شرح تصريف العزّي ، ٣٣٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٤٨٤ .

(٤) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف، ١٤٥.

(٥) شرح تصريف العزّي، ٣٣٥ .

(٦) المفصّل، ٥٤١ .

عليه في القلب كسرُ ما قبل الواو، وكذلك قال بتأثير الكسرة: ابن الحاجب[١]، والشّاطبي[٢]، ولم يذكُرا ضرورةَ كون (الواو) متطرّفة لكي تُقلب.

أمّا سيبويه فيرى بأنّ (الواو) إن كانت (لاماً) للكلمة، وما قبلها مكسور فإنّها تُقلب (ياء)[٣]، وكذلك قال بهذا الرأي ابن جني[٤]، والثمانيني في قوله: ((وإنّما اكتفوا في قلبها بعلّة واحدة وهو انكسارُ ما قبلها، لأنّها لام، وهي حرف الإعراب، والتّغييرُ يُسرِعُ إليها، ألا ترى أنّ حركات الإعراب تتعاقبُ عليها))[٥]، وهذا ما يراه الجرجاني[٦]، وابن الأثير[٧]، وابن يعيش إذ قال: ((وإنّما ((وإنّما قُلبت الواو وإن كانت متحرّكةً من قِبَل أنّها وقعت لامًا، فضَعُفت))[٨].

ثمّ عالج التفتازاني هذا الاعتراض بقوله: ((قلتُ: قولُ المصنّفِ رحمه الله أقربُ إلى الصواب؛ لأنّ قلب غير المتطرفة بسبب حَمْلِها على الفعل، كما في المصادر، أو على المفرد كما في الجموع، فمجرّد كسرِ ما قبلها لا يقتضي القلبَ))[٩]، فأيّد رأي العزّي في ضرورة كونها متطرّفةً على اعتبار أنّ التاءَ طارئةٌ؛ لأنّ (الواو) غيرُ المتطرفة تُقلبُ بسبب حملِ المصادر على الفعل، نحو: (قِيَام) حملاً على قامَ، أو حملِها على المفرد، نحو: (ديَار) حملاً على دارَ، قال الأستاذ الدكتور محمد ذنون: ((إنّها قُلبت في المذكر (غازٍ)، فلْتُقلبْ في التأنيث حملاً عليه، ولعلّه لهذا قال: (قولُ المصنّفِ أقربُ إلى الصواب)))[١٠]، وذكر الثمانيني بأنّه لمّا وجبَ القلب في الأصل وهو المذكر، وجبَ القلبُ في الفرع حملاً عليه[١١].

فافترض التفتازاني اعترضاً على تعليل العزّي لقلب الواو ياءً في (غَازِيةٍ) بأنّ: التاءُ طارئةٌ، ونقضَه بقول الزمخشري: إنّهم يقلِبون الواو المكسورَ ما قبلها ياءً، طرفاً كان أو غير طرفٍ، فقُلبتْ في (غَازِيةٍ) لذلك، وعالجه بأنّ مجرّد كسرِ ما قبلها لا يقتضي القلبَ، ورجّح قول

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ٣٣٢/١ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٩/ ١١٠ .

(٣) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٤٢ .

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٢/ ٨١٩ .

(٥) شرح التصريف الملوكي، ٤٨٤ .

(٦) ينظر: المفتاح في الصرف، ١٠٦ .

(٧) ينظر: البديع في علم العربية، ٢/ ٥٩٥

(٨) ينظر: شرح المفصل، ٥/ ٣٦٩، والكناش في فني النحو والصرف، ٢٩٧/٢ .

(٩) شرح تصريف العزّي، ٣٣٥ .

(١٠) المصدر نفسه، هامش (١١)، ٣٣٥- ٣٣٦ .

(١١) ينظر: شرح التصريف الملوكي، ٤٨٤ .

العزّي؛ لأنّ قلب غير المتطرفة بسبب حَمْلِها على الفعل، أو على المفرد، وهنا حُمل القلبُ على اسم الفاعل المذكّر غازٍ، وأصله: غازِيٌ.

المطلب السابع

اعتراضه على التمثيل الصرفي

اعترض التفتازاني على التمثيل لبعض القواعد الصرفية بأمثلةٍ لا تنطبق على المُمَثَّلَ له في تسعة مواضع[١]، نتوقف عند نموذجٍ منها وهو اعتراضه على تمثيل العزّي ببعض الأفعال عند حديثِهِ عن الإدغام في (باب المضاعف) إذ قال: ((وذلك واجبٌ في نحو: ... واسْوَدّ يسْوَدّ واسْوادّ يَسْوادّ ... واطْمَأَنّ يَطْمَئِنّ))[٢]، فاعترض التفتازاني على هذه الأمثلةِ؛ لأنّها ليست من المضاعف، وأوضحَ ذلك بقوله: ((و(اسوَدّ يَسوَدّ) من باب الافْعِلَالِ، و(اسوَادّ يسوَادّ) من باب الافْعِيْلَالِ، وليسا من المضاعف؛ لأنّ عينهما ولامهما ليسا من جنس واحد؛ فإنّ عينهما الواو ولامهما الدال... و(اطْمَأَنّ يَطْمَئِنّ) أي: سكن اطمئناناً وطمأنينة، ليس من المضاعف؛ لأنّ عينه الميم ولامه النون، وهو من باب الافْعِلَّال كـ (الاقْشعرار))[٣]، ومنشأ الاعتراض على تمثيل العزّي العزّي أنّ (اسوَدّ) و(اسوَادّ) من (سَود)، قال ابن فارس: ((السينُ والواو والدال أصلٌ واحد، وهو خلافُ البياضِ في اللّونِ ... يُقال: اسوَدّ الشيءُ واسوَادَّ))[٤]، فهما في الأصل من الثلاثي، وعينُهما ولامهما ليسا من جنس واحد، والمضاعفُ المصطلح عليه عند الصرفيين أنّ: ((المضاعف من الثلاثي: ما كان عينه ولامه من جنس واحد مدغم، كـ: سَرّ، وفَرّ))[٥]، وذكر الأخفش أنّ (اسوادّ) لغةُ أهل الحجاز، يقولون: اسْوادَّ وجهُهُ، واحْمارَّ، يجعلونَه افْعَالَّ، كما يُقال للأشهب: قدِ اشْهَابَّ، وللازرق قدِ ازْرَاقَّ[٦]، وهما من باب الافْعِلَالِ والافْعِيْلَالِ، فمصدر (اسودّ): (اسودّ): اسوداداً، ومصدر (اسوَادّ): اسويدَاداً[٧].

---

(١) ينظر : جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٢) شرح تصريف العزّي ، ٢٤٣– ٢٤٤ .

(٣) المصدر نفسه، ٢٤٤ .

(٤) مقاييس اللغة، مادة (سود)، ٣/ ١١٤ .

(٥) المفتاح في الصرف، ٣٩ .

(٦) ينظر: معاني القرآن، ٣٨٧ .

(٧) ينظر: تاج العروس، مادة (سود)، ٨/ ٣٦٠ .

وكذلك (اطْمَأَنّ) أصله من الثلاثي (طمن)، قال ابن فارس: ((الطاء والميم والنون أُصَيْلٌ بزيادة همزة، يقال: اطمأنَّ المكان يطمئنّ طمَأنينة))[١]، فيصير بزيادة همزة: طَمأنَ، فعينه ولامه أيضاً ليستا من جنس واحد.

وعالج التفتازاني الاعتراض بقوله: ((ولمّا كان هنا أفعالٌ يجبُ فيها الإدغام مثل المضاعف وإن لم يكن مضاعفاً ذكرها استطراداً بين ذلك، لكنّه خلطَها، وكان الأولى أن يُميّزَها))[٢]، قال الجاوي أنّ الفعلين: ((من الرباعي المزيد فيه أُلحِقا بالمضاعف الثلاثي في وجوب الإدغام))[٣]، أي: مثّل العزّي بهذه الأفعال لوجوب إدغام الحرف المضعّف، لا أنّه يعدّها من باب المضعّف.

فاعتراض التفتازاني على ذكرِ العزّي لهذه الأفعال وهي ليست من المضاعف في الأصل، وعالجه بأنّه مثّل بها؛ لأنّ لها الحكم نفسه، لا أنّه يعتبرها مضاعفةً، ولكنّ التفتازاني لتدقيقه وتحقيقه لم يقبل بهذا الخلط .

المطلب الثامن

اعتراضه على منهج التبويب الصرفي

اهتمّ التفتازاني بالتبويب الصرفي؛ لأنّه طريقةٌ لعرض المادة، ولا بدّ أن يكون العرض متسلسلاً مرتباً بشكلٍ يقدّم المعلومة واضحة غير ناشزة عن موضعها، وتوقف التفتازاني معترضاً على التبويب للمباحث التي أوردها العزّي في تناوله للموضوعات الصرفية في أربعةِ مواضع[٤]، من ذلك اعتراضه على نَظم العزّي لبابي (افْعَنْلَل) و(افْعَنْلَى) ضمن أقسام الثلاثي المزيد فيه، فقال: ((والبابان الأخيران من الملحقات بـ (احرَنْجم)، فلا وجه لنظمِهما في سِلك ما تقدّم... والمصنّف لم يُفرّق بين ذلك))[٥]، فوجد بأنّ العزّي لم يُفرّق بين (مزيد الثلاثيّ) و(الملحق بمزيد الرباعيّ)، فجعل ملحقات مزيد الرباعي ضمن أقسام مزيد الثلاثي، والإلحاق هو: ((أن تزيدَ على

(١) مقاييس اللغة، مادة (طمن)، ٤٢٢/٣، وينظر: العين، مادة (طمن)، ١٠٤/٢، والصحاح، مادة (طمن)، ٤٣١/١، فقد ذكروه بزيادة الهمزة .

(٢) شرح تصريف العزّي، ٢٤٤ .

(٣) تدريج الأداني، ١٣٥ .

(٤) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٥) شرح تصريف العزّي ، ١٤١ .

أصول الكلمة حرفاً لا لِغرض معنويّ بل لِتُوازنَ بها كلمةً أخرى؛ كي تجرى الكلمةُ الملحقة في تصريفِها على ما تجرى عليه الكلمةُ الملحقُ بها، وضابطُ الإلحاق في الأفعال: اتحادُ المصادر))[1].

وبالرجوع إلى المصنّفات نرى صواب اعتراض التفتازاني؛ فإنّ العلماءَ اعتادوا على ذكرهما ضمنَ ملحقات مزيد الرباعي (احرَنْجم)، ولم يجعلوهما من أقسام الثلاثي المزيد فيه، فنجدُ ذلك عند سيبويه، وذكرَ طريقة جعلِه ملحقاً بأنّ ما كانت زيادتُه من موضع اللام وهو: (قَعَسَ قَعْسَس)، وما كانت زيادتُه ياءً آخرةً وهو: (سَلَق سَلْقَى) تلحقُه النون ثالثةً فيُسكّن أول حرفٍ فيصير: (قْعَنْسَس) و(سْلَنْقَى)؛ فتلزُمه ألف الوصل في الابتداء، فيصير: (اقْعَنْسَس) و(اسْلَنْقَى) على وزن: (افْعَنْلَل) و(افْعَنْلَى)، فلحِقا بـ (احْرَنْجَم)، وزِيد في (قَعْسَسَ وسَلْقَى) ما زِيد في (حَرْجَمَ)، والنون فيهما بين حرفين أصليين كما في (احْرَنْجَم)[2]، فالسين الأولى من (اقْعَنْسَس) أصليةٌ والثانية هي المزيدة كما نقله ابن جني عن الفارسي؛ لأنّ ((نون (افْعَنْلَلَ) بابُها إذا وقعتْ في ذوات الأربع أن تكون بين أصلين، نحو: (احْرَنْجَم واخْرَنْطَم)، و(اقْعَنْسَس) ملحقٌ بذلك فيجب أن يُحتذَى به طريق ما أُلحِق بمثاله؛ فلتكنِ السينُ الأولى أصلاً))[3]، فكونُ السين الأولى أصلاً يدلّ على صحّة كونِ (اقْعَنْسَس) ملحقاً بـ (احْرَنْجَم).

وتابع الصرفيون سيبويه في جعلِهما ملحقين بـ (احْرَنْجَم)، كالمبّرد، والجُرجاني، والزّمخشري، وابن الحاجب[4] قبلَ العزّي، وبعده كابن مالك، والجاربردي وشُرّاح الشافية، وديكنقوز (ت٨٥٥هـ)، والسيوطي[5]، فيتبيّن بهذا صحة اعتراض التفتازاني، ويؤكّده كلام سيبويه

(١) شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٦١، وينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ٢٠١ .

(٢) ينظر: الكتاب،١/ ٤٠٣ – ٤٠٤، وشرح كتاب سيبويه، ٥/ ١٨٢، والشافية، ٦٢، وشرح ابن عقيل، ٤/ ٨٥، وحاشية الخضري، ١/ ٣٩٧ ، وشذا العرف، ٢٤.

(٣) الخصائص، ٦١/٢، وينظر: شرح التعريف بضروري التصريف، ٦٠، والمخصص، ٢٩٠/٩، وتاج العروس، مادة (جلب)، ٨٧/٣ .

(٤) ينظر على الترتيب: المقتضب، ٧٩/١، والمفتاح في الصرف، ٤٦، والمفصل، ٩٠/١، والشافية، ٦٢ .

(٥) ينظر على الترتيب: شرح ابن عقيل، ٨٥/٤، ومجموعة الشافية، ٢٠٩/١، وشرح ديكنقوز على مراح الأرواح، ضمن شرحان على مراح الأرواح، ٢٣، والمزهر، ٤٦٦/١ .

عن كيفية الإلحاق ومتابعةِ الصرفيين له، ويثبتُ سهوُ العزّي في جعله من أقسام الثلاثي المزيد فيه، ولا معالجة لهذا الاعتراض؛ لأنّه لا يُوجد توجيهٌ يُسوّغ جعلَهما من الثلاثي المزيد فيه.

المبحث الثاني

المعالجات

توطئة

اعتاد الشرّاح والمُحشون في تناولهم متون العلماء على تقديم معالجةٍ أو إجابةٍ أو مخرجٍ -كما تُسمّى- على الاعتراضات الواردة على تلك الرؤى والأفكار المطروحة، فإمّا أن ينقض بها رأي المصنف ويصح الاعتراض، أو يُدفع النقض ويبطل الاعتراض، أو يُعارض الاعتراض قلباً ومثلاً وغيراً، أو يأتي بدليل يمنع ورود الاعتراض لبيان سندِ وصحة الدعوى، وقد لا يقدِّم المعالجة أصلاً؛ ليتركَ فيها مجالاً للتفكير والتأمل.

والمعالجة لغةً كما ذكرَ ابن فارس: ((العين واللام والجيم أصل صحيح يدلُّ على تمرُّسٍ ومزاوَلة، في جفاء وغِلَظٍ، والعِلاج: ... مزاوَلَة الشّيء ومعالجتُه، تقول: عالجتُه عِلاجاً ومعالَجة، واعتلجَ القومُ في صِراعِهم وقتالهم، وعالجتُ فلاناً فعلَجْتُه عَلْجاً، إذا غلبْتُه))[1]، ويستعمل في الدرس اللغوي والصرفي في: ((معالجة الوهن والضعف الذي أحدثه الاعتراض والنقد))[2]، فالمعالجة: هي تقديمُ الاعتراض بقالب يمكن من خلاله قَبول الآراء ومناقشتها، فهي محاولة التغلّب على الاعتراض بتوجيه أو مخرجٍ علميّ مناسب.

شكل المعالجات:

ويكون بالنظر إلى الأسلوب، وقوة المنع الجدلي.

وهو باعتبار الأسلوب على نوعين:

أ. الأسلوب المكثّف: ويأتي التكثيف من خلال شيوع النغمة المنطقية والطابع الاصطلاحي، فنرى تداخل المصطلحات، مما يُشعر بعض القرّاء بالغربة وضعف المواصلة معها.

ب. الأسلوب الميسّر: فيُعالَجُ المسألة بلمسة نقدية مبسطة لا ينفرُ القارئ من التواصل معها، ويكون على شكل (تتميم الفائدة)؛ لأنّ القاعدة قد لا تملك الحصر التام للمادة، أو على شكل (إعطاء فائدة) أي إمداد القارئ بمعلومات عن المسألة[3].

---

(١) مقاييس اللغة، مادة (علج)، ٤/ ١٢١- ١٢٢ .

(٢) بحث الأسس النظرية في دراسة المصطلح النحوي، ضمن تراثنا الاصطلاحي ، ٥٦ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٥٦ – ٥٨ .

وباعتبار قوة المنع الجدلي على نوعين: تسليمي وتمنيعي، وهما يظهران سوية، والتمنيعي مُنحصر في منع إحدى مقدمتي المدّعي، والتسليمي فيه مع المنع[١] ((تعيين موضع الغلط، وبيان أنّ الدعوى مبنية على اشتباه أمرٍ بأمر آخر))[٢].

وتنوعت معالجات التفتازاني للاعتراضات على المسائل الصرفية في شرحه على (تصريف العزّي)، وقد انقسم المبحث بحسب أنواع الاعتراضات التي عالجها على ثمانية مطالب مقابلة لمطالب المبحث الأول (الاعتراضات)، ونتوقف فيما يأتي عند نماذج من معالجاته:

المطلب الأول

معالجته لآراء علماء الصرف

يورد التفتازاني آراء الصرفيين في بعض المسائل ثم يقدّم اعتراضاً عليها ويعالجه في عدد من المواضع ويترك المعالجة في البعض الآخر، ونبحث نماذجَ من هذه المعالجات فيما يلي:

١. معالجة رأي العزّي الصرفي: أحصيت للتفتازاني ثلاثة معالجات[٣] على آراء العزّي الصرفية، منها توقّفُ التفتازاني في (باب المعتلّ) عند جواب العزّي على اعتراض ضمنيّ مُفترض على قوله: ((وحُذفت الواو من: يَطَأ ويَسَع ويَضَع ويَقَع ويَدَع؛ لأنّها في الأصل يَفْعِل بالكسر؛ ففُتحت العين لِحرف الحلق، وحُذفت من يَذَر لكونه بمعنى يَدَع، وأماتوا ماضي يَدَع ويَذَر، وحذفُ الفاءِ دليل على أنّه واو، وأما الياء فتثبُت على كلّ حال نحو: يَمُنَ يَيْمُنُ))[٤]، فقال التفتازاني: ((ولمّا كان هاهنا مظِنّة سؤال: وهو أنّه إذا لم يكن ماضيهما ولا فاعلهما ولا مصدرهما مستعملة، فما الدليل على أن فاءهما واو، فأجاب بقوله: (وحذفُ الفاءِ دليل على أنّه) أي: الفاء (واو)، إذ لو كان ياءً لم تُحذف))[٥].

(١) ينظر: بحث الأسس النظرية في دراسة المصطلح النحوي، ضمن تراثنا الاصطلاحي، ٥٩ .

(٢) حاشية ابن القرداغي على آداب البحث: ابن القرداغي، ٦٠ .

(٣) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٤) شرح تصريف العزّي ، ٢٧٠– ٢٧٤ .

(٥) المصدر نفسه، ٢٧٣.

ويرى ابن السرّاج أنّه: ممّا شذّ[١]، فالأصل وَدَعَ وصيغة (يَفْعِل) منه: يَوْدِعُ تحذف الواو منها لأنها واقعة بين ياء وكسرة، وعلله ابن إياز بأن: الياء متحركة فتعتبر كثلاث حركاتٍ، وكسرة الدال رابعة، والواو بحركتين، فالمتجانسات أكثر فقُلبت[٢]، فيصير: يَدِعُ، وتفتح عين الفعل لحرف الحلق فيصير: يَدَعُ، ودفع العزّي الاعتراض على رأيه في كون المحذوف منه واواً دون الياء بأنّ حذف الواو دليل عليه إذ الياء لا تُحذف كما في: يَمُنَ يَيْمُنُ، وما حُذف منه الياء نحو: (يَئِسُ) يرى التفتازاني بأنّه من الشواذ[٣]، فلا ينقض رأي العزّي، وذهب الجاوي إلى أنّه حذفٌ نادر فلا يُعتدّ به، أمّا حذفُ الواو فشائع والحمل على الكثير أَولى[٤].

فنبّه التفتازاني على الاعتراض الوارد على رأي العزّي، ورضي إجابة العزّي عنه بأنّ الدليل على صحّة رأيه أنّ الواو تحذف منه دون الياء، وما حُذفت ياؤه نحو: يَئِسُ فهو شاذّ لا ينقض الرأي.

٢. معالجته للاعتراض على علماء معيّنين: أحصيت للتفتازاني خمسة معالجات[٥] لآراء علماء معيّنين، منها ما جاء في (باب المعتل) عند حديث العزّي عن اسم الفاعل، إذ قال: ((واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتلّ عينه بالهمزة كصائن وبائع))[٦]، فأورد التفتازاني قول الجُرجاني واعترض عليه اعتراضاً صريحاً، فقال: ((والأصل: (صَاون وبَايع) قلبت الواو والياء همزة؛ لأن الهمزة في هذا المقام أخفّ منهما، هكذا قال بعضهم، والحق أنّهما قُلِبتا (ألفاً) كما في الفعل، ثم قُلبت الألف المُنقلبة همزة، ولم تُحذف لالتقاء الساكنين؛ إذ الحذف يُؤدّي إلى (الالتباس)، واختصّ الهمزة لقربها من الألف، وإنّما كان الحق هذا؛ لأنّ الإعلال فيه إنّما هو لحمله على الفعل، فالمناسب أن يُعلّ مثله، ويشهد بذلك صحّة: (عَاوِرٍ وصَايد))[٧].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو، ٥٧/١.

(٢) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف، ٢٣٠ .

(٣) ينظر: شرح تصريف العزّي، ٢٧٣ .

(٤) ينظر: تدريج الأداني، ١٦٢ .

(٥) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٦) شرح تصريف العزّي، ٣٠٣ .

(٧) المصدر نفسه، ٣٠٣ .

وصاحب الرأي الأول الذي اعترض عليه وأشار إليه بقوله: (هكذا قال بعضهم) هو الجُرجاني إذ قال في إعلال (قَائِل): ((أصله: قَاوِل، قلبت الواو همزة تخفيفاً، فصار: قَائِل))[١]، فيرى بأنّها قلبت همزة تخفيفاً، فيكون من كلامه أنّ الواو والياء إذا وقعتا بعد ألف زائدة قُلبتا همزةً، وليس حملاً على الفعل في الإعلال، فاعترضه التفتازاني وبيّنَ أنّ إعلالهما بالهمزة لأجل الحمل على الفعل، فكما اعتلّ الواو والياء في (قَوَم وبَيَع) فصار (قَام وبَاع) فيعتلّ اسم الفاعل تبعاً للفعل، ويكون الإعلال بانقلابهما أولاً ألفين؛ لأنّ الواو والياء متحركتان وما قبلهما كان مفتوحاً فيصير: (قَاال وبَااع)، وثانياً بقلب الألف الثانية همزة؛ لأنّ الحذف يؤدي إلى الالتباس بالماضي، وكانت همزةً؛ لِقربها من الألف في المخرج، وأيّد الاعتراض واستدلّ على صحة ما رجّحه باسمي الفاعل والمفعول (عَاوِرٍ وصَايِدٍ) فقد وردَا غير معتلّين[٢]، وهما بذلك تابعين لفعلهما (عَوِر وصَيِد) في عدم الإعلال، فلولا أنّها تابعان لفعليهما في الإعلال وجوداً وعدماً لَمَا صحّا بصحتهما، والصرفيون يذهبون إلى أنّ اسم الفاعل يتبع الفعل في الاعتلال[٣]، وذكر الفارسي أنّ أصل الاعتلال في هذه الأفعال وما أشبهها إنّما سرى فيها من الفعل الماضي، ولولاه لَما اعتلّ المضارع ولا اسم الفاعل؛ لسكون ما قبل العين فيهما، والذي اعتلّ من الأسماء؛ فللمناسبة بينه وبين الأفعال بأن تكون جاريةً عليها أو موافقةً لها في البناء[٤].

وعلى الرغم من اعتراضه على كلام الجرجاني إلّا أنّه قدّم معالجةً له بقوله: ((ويَرجُحُ الأول بقلّة الإعلال))[٥]، إذ لا يخفى أنّ القول بأنّ الواو والياء قُلبتا همزة مباشرةً بإعلال واحدٍ أيسر من القول بانقلابهما ألفين ثم قلب الاثنين همزةً .

ثمّ أيّد رأيه الاعتراضي بما ذكره الزمخشري في (المفصّل) فقال: ((وقع في المفصّل في بحث الإبدال: أنّ الهمزة مُنقلبة عن الألف المنقلبة، وفي بحث الإعلال: أنّها منقلبة عن الواو والياء، فكأنّه قصّر المسافة في بحث الإعلال لما عُلم ذلك في بحث الإبدال))[٦]، أي: أنّ

---

(١) المفتاح في الصرف، ٧٣ .

(٢) ينظر: الكتاب، ١/ ٤٣٨، والمفتاح في الصرف، ٧ .

(٣) ينظر: المقتضب، ١/ ٣٥، والأصول في النحو، ٣/ ٢٨٨، والإنصاف، ٢٣٥ .

(٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، ٥/ ٣٨ .

(٥) شرح تصريف العزّي، ٣٠٤ .

(٦) المصدر نفسه، ٣٠٤ .

الأصل هو الرأي الأول، والثاني الذي قال به الجرجاني مختصرٌ عنه، فليس في كلام الزمخشري ما يدعم رأي الجرجاني، بل غاية الكلام أنّه اختصر عملية الإعلال؛ لأنّها أصبحت معلومة وثابتة.

ونقل ابن جماعة عن أبي حيّان قوله: ((لا يُتوهم أنّ الواو في (قَائل) إنّما قُلبت همزة لوقوعها بعد ألف، وليس الأمر كذلك لِما ثبت من حكم المصغّر وثبوت الهمزة فيه سماعاً، ولو كانت العلّة ما ذُكر لَوجب أن يُقال: (قُوَيِّل) بغير همزة، وحيث ورد الهمز عنهم دلّ على فساد تلك العلّة))[1]، فقد استدلّ أبو حيّان على أنّ العلّة الراجحة إنّما هي الحمل على الفعل بباب التصغير الذي يردّ الأشياء إلى أصولها، ولمّا سُمع من العرب: (قُوَيئل وقُوَيئم) بالهمزة عُلم أنّ العلّة موجودة في المصغّر والمكبّر وهي الحمل على الفعل، ولو كانت كما ذكر الجرجاني لوجب أن يرد اللفظ على أصله فيُقال: (قُوَيِّل وقُوَيِّم) .

فاعترض على رأي الجرجاني، ثمّ عالجه بأنّه يرجح لقلّة الإعلال، ثم أيّد رأيه الاعتراضي بما ذكره الزمخشري، فتبيّن أنّ قلّة الإعلال حصلت لاختصار الجرجاني لمراحل الإعلال وليس لعدم حدوثه أصلاً، فصحّ بهذا اعتراض التفتازاني وانتقض رأي الجرجاني .

٣. معالجته لآراء العلماء غير المعيّنين: أحصيت للتفتازاني أربعة معالجات[2] لآراء علماء غير معيّنين، فقد توقفَ التفتازاني في (باب المعتلّ) عند حديث العزّي عن قلب الواو ياءً عند اتصال الفعل الثلاثي الناقص المزيد فيه بالضمير فقال: ((والمزيد فيه تُقلب واوه ياءً؛ لأنّ كلّ واو وقعت رابعةً فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً قُلبت ياءً، فتقول: أعطَى يُعطِي واعتَدَى يعتَدِي واستَرشَى يستَرشِي، وتقول مع الضمير: أعطَيتُ واعتَدَيْتُ واستَشرَيتُ))[3]، فاعترض التفتازاني اعتراضاً صريحاً على تعميم المصنّف وغيره من العلماء[4] لقلب كل واو وقعت رابعةً فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً ياءً، فقال: ((ولي فيه نظرٌ؛ لأنّ هذا القلب إنّما هو في لام الفعل فقط؛ لأنّ وقوعه رابعاً أكثر، فهو أليق بالتخفيف، بدليل أنّهم لا يقلبونه من: (استَقوَمَ)، وفي التنزيل: ((استَحوذَ)) [سورة المجادلة:١٩]... وفي نحو: (افعَلَّ وافعَالَّ) لا تقلب اللام الأولى؛ لأنّ الأخيرة

(١) حاشية شرح الجاربردي، ١/ ٣٤١ .

(٢) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٣) شرح تصريف العزّي، ٣٤٣- ٣٤٤ .

(٤) ينظر: الشافية، ٢٧، والمفصّل، ١٣٣ .

منقلبة لا محالة، فلو انقلبت الأولى أيضاً لأوقع في الثقل المهروب عنه، لا سيّما في المضارع، بدليل: (ارعَوى يرعَوِي)... ولأنّه ينتقض بنحو: مَدعُوٌّ وعَدوٌّ))[١].

فيرى التفتازاني أنّ القلب لا يكون في (الواو) إن لم تكن لام الفعل، والدليل أنّ الواو في (استَقوَمَ واستَحوذَ) وقعت رابعة وما قبلها ليس مضموماً، ولم تُقلب لأنّ الواو هنا ليست لام الفعل بل عينه، وكذلك في: (ارعَوى يرعَوِي)؛ لأنّ أصله: ارعَوَوَ يَرعَوِوُ، ولم تُقلب الأولى –وهي محطّ الشاهد– ياءً؛ اكتفاءً بقلب الثانية وفراراً من الثقل المهروب عنه، وينتقض بنحو مَدعُوٌّ وعَدوٌّ؛ لأنّ الواوان فيه رابعة وخامسة وما قبلها ليس مضموماً إذ أصلها: مَدعُوْوٌ وعَدوْوٌ، ولم تُقلبا ياءين؛ إذ خرجتا بكون الأولى زائدة للصيغة، والثانية لام الاسم[٢]، قال الأستاذ الدكتور محمد ذنون: ((والحاصل أنّ الشارح استدرك على المصنف ثلاثة شروط، هي: أن تكون الواو لاماً، وألّا تكون اللام بعدها لام منقلبة، وأن تكون الواو في الفعل دون الاسم، فخرج على ذلك نحو: (استَحوذَ وارعَوى ومَدعُوّ)))[٣] .

ثمّ عالج الاعتراض فقال: ((وكأنّهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث في المعتلّ اللام، وعلى أنّه لا اعتداد بالمَدّة، أو أنّ المَدّة قائمة مُقام الضمة))[٤]، أي: أنّهم اعتمدوا في إخراج نحو هذه الصور وتخصيص هذه الكلّية بما عداها على إيراد بحث قلب (الواو) رابعةً فصاعداً ما لم يكن ما قبلها مضموماً في (المعتلّ اللّام) وهذا مقام خاص؛ فيكون مخصِّصاً للعموم الوارد فيه بـ (الواو) الواقعة لامَ الفعل[٥]، فإيراد بحث قلب (الواو) في (معتلّ اللّام) خصص العموم الذي تدلّ عليه (كلّ)، فيكون الحكم خاصاً بـ (الواو) الواقعة في (معتلّ اللّام) إذ تكون (الواو) لامَ الفعل، وأيضاً اعتمدوا على أنّه لا اعتداد بالمَدّة فكأنّ ما قبلها مضموم، أو أنّ المَدّة قائمة مُقام الضمة؛ لأنّ الواو الساكنة كالضمة[٦]، ولذلك لم تُقلب في: مَدعُوٌّ وعَدوٌّ.

---

(١) شرح تصريف العزّي، ٣٤٤– ٣٤٥ .

(٢) ينظر: حاشية اللقاني، هامش (٢)، ٢١٥، وشرح كتاب سيبويه، ٥/ ٣٢٨ .

(٣) شرح تصريف العزّي، هامش (٤)، ٣٤٤ .

(٤) المصدر نفسه، ٣٤٥ .

(٥) حاشية اللقاني، ٤١٤– ٤١٥ .

(٦) ينظر: شرح تصريف العزّي، ٣٤٢ .

المطلب الثاني

معالجته لأسلوب العزّي في خطابه الصرفي

لقد أحصيت للتفتازاني خمس عشرة معالجة[١] لاعتراضاته على أسلوب العزّي في خطابه الصرفي، نتوقف عند نموذج منها، فقد قال العزّي وهو بصدد التعرُّض لظاهرة (التقاء الساكنين) وبيان جوازها في الكلام: ((إنّ التقاء الساكنين إنّما يجوز إذا كان الأول حرف مدّ والثاني مدغماً نحو: دابّة))[٢]، وقد ذكر الزمخشري هذا الرأي قبله[٣]، فاعترض التفتازاني قائلاً: ((وفي عبارته نظرٌ؛ لأنّ (إنّما) تفيد الحصر كما فسّرنا، وهذا غير مستقيم على ما لا يخفى؛ فإنّ التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقاً؛ لأنّه محل التخفيف نحو: (زيْدْ وعمْرْو وبكْرْ)، سلّمنا أنه أراد غير الوقف، لكنّه يجوز في غير الوقف في الاسم المعرّف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام، نحو: (آلْحسن عندك؟) بسكون الألف واللام، وهذا قياس مطّرد، لئلّا يلتبس بالخبر، وفي التنزيل: ((آلْأن)) [يونس:٩١]، بسكون الألف واللام، وفي بعض القراءات: ((من بَعْدْ ذّلك)) [البقرة:٥٢] ... و((محيأْيْ ومماتي)) [الأنعام:١٦٢] ونحو ذلك، فلا وجه للحصر))[٤]، فاعترض على تعبير العزّي بأداة الحصر (إنّما) فهي تدلّ على أنّ التقاء الساكنين يجوز في حالة واحدة وهي كون الأول حرف مدّ والثاني مدغماً.

أما التفتازاني فيرى أنّ التقاء الساكنين جائزٌ وغير منحصر فيما ذكر بل يشمل أيضاً الوقف مطلقاً، وكذلك في غير الوقف إذ يجوز أن يلتقي الساكنان في الاسم المعرّف باللام الداخلة عليه همزةُ الاستفهام، نحو: (آلْحسن عندك؟) وليس الأول حرف مدّ والثاني مدغماً؛ ولو ترك التقاء الساكنين لالتبس الكلام الإنشائي الاستفهامي بالكلام الخبري، وفي ذِكره للنصوص المُقيّدة لجواز التقاء الساكنين إبطال للحصر ونقضٌ له بجريانه في مادة أخرى.

---

(١) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٢) شرح تصريف العزّي ، ٢١٦ .

(٣) ينظر: المفصل، ١/ ٤٩٣ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ٢١٧ .

ثمّ عالج التفتازاني هذا الاعتراض بقوله: ((ويمكن الجواب عنه: بأنّ كلّ ذلك من الشواذّ، ومراده غير الشاذ))[١]، وممّن قال بشذوذه قبل التفتازاني الزّمخشري[٢]، وقال ابن يعيش: ((يريد أنّه قد التقى ساكنان فيها لا على الحدّ المذكور، فهو شاذّ في القياس، والذي سوّغ ذلك أنّهم لو حذفوا، وقالوا: أَلْحسن عندك، وأَيْمُنُ الله، لالتبس الاستخبارُ بالخبر، ووجهُ ذلك أنّهم استغنوا بأحد الشرطين، وهو المدّ الذي في الألف))[٣]، ويرى ابن جني بأنّه جاز التقاء الساكنين لمنع الالتباس، ولم يذكر بأنه شاذّ، إذ قال: ((وقوله: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس:٥٩] فإنّما جاز احتمالهم لقطع همزة الوصل مخافة التباس الاستفهام بالخبر))[٤]، وكذلك يرى ابن الحاجب بأنّه يُغتفر للالتباس[٥]، وتابعَهُ شُرّاح الشافية[٦]، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)[٧]، والأشموني[٨].

فعالج التفتازاني الاعتراض الوارد على الحصر المذكور ببيان المراد، من خطاب العزّي وهو: غير الشاذ.

ويُمكن لنا أن نُعالج الموقف ببيان وجهة نظرٍ أخرى قد تكون مقبولةً، وهي أنّ العزّي عندما أورد الحصر يُحتمل أنّه أراد به الحصر الإضافي لا الحقيقي، فلا يمنع من تحقق الظاهرة في غيرها على سبيل القلّة والشذوذ، أو أنّ العزّي قد ذكر شرطين وهو كون الأول حرف مدّ والثاني مدغماً، ولا يمنع هذا من تحقق التقاء الساكنين بمجرد وجود شرط واحد، وهو كون الأول حرف مدّ وإن لم يكن الثاني مدغماً، فتكون دلالة النص متحققة بوجود الشرطين أو أحدهما وهو كون الأول حرف مدّ فلا يعترض بنحو: (أَلْحسن عندك؟)، لكن يبقى الإشكال قائماً في تلك القراءات التي هي من الشواذّ.

---

(١) شرح تصريف العزّي ، ٢١٧ – ٢١٨ .

(٢) ينظر: المفصل، ١/ ٤٩٣ .

(٣) شرح المفصل، ٥/ ٢٨٦ .

(٤) سر صناعة الإعراب، ٣٤٠ .

(٥) ينظر: الشافية، ١٤ .

(٦) ينظر: شرح الشافية: الجاربردي، ٥٦٢، وشرح الشافية: نقره كار، ٥٦٣، والمناهج الكافية في شرح الشافية: الشافية: زكريا الأنصاري، ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ٥٦٢،.

(٧) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٤/ ٣٦٨ .

(٨) ينظر: شرح الأشموني، ٢/ ٨٧ .

المطلب الثالث

معالجته للمصطلحات الصرفية

أحصينا للتفتازاني أربع معالجات[١] لاعتراضاته على المصطلحات الصرفية، ومن ذلك ما ذكره العزّي في (باب المعتلّ) من تسمية الفعل الناقص بـ (ذو الأربعة)، قال العزّي: ((المعتلّ اللام، ويقال له: الناقص، وذو الأربعة؛ لكون ماضيه على أربعة أحرفٍ إذا أخبرتَ عن نفسك))[٢]، وقد ذكر هذا الجُرجاني أيضاً[٣]، ثم قدم التفتازاني اعتراضاً على هذا المصطلح فقال: فقال: ((فإن قلتَ: إنّ هذه العلّة موجودة في كلّ ما هو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجردات))[٤]، مثل: ضَرَب وضَرَبْتُ، وقَضَى وقَضَيْتُ، فإنّ ماضيها على أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك كذلك، ثم عالج التفتازاني هذا الاعتراض بطريقين، فقال: ((قلت: هو في غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص؛ فإنّ كونه على ثلاثة أحرف هاهنا أولى منه في الأجوف، لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغيير، فلما خالف ذلك وبقي على الأربعة سُمّي بذلك، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به))[٥].

فالطريق الأول في المعالجة تمنيعيّ، أي: أنّ عدم التغيير أصل في غير الناقص –عدا الأجوف– لذلك لم تتميز بتسميتها بـ (ذو الأربعة)، أما في الناقص فكان من الأَولى أن يحذف حرف العلة منه؛ لأنّه معتلّ الآخر الذي هو محل التغيير، فكان التغيير فيه أولى من التغيير في الأجوف حتى صار يُدعى (ذو الثلاثة)، ولكنه خالف الأَوْلى ولم يتغير؛ فتميّز بهذه التسمية، والطريق الثاني في المعالجة تسليميّ، أي: أنّ تسميته بـ (ذو الأربعة) لا تمنع من وجود غيره على أربعة أحرف لذات العلة، فتسميته بذلك لا تقتضي اختصاصه به دون غيره و((الحاصل أنّ رعاية المناسبة في الأسماء المنقولة إنّما هي لترجيح الاسم والأولوية، لا لصحة الإطلاق في كل ما توجد فيه المناسبة))[٦]، فقد رُوعِي هنا مخالفة الناقص للأَولى فأطلقت التسميةُ عليه.

---

(١) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦ .

(٢) شرح تصريف العزّي ، ٣١٠ .

(٣) ينظر: المفتاح في الصرف، ٤٢ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ٣١١ .

(٥) المصدر نفسه، ٣١١ .

(٦) المصدر نفسه، هامش (٥)، ٣١١.

المطلب الرابع

معالجته لحدود المصطلحات الصرفية

لقد أحصينا للتفتازاني (١٠) معالجات[١] للاعتراض على حدود المصطلحات الصرفية، منها عندما عرّف العزّي التصريف العملي على أنّه: ((تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة... الخ))[٢] وفسّر التفتازاني الأصل الواحد بـ (المصدر)، فأورد اعتراضاً صريحاً مفترضاً فقال: ((فإن قلت: نحن نجد بعض الأمثلة مشتقاً من الفعل كالأمر واسم الفاعل والمفعول ونحوها))[٣]، وحاصل الاعتراض المقدّم على تعريف (التصريف العملي) أنّ ظاهر الحدّ يدلّ على أنّ جميع الأمثلة من الفعل بأنواعه واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة واسمي الزمان والمكان وغيرها مشتقةٌ من المصدر لأنّ المُحوّل هو (المصدر) إلى تلك الأمثلة، مع أنّ بعض الصرفيين يذهبُ إلى أنّ المصدر يتحوّل إلى الفعل ثمّ من الفعل الماضي إلى المضارع ثمّ الأمر، ومن المضارع يُؤخذ اسم الفاعل والمشتقات وفق تفصيل ذكره الصرفيون.

فالحدّ الذي ذكره العزّي مُخالفٌ لِما نظّر له الصرفيون في قواعد التحويل والاشتقاق، فاقتضى ذلك الاعتراض المفترض معالجةً لِبيان مراد العزّي من حدّه وتعريفه، فقال: ((قلت: مرجع الجميع المصدر، والكل مشتق منه إما بواسطة أو بلا واسطة))[٤]، فكانت معالجته بأنّ جميع الأمثلة مرجعها إلى المصدر، والكل مشتق منه إمّا مباشرةً أو بواسطة الفعل، وهذا مذهب سيبويه إذ ذكر بأنّ الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء[٥]، أي: المصادر، وتابعه البصريون كالفارسي وأضاف بأنّ أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة من المصادر، وهي جارية على سنن الفعل في القياس[٦]، أي: قد تعتلّ باعتلال الفعل إذا كان كل واحد منهما يؤول إلى

---

(١) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٢) شرح تصريف العزّي ، ١٠٩ .

(٣) المصدر نفسه، ١١٥ .

(٤) المصدر نفسه، ١١٥ .

(٥) ينظر: الكتاب، ١/ ١٢ .

(٦) ينظر: التكملة: الفارسي، ٢١١

الآخر، وينبئ كل واحد منهما على صاحبه؛ ليتسق ولا يختلف[١]، وقال ابن هشام[٢] بأنّه المذهبُ المشهور.

وذكر السيرافي أدلّة أصالة المصدر وهي: أن الفعل دالّ على مصدر وزمان، والمصدر يدلّ على نفسه فقط فهو أحد الشيئين اللذين دلّ عليهما الفعل، وقد صحّ في الترتيب أن الواحد قبل الاثنين، فصحّ أن المصدر قبل الفعل، وأن الفعل يُصاغ بأمثلة مختلفة، والمصدر موجود فيها كلّها، وأن الفعل أثقل من الاسم، وهو فرع عليه، من قبل أنه لا يقوم بنفسه، والفرع لا بد له من أصل يؤخذ منه، يكون حكم ذلك الأصل أن يكون قائماً بنفسه[٣]، وهذا متحقق في المصدر.

وذكرَ ابن جني العلاقة بين الاشتقاقات، فهناك علاقة متداخلة بين الأصل والفرع، وأنّ الفروع هي أصول بدورها لفروع أخرى على شكل منظومة هرمية، فقال: ((قد يكون الأصل واحداً وفروعه متضعّفة (ومتصعّدة)؛ ألا ترى أنّ الاشتقاق تجد له أصولاً ثم تجد لها فروعاً، ثم تجد لتلك الفروع فروعاً صاعدة عنها، نحو قولك: نَبْتٌ فهو الأصل لأنه جوهر، ثم يشتقّ منه فرع هو النبات، وهو حَدَث [أي: المصدر]، ثم يشتقّ من النبات الفعل فتقول: نَبَت، فهذا أصل وفرعٌ وفرعُ فرع))[٤]، فاستقرّ البصريون على أنّ المصدر أصل الفعل، بخلاف الكوفيين الذين يذهبون إلى أنّ الفعل أصل المصدر والمشتقات، ولهم حججهم والتي ردّها البصريون كلها[٥]، لكن ابن عقيل ذكر اختلافاً بين البصريين أنفسهم، فقد ذهب بعضهم إلى أنّ المصدر أصل الأمثلة والمشتقات، وذهب بعضهم الآخر إلى أنّ المصدر أصل الفعل، والفعل أصل المشتقات كاسم الفاعل وغيره، ثم رأى بأنّ الصحيح هو المذهب الأول؛ لأنّ الفرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل[٦].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٦ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك، ١/ ٣٠٢ .

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٦ .

(٤) الخصائص، ٣/ ٢٤٢ .

(٥) ينظر: علل النحو، ٣٥٩– ٣٦٢، وشرح كتاب سيبويه، ١/ ١٦–١٧، والإنصاف، ٢٣٥– ٢٤٤.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ١٧١ .

والذي يُهمّنا قدرةُ التفتازاني على جعل تعريفِ العزّي شاملاً للقولين؛ لأنّه ذكر أنّ التصريف: تحويل الأصل الواحد إلى الأمثلة والمشتقات، وهذا التعبير يصدقُ على تحويل المصدر إلى الأمثلة والمشتقات مباشرةً أو تحويله إلى أحد الأمثلة ثم إلى المشتقات، فتكون عبارة العزّي محتملةً للمذهبين، وإن كان الراجح أن المشتقات كلّها ترجع إلى المصدر كما وضّحه السيرافي وابن عقيل.

المطلب الخامس

معالجته للأحكام الصرفية

أحصينا للتفتازاني ست وعشرون معالجة[1] للاعتراضات على الأحكام الصرفية، ونتوقف عند إحدى هذه المعالجات في (باب المعتلّ)، إذ اعترض التفتازاني على عدم حذف (الواو) من (يُوسِر) مع وجود مقتضى الحذف وهو وقوعُها بين الياء والكسرة، أي مثل: (يَوْعِدُ ويَعِدُ)، فقد قال العزّي: ((تقول في أفْعَلَ من اليائي: اَيْسَرَ يُوسِرَ))[2].

فاعترض التفتازاني اعتراضاً ضمنيّاً عُرف من الجواب، وذكر معالجةً جاءت في بعض النسخ، يرى بأنّها في الأصل حاشية قد أُلحقتْ بالمتن، فقال: ((ولمّا كان (الواو) واقعة بين الياء والكسرة مثلَها في (يَوْعِد) ولم تُحذف! أجاب: بأنّه لم تُحذف مع مقتضى الحذف؛ لأنّ حذف الواو من (يُوسِرُ) مع حذف الهمزة – إذ الأصل (يُؤَيْسِر) كما تقدّم– إجحافٌ، أي: إضرار (بالكلمة)؛ لِتأدّيه إلى حذف حرفين ثابتين في الماضي، وهذا في بعض النسخ، والحقّ أنّها حاشيةٌ أُلحقتْ بالمتن))[3]، فسبب عدم الحذف عنده هو الإجحاف بـ (يُوسِرُ) إذا حُذفت الواو المنقلبة عن الياء؛ لأنّه قد حُذف منها الهمزة من قبل، فيصبح في الفعل حذفان بخلاف (يَوْعِد) التي حُذف منها حرفٌ واحد.

والإجحاف كما مرّ هو: اختصار المختصر، والعلماء متّفقون على أنّ اختصار المختصر واجتماع حذفين في البنية لا يجوز؛ لِما يؤديه من اختلال أو التباس أو عدم توازنٍ بنيوي في الصيغ والمفردات، ويحدث الإجحاف إذا توالى الإعلالان في حرفين أصليين، أمّا إذا كان بينهما

---

(١) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٢) شرح تصريف العزّي ، ٢٧٤– ٢٧٥ .

(٣) المصدر نفسه، ٢٧٥ .

فاصل فيجوز توالي إعلالين على الكلمة[١]، فمن شروط تجويز الحذف: أن لا يُؤدي إلى حذف العِوض، ولا إلى اختصار المختصر[٢]، ففي (يُأيْسِرُ) توالى إعلالان من دون فاصل؛ لأنّ (الهمزة) حذفت وهي حرف مزيد، و(الياء) قلبت وهي حرف أصلي، فلو حُذفت الواو لا يكون الإجحاف من جهة توالي إعلالين بل من جهة اختصار المختصر، وهو ممّا لا يجوز.

وأمّا التفتازاني فعالج هذا الاعتراض بطريقتين، هما: ((إنّ (الواو) ليست واقعةً بين الياء والكسرة، بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة؛ لأنّ المحذوف في حكم الثابت، وبأنّ الثقل هاهنا مُنتفٍ؛ لانضمام ما قبل الواو))[٣]، فيرى في المعالجة الأولى أنّ الأصل: (يُأيْسِر) فالواو المنقلبة واقعةٌ بين الهمزة والكسرة في الحقيقة، فصار الفعل (يُيْسِر)، ثم أبدلت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فصار (يُوْسِر)[٤]، وذكر سيبويه أنّهم: ((إنّما أبدلوا الياء؛ كراهية الياء الساكنة بعد الضّمة، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة))[٥]؛ وقال التفتازاني: ((لتعسّر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها))[٦]، فالواو في الحقيقة هي (ياءٌ) وهي واقعةٌ بين الهمزة المحذوفة والكسرة؛ وليست بين الياء والكسرة؛ لذلك لم تحذف، فهو ليس نظير: (يَوْعِدُ ويَعِدُ)، بل نظيره: يُوعِدُ مضارع (أَوعَدَ، يُؤَوْعِد)، فالواو وقعت في التقدير بين الهمزة والكسرة؛ فثَبَتتْ، ولم يُلتفَت إلى حال اللفظ بعد حذف الهمزة[٧].

ويرى في المعالجة الثانية أنّه لا يوجد ثقل في الكلمة فلا داعي لحذف الواو؛ لأنّ ما قبل الواو مضموم وهو مناسب للواو، وذكر هذا التوجيه ابن إياز في سبب عدم حذف الواو من:

---

(١) ينظر: بحث دفع الإجحاف في الدرس اللغوي: أ. د. محمد ذنون يونس الفتحي، ود. أحمد صالح يونس، (مجلة آداب الرافدين– كلية الاداب، جامعة الموصل، ع ٧٥) ، ٢٠١٨م، ٣٣٦.

(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، ١٠١– ١٠٤ .

(٣) شرح تصريف العزّي ، ٢٧٥ .

(٤) ينظر: الفلاح في شرح المراح، ١٢٠ .

(٥) الكتاب، ١/ ٢٨٣، ١/ ٣٩٢، وينظر: لسان العرب، ٥/ ٢٩٥، وارتشاف الضرب ، ٣/ ١٣٤١.

(٦) ينظر: شرح تصريف العزّي، ٢٧٦.

(٧) ينظر: الممتع، ٢٨٠ .

يُوعِدُ مضارع أَوعَدَ، إذ رأى بأنّ الواو جانسها ضم الياء قبلها، فلم تبق إلا الكسرة وحدها مضادة فاحتملت[١]، ويرى ديكنقوز أنّ الواو قويت بضمة ما قبلها على الثبات[٢].

والحاصل أنّ الاعتراض انتقض بمعالجتين تابع بهما علماء متقدمين، أثبتتا صحة مجيء (يُوسِرُ) من دون حذف، باعتبار أصله قبل حذف الهمزة.

المطلب السادس

معالجته للتعليل الصرفي

بلغت عدد معالجات التفتازاني للاعتراضات المقدّمة على التعليل الصرفي معالجتين فقط[٣]، ونلقي الضوء على نموذج منها، وهو معالجته للاعتراض على علّة إلحاق (المضاعف) بالمعتلّ من حيث التبويب والترتيب مع أنّه أشبه بالصحيح؛ لِعدم وجود حرف العلّة فيه، فقد علّل العزّي ذلك بقوله: ((وإنّما ألحق المضاعف بالمعتلات؛ لأنّ حرف التضعيف يلحقه الإبدال كقولهم: أملَيْتُ بمعنى أملَلْتُ، والحذف كقولهم: مَسْتُ... أي: مَسِسْتُ))[٤]، ومعنى ذلك أنّ لُحوق لُحوق الإبدال والحذف للمضاعف سوّغ إلحاقه بباب المعتلّ وناسب ذكره معه، ويُفهم من العلّة أنّ الإبدال والحذف مختصّان بالمعتلّ، ولا يكونان في الصحيح من الأسماء والأفعال، والشيء عندما يَعرِض عليه ما يَعرِض على غيره من الأحوال؛ يناسبُ نقله إلى تلك الأبواب ليُعرض معها عملاً بقياس المشابهة، لكنّ التفتازاني اعترض على تعليله اعتراضاً صريحاً فقال: ((وفيه نظرٌ؛ لأنّ الإبدال والحذف كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح أيضاً، أما الحذف ففي نحو: (تَجَنّبُ وتَقَاتلُ وتَدَحرج) كما مرّ، وأما الإبدال فأكثر من أن يُحصى))[٥]، فنقضَ تعليل العزّي بكون الإبدال والحذف يلحقان الصحيح أيضاً، ومن ثم يكونُ من المناسب إلحاق الصحيح بالمعتل لِجريان الحذف والإبدال فيه أيضاً.

---

(١) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف، ٢٣٢ .

(٢) ينظر: شرح ديكنقوز على مراح الأرواح، ١١٨ .

(٣) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٤) شرح تصريف العزّي ، ٢٣٦– ٢٣٧، وينظر: الخصائص، ٢/ ٢٣١ ، والصحاح، ٢/ ١٨١.

(٥) شرح تصريف العزّي، ٢٤٠ .

ثم عالج الاعتراض بقوله: ((ويمكن الجواب: بأنّهما يلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كـ (المعتل)، بخلاف الصحيح فإنّهما لا يلحقان حروفه الأصلية، بل الإبدال يلحقه دون الحذف، وقوله: (كما في قولهم: أملَيْتُ... إلخ) رمزٌ خفيّ إلى ذلك، فكان الأولى أن يقول: لأنّ حرف التضعيف يصير حرف علّةٍ))[1]، أي: أنّ سببَ إلحاق المضاعف وحدَه بالمعتلات أنّ الإبدال والحذف يلحقان حروف الفعل المضاعف الأصلية كما يلحقان الحروف الأصلية للمعتل، أما في الصحيح فالحذف منحصرٌ في الحرف الزائد منه كما في الأمثلة المذكورة وليس في الحرف الأصلي[2]، لكنّ الإبدال يبقى أمراً مُستعصياً على المعالجة؛ لأنّه يلحق الزائد والأصلي من الصحيح، كما في المثالين المتقدمَين؛ فالمعالجة تصحّ وتُقبل في علّة الحذف دون الإبدال.

والحاصل أنّ التفتازاني اعترض على علّة تشبيه العزّي للمضاعف بالمعتلّ بأنّها موجودة في الصحيح أيضاً، ثمّ عالجه بأنّ العزّي نظر إلى الحروف الأصول وليس إلى الزوائد، فإنّ الحذف يلحق الصحيح في الزوائد فقط، ولكن يُشكل على معالجته أنّها تصحّ على علّة الحذف دون الإبدال كون الإبدال يلحق الصحيح في الحرف الزائد والأصلي.

المطلب السابع

معالجته للتمثيل الصرفي

عالج التفتازاني الاعتراضات على التمثيل لبعض القواعد الصرفية في (٦) مواضع[3]، منها ما جاء في (باب المعتل) عند حديث العزّي عن حذف واو (يَوْعِدُ): ((أمّا الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي على يَفْعِل بكسر العين ومن مصدره الذي على فِعْلَةٍ، وتسلم في سائر تصاريفه، تقول: وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً ووَعْدَاً فهو وَاعِدٌ وذاك مَوْعُودٌ وعِدْ))[4]، فاعترض التفتازاني على عدم تمثيله لحذف الواو في الأمر، وجاء الاعتراض صريحاً فقال: ((فإن قلت: كان عليه ذكر

(١) شرح تصريف العزّي ، ٢٤٠– ٢٤١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه، هامش (١)، ٢٤١ .

(٣) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٤) شرح تصريف العزّي ، ٢٦٢– ٢٦٤.

حذفها في الأمر أيضاً))[1]، فالعزّي قد ذكر حذفها من الفعل المضارع الذي على يَفْعِل ومن مصدره فقط .

وعالج التفتازاني الاعتراض بطريقين الأول: ((قلتُ: إنّه فرع المضارع، وقد علمت الحذف في الأصل فكذا في الفرع فلا حاجة إلى ذكره))[2]، فكل ما اشتق من المضارع يجري على بنائه، ويحذف منه الزائد ويسكن آخره[3]، ويُسمّى هذا الجواب تسليمياً حيثُ سلّم المُجيب بوجود الواو في فعل الأمر، لكن لمّا حُذفت الواو من الفعل المضارع حُذفت من الأمر أيضاً لأنّه مشتق منه، فما يجري على الأصل من الإعلال يجري على الفرع، والثاني: ((أنّ الأمر ليست فيه (واو) فتحذف؛ لأنّ المضارع هو (تَعِدُ) بلا واو، فحذفْتَ حرف المضارعة وأسكنتَ آخره فقيل: (عِدْ))[4]، فبناء المضارع في الأصل خالٍ من الواو، فلا يلزم ذكر حذفها من الأمر، ويُسمّى هذا الجواب تمنيعيّاً بمعنى أنّ المُجيب يمنع وجود الواو في فعل الأمر أصلاً؛ لأنّه اشتُقّ بعد حصول الإعلال في المضارع وصار (تَعِد)، وهذا الجواب الثاني أليقُ بالمصنّف (العزّي) الذي حصرَ الإعلال في الفعل المضارع والمصدر.

المطلب الثامن

معالجته للتبويب الصرفي

عالج التفتازاني الاعتراض على التبويب الصرفي في ثلاثة مواضع[5]، منها ما جاء في (باب الصحيح) عند تقسيم العزّي للفعل، إذ قال: ((ثمّ الفعل إمّا ثلاثي وإمّا رباعيّ))[6]، فافترض التفتازاني اعتراضاً صريحاً فقال: ((لا يُقال: هذا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأنّ: مورد القسمة فعل، وكلّ فعل إما ثلاثيّ وإما رباعيّ، فموردُ القسمة أيضاً أحدهما))[7]، ومنشأ الاعتراض الاعتراض أنّ لفظ الفعل يدلّ على أحد القسمين ضرورة؛ لأنّ الفعل عندما يُطلق يتبادر إلى

(١) شرح تصريف العزّي، ٢٦٤ .

(٢) المصدر نفسه، ٢٦٤– ٢٦٥ .

(٣) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، ٢/ ٤٠٤ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ٢٦٥ .

(٥) ينظر: جدول الاعتراضات والمعالجات في هذه الرسالة، ١٤٦.

(٦) شرح تصريف العزّي ، ١١٦ .

(٧) المصدر نفسه، ١١٧ .

الذهن أحد القسمين، وبناءً على الاعتراض يكون التقدير: الفعل الثلاثي إما ثلاثيّ وإما رباعيّ، أو: الفعل الرباعي إما رباعيّ وإما ثلاثيّ[١].

وعالج التفتازاني الاعتراض فقال: ((لأنّا نقول: الفعل الذي هو مورد القسمة أعمّ من الثلاثي والرباعي؛ فإنّ المراد به مطلقُ الفعل من غير نظرٍ إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف، وهكذا جميع التقسيمات، وتحقيق ذلك: أنّ موردَ القسمة هو مفهومُ الفعل، لا ما صدق عليه مفهوم الفعل، والمحكوم عليه في قولنا: كلّ فعل إمّا ثلاثي وإمّا رباعيّ ما صدق عليه مفهوم الفعل، لا نفس مفهومه، فلا تلزمُ النتيجة))[٢]، أي: أنّ المقصود بمصطلح (الفعل) موردُ القسمة، يختلف عن ما صدقه من أقسام الفعل[٣]، فهو ليس تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، لأنّ المُقسَّم إن كان فعلاً ثلاثياً أو رباعياً أدّى إلى ذلك، فبيّن في الجواب أنّ المُقسَّم مأخوذ من حيث مفهومه وهو مطلق الفعل بغضّ النظر عن كونه ثلاثياً أو رباعياً، وهذا الجواب كما ينفع هنا ينفع في جميع التقسيمات.

(١) ينظر: حاشية اللقاني، ١٣٨ .

(٢) شرح تصريف العزّي، ١١٨ .

(٣) ينظر: حاشية اللقاني، ١٣٩ .

الفصل الثالث

آراء واهتمامات

المبحث الأول: الآراء

المبحث الثاني: الاهتمامات

عند قراءة شرح تصريف العزّي للتفتازاني تُثير الانتباه بعضُ القضايا التي كانت تمثل طريقته وأسلوبه في شرح المسائل الصرفية للمتن، منها تركيزه على الآراء الصرفية، ومنها اهتمامه ببعض التفاصيل الواردة ضمن المسائل الصرفية، ونتوقف في المبحثين الآتين عند أهم تلك الآراء والاهتمامات.

المبحث الأول

الآراء

توطئة

الرّأي لغةً: ((أصلٌ يدلُّ على نظرٍ وإبصارٍ بعينٍ أو بصيرة، فالرّأي: ما يراه الإنسانُ في الأمر، وجمعهُ: الآراء))[1]، واصطلاحاً: هو ((إجالة الخاطر في المقدمات التي يرجى منها إنتاج المطلوب، وقد يُقال للقضية المستنتجة من الرأي: رأي، ويُقال لكل قضية فرضها فارض: رأي))[2]، فالرأي: هو فِكرُ العالم واجتهاده في المسائل والظواهر الصرفية، أو توجيهُهُ لها، وكانت للتفتازاني آراءٌ وتوجيهات صرفية كثيرة بعضها خاصةٌ به، وبعضها الآخر نقلها إمّا مؤيداً أو رادّاً أو مناقشاً لها، ويُمكن أن نتكلّم عند أهم تلك الآراء في المطالب الآتية:

المطلب الأول

انفراده بالرأي الصّرفي

لابدّ لعالم مثل التفتازاني أن ينفرد بآراء وتوجيهات وأفكار يتوصل إليها في المسائل الصرفية لم يسبقه إليها أحد، وهذه الانفرادات تُعتبر إضافات مهمة للدرس الصرفي، وغالباً ما تبدأ هذه الآراء بـ: (قلتُ، أو لأنّا نقول... وغيرها) من العبارات التي تُوحي بأنّه صاحبُ هذا الرأي وليس ناقلهُ، فيفترض التفتازاني سؤالاً ويُجيب عنه برأيه الخاص، ولا يخفى ما في هذا الأسلوب من افتراض التساؤلات التي يُمكن أن تردَ على المسائل، وتمرين الطالب على حلّ الإشكالات الواردة فيها، ونجد ذلك عند حديثه في (باب المضاعف) عن جواز الإدغام إذا كان

(١) مقاييس اللغة، مادة (رأي)، ٢/ ٤٧٢ .

(٢) الكليات، ٧٥٩ .

السكون عارضاً للجزم، نحو: لم يَمُدْدْ، فيُحرّك المجزوم ويُدغم فيُقال: لم يَمُدُّ، بالضم والكسر والفتح بحسب حركة العين وقانون التقاء الساكنين وقانون الخفّة، فافترض اعتراضاً على عدم جواز الإدغام في حالات أخرى يكون السكون فيها أيضاً عارضاً، ثم أجاب عنه برأيه الخاص، فقال: ((فإن قلت: إنّ السكون في نحو: مَدَدْتُ أيضاً عارضٌ، فلِم لا يجوز فيه الإدغام؟ قُلت: لأنّ هذه الضمائر كـ (جزء) من الكلمة، وسُكِّن ما قبلها دلالةً على ذلك، فلو حُرّك لَزال الغرض، ولأنّ الإدغام موقوفٌ على تحرّك الثاني، وهو موقوف على الإدغام؛ لئلّا تتوالى الحركات الأربع فيلزم الدّور، وفي هذا نظرٌ؛ إذ تحرّك الثاني لا يتوقف على الإدغام بل على إسكان الأول، وهو جزء الإدغام لا نفسه))[1].

فيرى التفتازاني أنّ الإدغام في نحو حالة: (مَدَدْتُ) لا يجوز مع كون السكون عارضاً وقدّم لذلك جوابين، رَضِي الأول منهما وردَّ الثاني، وحاصل الأول أنّه لا يجوز تحريك الدال الثانية؛ لأنّ تسكينها للدلالة على أنّ الضمائر جزء من الكلمات المتصلة بها، وهو مُستند في ذلك الجواب على ما ذهبَ إليه ابن السراج وابن مالك من أنّ الفعل مبنيٌّ مع التاء في: (فَعَلْتُ) كأنّه منه؛ إذ الفعل لا يخلو من الفاعل، فالضمير عند اتصاله بالفعل يصيران كالشيء الواحد؛ لأنّ الفاعل كالجزء من الفعل[2]، وسكون آخر الفعل دليلٌ على ذلك، وبتحريكه يزول الغرض المقصود من التسكين وهو الدلالة على أنّ الضمير المتصل بالفعل كالجزء منه[3]، وأمّا تحرّك نحو: (لم يَمُدُّ) لا يُزيل الغرض المقصود من التسكين؛ إذ هو علامة على الجزم، والفعل بزوالها يبقى مجزوماً بـ (لم) حتى إن زالت علامة الجزم.

وحاصل الجواب الثاني أنّه لا يجوز تحريك الدال الثانية؛ لأنّ الإدغام موقوف على تحرّكها، وتحرّكها موقوف على الإدغام؛ فيلزم الدّور، وسبب كون تحرّكها موقوف على الإدغام؛ أنّ تحرّكه من دون إدغام يؤدي إلى توالي الحركات الأربع: مَدَدَتُ، وهم يجتنبون توالي أربع حركات ليس بينها حاجزٌ في اللفظ ولا في التقدير في الكلمة الواحدة[4]؛ إذ الضمير كالجزء من

(١) شرح تصريف العزّي، ٢٥٠.

(٢) ينظر: الأصول في النحو، ١/ ٥٠، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ١/ ١٢٤ .

(٣) ينظر: تدريج الأداني، ١٤١.

(٤) ينظر: شرح التصريف الملوكي: الثمانيني، ١٩٩، وشرح المفصل، ١/ ٦٠، ٤/ ٢٠٩.

الفعل، ثمّ اعترض على هذه الإجابة بأنّ تحرّك الثاني لا يتوقف على الإدغام بل على إسكان الأول، والأول هنا متحرّك والإدغام إنّما يتحقق إذا كان الأول ساكناً والثاني متحركاً.

وأيضاً نجده ينفرد برأي خاصٍ ودقيق في مسألة حذف إحدى واوي اسم المفعول من الأجوف، نحو: (مَصُونٌ)، إذ افترض اعتراضاً على القول بحذف واو مفعول بحجة أنّها علامةٌ على أنّه اسم مفعول فلا تُحذف، فقال: ((فإن قيل: الواو علامةٌ، والعلامة لا تُحذف، قلنا: لا نُسلّم أنّها علامة، بل هي إشباعٌ للضمة لِرفضهم (مَفْعُلاً) في كلامهم إلّا (مَكرُماً ومَعُوناً)، والعلامة إنّما هي الميم، يدلّ على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واوٍ))[1]، فيرى بأنّ الواو هي إشباعٌ لضمة صيغة (مَفعُلٌ)، أي: أن أصل الكلمة (مَصْوُنٌ)، وبعد الإشباع صارت: (مَصُوونٌ) لِرفضهم (مَفْعُلاً) فيه، ونظيره رأي الكوفيين بأنّ الواو في الضمير المنفصل (هو) إشباعٌ لتقويته، والضمير الهاء وحدها بدليل سقوطها في التثنية والجمع: (هما هم)[2]، ويرى بأنّ علامة اسم مفعول إنّما هي الميم المضمومة المُضافة؛ لأنّها العلامة المعتمدة في اسم المفعول من المزيد نحو: (مُستَخرَج) من (استَخرَجَ) دون الواو، فالواو ليس العلامة التي بحذفها يُبهم المعنى المقصود؛ لذا لا مانع من حذفها.

المطلب الثاني

ترجيحه الصرفي

يحرصُ التفتازاني على ذكر آراء العلماء المختلفة في بعض المسائل الصرفية؛ لِيحصل الإلمام بالتوجيهات الصرفية فيها، وأحياناً في بعض المواضع يُرجّح أحد الآراء ويذكر سبب اختياره له، وألفاظه: (ويرجُح كذا، والأولى رأي فلان، والوجه هو كذا)، نجد ذلك في (باب المعتل) عند حديث العزّي عن إعلال اسم الفاعل من الفعل الأجوف، إذ قال: ((واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يَعتلّ عينه بالهمزة، كصَائِن وبَائِع))[3]، فذكر التفتازاني رأي بعض العلماء في أصل تصريفها، فقال: ((والأصل فيها: (صَاوِنٌ وبَايِعٌ) قُلبت الواو والياء همزة؛ لأنّ الهمزة في هذا

(١) شرح تصريف العزّي، ٣٠٨.

(٢) ينظر: شرح ديكنقوز على مراح الأرواح، ٣٧.

(٣) شرح تصريف العزّي، ٣٠٣ .

المقام أخفّ منهما، هكذا قال بعضهم))[1]، ونجد هذا الرأي عند الجرجاني؛ إذ ذكر في اسم الفاعل (قائِل) أنّ أصله: قَاوِل، قُلبت الواو همزة تخفيفاً، فصار: قائِل، ولم تُقلب في (عَاوِر) كما في (عَوِر)؛ لأنه بمعنى (اعْوَر) لسكونِ ما قبلها[2]، ثمّ ذكر التفتازاني رأيه فقال: ((والحقّ أنّهما قُلبتا ألفاً كما في الفعل، ثم قُلبت الألف المنقلبة همزة، ولم تُحذف لالتقاء الساكنين؛ إذ الحذف يؤدي إلى الالتباس، واختصّ الهمزة لقربها من الألف، وإنّما كان الحق هذا؛ لأنّ الإعلال فيه إنّما هو لحمله على الفعل فالمناسب أن يُعلّ مثله، ويشهد بذلك صحة (عَاوِر وصَايِد)، ويَرجُح الأول بقلّة الإعلال))[3]، فالفعل منهما يعتلّ بقلب الواو والياء إلى الألف فيصير: صَانَ وبَاعَ، ثم تُزاد ألف اسم الفاعل فيصير: صَاانٌ وبَاعٌ، ثمّ تُقلب الألف المنقلبة إلى الهمزة فيصير: صَائِنٌ وبَائِعٌ، ووجه هذا الإعلال أنّه محمولٌ على إعلال الفعل، بدلالة صحة (عَاوِر وصَايِد) المحمولين على فعليهما: (عَوِرَ وصَيِدَ)، ومع ذلك فقد أشار التفتازاني إلى وجهٍ يُرجّح الرأي الأول، والسبب قلّة الإعلال فيه.

المطلب الثالث

احترازه الصرفي

يَعمد التفتازاني إلى استعمال أسلوب الاحتراز في شرحه من أجل الوصول إلى دقة المعلومة، وحصر المراد والمقصود من المسألة الصرفية وعدم اختلاط الفهم فيها، ونجد الاحتراز في قيود التعريفات، من ذلك ما جاء في (باب الصحيح) عند تعريف العزّي للفعل السالم بأنّه: ((ما سَلِمت حروفه الأصلية التي تُقابَل بالفاء والعين واللام من حروف العلّة والهمز والتضعيف))[4]، فقال التفتازاني: ((وقيّد الحروف بالأصلية؛ ليخرج عنه نحو: (مِسْتُ وضَلْتُ) بحذف أحد حرفي التضعيف، فإنّه غير سالم؛ لوجود التضعيف في الأصل، وكذا نحو: (قُلْ

(١) شرح تصريف العزّي ، ٣٠٣ .

(٢) ينظر: المفتاح في الصرف، ٧٣ .

(٣) شرح تصريف العزّي، ٣٠٣ .

(٤) المصدر نفسه، ١١٩ .

وبِعْ... وأمثال ذلك))[١]، فأصلها هو: مسِسْتُ وضَلِلْتُ، والحذف لغة سليم[٢].

وذهب سيبويه إلى أنّ السين حُذفت ونُقلت حركتها إلى الفاء وهو شاذّ [٣]، فالاحتراز بـ (الحروف الأصلية) أخرج ما قد يُوهم بأنّه فعل سالم بسبب النظر إلى ظاهر اللفظ؛ إذ قد يَتوهّم المتعلِّم أنّ نحو: (مِسْتُ وضَلْتُ) فعلان سالمان لانطباق ظاهر التعريف عليهما مع أنّهما غير سالمين؛ لأنّ تقييد الحروف بالأصلية يجعلنا نتساءل عن الحروف الأصلية لهذين الفعلين وهما: (مِسِسْتُ وضَلِلْتُ) وكلّ منهما اشتمل على حرف التضعيف؛ فيَخرجان بالاحتراز المذكور، وكذلك يخرج ما أصله معتلّ نحو: (قُلْ وبِعْ) إذ عينهما حرف علّة محذوف، فأصلهما: قَوَلَ وبَيَعَ، قُلبت الواو والياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها[٤]، فيخرج أمثالهما بهذا الاحتراز.

ونجد الاحتراز في الأحكام عبر الاقتصار على ذِكر ما يشمل القاعدة من الأمثلة، لِئلّا يُتوهّم دخول غيرها فيها، من ذلك ما جاء في (باب الصحيح) من الاحتراز في حكم إثبات التاءين في أول المضارع، إذ قال العزّي: ((واعلم أنّه إذا اجتمع تاءان في أول مضارع تَفَعّلُ وتفَاعَلُ وتَفَعْلَلُ فيجوز إثباتهما، نحو: تَتَجَنّبُ وتَتَقَاتَلُ وتَتَدَحْرَجُ، ويجوز حذف إحداهما))[٥]، فبيّنَ التفتازاني الاحترازَ الوارد في هذا الحكم بقوله: ((وإنّما قال: (مضارع تَفَعّلُ وتفَاعَلُ وتَفَعْلَلُ) بلفظ المبني للفاعل؛ للتنبيه على أنّ الحذف لا يجوز في المبني للمفعول أصلاً؛ لأنّه خلاف الأصل فلا يُرتكب إلّا في الأقوى وهو المبني للفاعل))[٦]، فاحترز بأمثلة المبني للفاعل عن توهّم جواز الحذف في المبني للمفعول أيضاً، وسبب عدم جوازه فيه أنّه ضعُف ـ ببنائه للمجهول ـ عن قدرته على ارتكاب خلاف الأصل، فإنّ ((إثبات التاءين هو الأصل؛ لدلالة كل واحدة منهما على معنى))[٧]، فالأولى تدلّ على المضارعة والثانية تدلّ على الصيغة، فخرج من الحكم بهذا الاحتراز.

---

(١) شرح تصريف العزّي ، ١١٩.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٣١٤، وتدريج الأداني، ٢٣ .

(٣) ينظر: الكتاب، ٤/ ٤٢٢ .

(٤) ينظر: المقتضب، ١/ ١٣ .

(٥) شرح تصريف العزّي، ٢٠٠– ٢٠١ .

(٦) المصدر نفسه، ٢٠٢ .

(٧) شرح ديكنقوز على مراح الأرواح، ٥٠ .

ونجدُ في بعض المسائل احترازه بالتنبيه على ما ينطبق عليه الحكم واخراج ما عداه، كما في مسألة إعلال نحو: (غَوازٍ) بحذف الياء والتعويض عنها بالتنوين، إذ احترز التفتازاني عن ما لا يشمله الحذف بقوله: ((واعلم أنّ هذا الإعلال إنّما هو في حال الرفع والجر، وأمّا حال النصبِ فتقول: (رأيتُ غازياً ورامياً وغوازِيَ ورَواميَ) كـ (الصحيح)))[1]، ويرى ابن مالك أنّ سبب حذف الياء أنّه: ((ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرف علّة يلي ضمة، إنّما يكون في الأفعال نحو: يَدْعُو))[2]، لذلك يحصل الحذف في حال الرفع (غوازِيٌ)، وللتخفيف إذ تُستثقل الضمة على الياء فتُحذف وتبقى الياء ساكنة، ثمّ يُؤتى بالتنوين؛ ليدلّ على صرف الكلمة؛ فيلتقي الساكنان في: (غوازِيْنْ)، فتُحذف الياء[3]، وفي حال الجر تُحذف الياء لِثقل الكسرة على الياء، أمّا في حال النصب فتبقى الياء ولا تُحذف لخفة الفتحة، فخرجت حالة النصب باحترازه.

المطلب الرابع

تحقيقه الصرفي

لا يخفى على أحد أنّ التفتازاني من أبرز المحققين بين العلماء، ولم يخلُ شرحه لتصريف العزّي من تحقيقاته العلمية المهمة في مواضع عدة[4]، وألفاظه: (والحق كذا، وتحقيق ذلك، والسّر والسّر في ذلك)، نجد منها في (باب الصحيح) تحقيقه لمسألة الزوم والتعدّي، عند حديث العزّي عن الفعل اللازم والمتعدي، إذ قال: ((الفعل إمّا متعدّ وهو الذي يتعدّى إلى المفعول به، كقولك: ضَرَبْتُ زيداً، ويُسمّى أيضاً واقعاً ومُجاوزاً، وإمّا غير مُتعدّ، وهو الذي لم يتجاوز الفاعل، كقولك: حَسُنَ زيدٌ، ويُسمّى لازماً وغيرَ واقعٍ))[5].

---

(١) شرح تصريف العزّي، ٣٣٧.

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف، ١٢٠.

(٣) ينظر: شرح الشريف الجرجاني على تصريف العزّي، ضمن شرحي الشريف الجرجاني والملّا علي القاري، ١٦٩.

(٤) ينظر للتمثيل: شرح تصريف العزّي، ١٦٦، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٤٢، ٣٥١، ٣٩٥ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ١٤٣– ١٤٥.

فقال التفتازاني: ((والفعل الواحد قد يتعدّى بنفسه فيُسمّى متعدّياً، وقد يتعدّى بالحرف فيسمى لازماً، وذلك عند تساوي الاستعمالين، نحو: (شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ لهُ، ونَصَحْتُهُ ونَصَحْتُ لهُ)، والحقّ أنّه متعدٍّ واللام زائدة مطّردةٌ؛ لأنّ معناه مع اللام هو المعنى بدونها، والتعدّي واللزوم بحسب المعنى))[١]، أي: أنّ الحكم على الفعل بأنّه متعدّ أو لازم يكون بالنظر إلى معناه، وليس إلى لفظه[٢] أو صورته في التركيب، حتى وإن كانت تُوحي بالتعدّي أو اللزوم، ففي (شَكَرْتُهُ ونَصَحْتُهُ) الصورة فعل متعدٍ والمعنى كذلك، أمّا في (شَكَرْتُ لهُ، ونَصَحْتُ لهُ) فصورته كفعلٍ لازم تعدّى بالحرف، أمّا في المعنى فهو متعدٍ؛ إذ لم تُفِدِ اللام التعدية وإيصال المعنى؛ لأنّ أصل النّصح والشكر أن يخرج من الفاعل ليُؤثر في المفعول وليس لِيلزم الفاعل، قال اللّقاني بأنّ التفتازاني أراد: أنّ اللازم يُوضع لمعنىً من حيث قيام الفاعل به ولزومه له، والمتعدّي يُوضع من حيثُ قيامِ الفاعل به ومجاوزتِهِ إلى المفعول[٣]، وقد تحقق معنى التعدية في الاستعمالين: مع اللام ومن دونها، وهو إيقاع النُّصح على ما بعد الفاعل؛ فالحقّ أنّه متعدٍّ واللام زائدة مطّردةٌ، أي: كثيرة الاستعمال، وصرّح الجوهريّ بأنّه باللام أفصح؛ لقوله تعالى: ((وأَنْصَحُ لَكُمْ))[٤] [الأعراف: ٦٢]؛ فمعناه مع اللام هو المعنى بدونها، والتعدّي واللزوم بحسب المعنى؛ فالحقّ أنّه متعدٍّ.

وسبقهُ في هذا التحقيق ابن مالك إذ تحدّث عن هذه الظاهرة وذكر أنّ: اللزوم والتعدي جُمعا في فعلٍ واحدٍ مع اتحاد القصد، وجُمعا مع اختلاف المُعتبر، نحو: فَغَرْتُ الفمَ، والفمُ فَغَرَ، وأضاف: أنّ الفعل يُستعمل بوجهين والمعنى واحد مثل: نَصَحْتُهُ ونَصَحْتُ لهُ، أي أنّه متعدّ فيهما، ويُستعمل بوجهين والمعنى يختلف لاختلاف المُعتبر مثل: فَغَرَ زيدٌ فاهُ، أي: فَتَحهُ، وفَغَرَ الفمُ، أي: انفَتَحَ[٥]، فالأول متعدّ؛ إذ المُعتبر فيه هو المفعول، وقد أثّر الفعل فيه، والثاني لازم؛ إذ إذ المُعتبر فيه هو الفاعل حيث أثّر الفعل فيه.

---

(١) شرح تصريف العزّي ، ١٤٦ .

(٢) ينظر: تدريج الأداني، ٤٨ .

(٣) ينظر: حاشية اللّقاني، ٢٣٠ .

(٤) الصحاح، مادة (نصح)، ٢/ ٢١١ .

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٢/ ٦٣٦ .

فاللام في (نَصَحْتُ لهُ) لم تُغيّر معنى الفعل، يُؤيد ذلك ما ذكره الرضي من قبله، وهو أنّه: لا يغيّر شيءٌ من حروف الجر معنى الفعل إلّا الباء، وذلك في مواضع، أي ليس مطلقاً، نحو: ذَهبْتُ بزيدٍ، بخلاف نحو: مرَرْتُ بهِ، والذي تغيّر الباء معناه يجب فيه عند المبرد: مصاحبة الفاعل للمفعول به؛ لأن الباء المعدّية عنده بمعنى (مَعَ)، وقال سيبويه: الباء في مثله، كالهمزة والتضعيف، فمعنى ذَهبْتُ بهِ: أذْهَبْتُهُ، يجوز فيه المصاحبة وضدّها، فسيبويه لا يشترط المصاحبة لتغيير المعنى، أمّا المبرّد فيشترطها، وقال: ((فالباءُ ألصقتْ مرورَكَ بزيدَ))[1]، واعترض الجاوي عليه بأنّ: كون (الباء) بمعنى (مَعَ) يُخرج الفعل عن المسألة وهي: تغيير الباء لمعنى الفعل، وأيضاً يُشكِل كونها بمعنى (مَعَ) في: (مَرَرْتُ بزيدٍ)؛ إذ لا يُناسب المقصود بالكلام إلّا أن تكون هذه الباء ليست للتعدية عنده[2]، لأنّ مرور الفاعل صاحَبَ وجود (زيد) فلاصقه ولم يقع عليه الفعل لِيُصيّره ماراً، وحقق التفتازاني المسألة قائلاً: ((والحقّ: أنّه لا بدّ في المتعدّي الذي نبحث عنه ونجعلُه مُقابلاً للازم من تغيير الحروف معناه؛ لِما مرّ من أنّه بحسب المعنى، فلا بدّ من معنى التغيير، كما في: (ذَهَبْتُ بهِ)، بخلاف: (مَرَرْتُ بهِ)، نعم يصِحّ أن يُقال في كلّ جار ومجرور: إنّ الفعل متعدّ إليه، كما يُقال: يتعدّى إلى الظرف وغيره، ولكن لا باعتبار هذا التعدّي الذي نحن فيه))[3].

والحاصل كما ذكرَ الجاوي: أنّ الحرف الذي يُغير معنى الفعل بحيث يصير مجاوزاً للفاعل واقعاً على المفعول مُصيّراً فاعلاً لأصل المعنى الوضعي؛ فيكون الفعل متعدياً مثل: (ذَهَبْتُ بزيدٍ) أي جعلتهُ ذاهباً، فمعناه تغيّر إلى التصيير الواقع على المفعول، وإلّا فهو لازم مثل: (مَرَرْتُ بزيدٍ)؛ لأنّ المرور لم يقع على المفعول بل لاصقه، فلم يَصِرْ (زيدٌ) مارّاً، فلا يُقال لهذا الفعل إنّه متعدّ إلّا بمعنىً آخر ككونه عاملاً فيه أو نحو ذلك[4]، ويرى الأستاذ الدكتور محمد ذنون بأنّ الباء أفادت تعديةَ معنى (مَرّ) إلى المفعول، أي: جعلتُ زيدً ممروراً به، ومع ذلك لا يُقال: إنّه متعدٍّ بنفسه بل متعدٍّ بالحرف[5]؛ لأنّ الفعل تأثيره ملاصق للمجرور وليس واقعاً عليه،

(١) المقتضَب، ٢/ ٣٠٧ .

(٢) ينظر: تدريج الأداني، ٥٠ .

(٣) شرح تصريف العزّي، ١٤٩-١٥٠ .

(٤) ينظر: تدريج الأداني، ٥١ .

(٥) ينظر: شرح تصريف العزّي، هامش (٨)، ١٤٦ .

فهو ممرورٌ به، فالباء أوصلتِ الفعل إلى المجرور ولم توقعهُ عليه، فلا يُقال: جعلتهُ مارّاً، كما قيل في (ذَهَبْتُ بزيدٍ): جعلتهُ ذاهباً.

فحُكم الرضي والعزّي هو أنّ الباء فقط يُمكن أن تُغيّر المعنى في بعض المواضع، ويرى التفتازاني بأنّ فيه نَظراً[١]، وذكرَ الأستاذ الدكتور محمد ذنون: أنّ وجه النظر قد يكون وجود تناقض في كلام الرضي، فهو حكم على الأفعال بالتعدية ثم حصر الباء بتغيير المعنى إلى التصيير، فكيف حكمَ عليها بالتعدية؟ والتعدية أصلاً في المعنى، فيلزم من كلامه أن هناك مفهومين للفعل للمتعدّي: حصول التعدية فيه من دون تغيير معناه، وحصولها مع تغيير معناه وهذه تحتاج إلى تسمية أخرى.

والحاصل: أنّ التعدية إن فُسّرت بـ (نصب المفعول لفظاً) فلا يشمل إلّا نحو: (ضَرَبْتُ زيداً) أي المتعدي في أصل وضعه، وإن فُسّرت بتغيُّر معنى الفعل إلى التصيير فيشمل ما سبق ونحو: (ذَهَبْتُ بزيدٍ)، وإن فُسّرت بوصول معنى الفعل إلى المتعلّق فيشمل ما سبق مع سائر حروف الجر الموصلة، ولذا تعددت الإطلاقات بالنظر إلى تلك الاعتبارات[٢]، فهناك تعديةٌ في المعني نجدها في: المتعدّي بالأصل، والمتعدّي بتغييره بالباء في بعض المواضع نحو: (ذَهَبْتُ بزيدٍ)، وتعديةٌ من دون تغيير المعنى نجدها في الفعل مع بقية حروف الجر المُوصلة، قال الجاوي: إذا لم يتغيّر معنى الفعل يبقى لازماً[٣]، أي يبقى نحو: (مَرَرْتُ بزيدٍ) لازماً ويُسمى متعدّياً بالحرف.

المطلب الخامس

مذهبه الصرفي

لم يُصرّح التفتازاني بانتمائه إلى مذهب معيّن، ولكن يمكن للقارئ أن يستنتج ذلك أثناء قراءة شرحه، إذ يمكن أن يُلمح فكرهُ البصريّ وميله إلى مذهبهم عبر:

---

(١) ينظر: شرح تصريف العزّي ، ١٥٠ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، هامش (١٠)، ١٥٠– ١٥١ .

(٣) ينظر: تدريج الأداني، ٥١ .

١. آراؤه البصرية: فإنّ البصريين -كما هو معلوم- يرَونَ أنّ المصدر أصل الفعل والمشتقات[١]، والتفتازاني صرّح في أحد المواضع بهذا الرأي، إذ قال: ((والمصدر ليس من التصاريف))[٢]، أي: أنّه أصل وليس بمشتق.

٢. ترجيح رأي البصريين: عند وجود آراء مخالفة للمذهب البصري في بعض المسائل يُؤيّد التفتازاني رأيهم، ونرى ترجيحه لرأي البصريين في مسألة الخلاف في التاء المحذوفة من مضارع (تَفعّلَ)، نحو: (تَنَزَّلُ)، إذ قال التفتازاني: ((والأصل: (تَتَنَزَّلُ) واختُلف في المحذوف، فذهبَ البصريّون إلى أنّه هو الثانية؛ لأنّ الأولى حرف المضارعة، وحذفها مُخلّ، وقيل: الأولى؛ لأنّ الثانية من نفس الكلمة للمطاوعة، فحذفها مُخلّ، والوجه هو الأول؛ لأنّ رعاية كونه مضارعاً أولى، ولأنّ الثقل إنّما يحصل عند الثانية))[٣]، فحذفُ إحدى التاءين جائز عند سيبويه ويرى أنّ الثانية أولى بالحذف[٤]، أي: تاء صيغة (تَفعّلَ)، وليس تاء المضارعة وهو رأي البصريين ورجّحه التفتازاني؛ لأنّ حذف تاء المضارعة مُخلّ؛ ((لأنّ رعايةَ كونه مضارعاً أولى؛ لأنّ التاء الأولى تُحقق ذات المضارع، بخلاف الثانية فإنّها تُحقق العارضَ وتُوضّحه وهو المطاوعة، ورعاية مُحقق الذات أولى من رعاية مُحقّق العارض))[٥]، ولأنّ الثّقل يحصلُ عند نطق التاء الثانية[٦]؛ تُحذف لاستثقال اجتماع المثلين مع تعذّر الإدغام؛ فيُخفف بالحذف[٧].

أما الكوفيون فقد احتجّوا بأنّ حذف تاء المطاوعة مخلّ؛ لأنّ الغرضَ من الاشتقاق الدلالةُ على المعنى المقصود في الصيغة[٨]، والتاء الثانية هي تاء الصيغة؛ لذا رأوا أنّ حذفها مُخلّ، ووجّه الأستاذ الدكتور محمد ذنون علّة رأيهم: بأنّ حذفَ تاء المضارعة أهون من حذف تاء

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٦، وأسرار العربية، ١٦٢، وشرح ابن عقيل، ٢/ ١٧١ .

(٢) شرح تصريف العزّي، ٣٧٥ .

(٣) المصدر نفسه، ٢٠١- ٢٠٢ .

(٤) ينظر الكتاب، ١/ ٤٦٠ .

(٥) تدريج الأداني، ٩٧ .

(٦) ينظر الكناش، ٢/ ٣٤١ .

(٧) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١٠/ ٥٢٨٢ .

(٨) ينظر: شرح ديكنقوز على مراح الأرواح، ٥٠ .

المطاوعة؛ لِوجود الدليل على حذفها كـ (الإعراب)، بخلاف المطاوعة[١]؛ إذ لا دليل على حذفها.

٣. اعتراضه على المذهب الكوفي في بعض المواضع: فعند حديثه عن نون التوكيد اعترض على رأي ابن الحاجب بأنّ (نون التوكيد) الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها بقوله: ((وفيه نظرٌ؛ لأنّ أصالة الثقيلة إنّما هي عند الكوفيين على ما نُقل، مع أنّ الفرعَ لا يجبُ أن يجريَ على الأصل في جميع الأحكام، ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي أصالة الخفيفة؛ لأن التأكيد في الثقيلة أكثرُ، فالمناسبُ أن يُعدلَ من الخفيفة إليها))[٢]، فاعترض عليه لأنّه تابعَ ما نُقل عن الكوفيين من قولهم بأصالة الثقيلة وكون المخفّفة فرعها[٣]، والتفتازاني يرى بأنّ الأصالة للخفيفة حسب القوانين الصرفية، إذ الأصل في الأشياء الخفّة، أمّا الثقل فيأتي من الزيادة، وهذا يدلّ على عدم اعتداد التفتازاني بالمذهب الكوفي، ورفضه له.

المطلب السادس

استدلاله الصرفي

الاستدلال: هو ((تقرير الدليل لإثبات المدلول))[٤]، ويذكر التفتازاني في بعض المواضع أدلةً تُؤيّد الحكم الصرفي، نجد ذلك في استدلاله على (الإلحاق) في الفعل الرباعي المجرد بقوله: ((ويُلحق به نحو: (جَورَبَ وجَلْبَبَ وبَيْطَرَ وهَرْوَلَ وشَرْيَفَ)، ودليل الإلحاق: اتحاد المصدرين))[٥]، فمصدر الملحق به أي الرباعي المجرد: فَعْلَلَةً، نحو: دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، ومصدر الملحق نحو: جَورَبَ: جَوْرَبَةً أيضاً على: فَعْلَلَةً، واتحاد المصدرين دليل على الإلحاق، وقبله ذكرَ ابن السرّاج بأنّه: إذا تغيّر شيء من الحركات في الملحق زالَ دليل الإلحاق[٦]، إذ مفهوم الإلحاق: أن يُزاد في الكلمة حرفٌ أو أكثر لتصير على مثال كلمةٍ أخرى في عدد الحروف

(١) ينظر: شرح تصريف العزّي، هامش (٢)، ٢٠٣ .

(٢) المصدر نفسه، ٢١٥ .

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٥٠/٢ .

(٤) التعريفات، ٣٤ .

(٥) شرح تصريف العزّي، ١٣٠ .

(٦) ينظر: الأصول في النحو، ٣/ ٣٥٣ .

والحركات والسكنات، وأن تكون الزيادة في نفس موضعها في الملحق به، ولا يجري على الملحق إدغام ولا إعلال، ويُزاد فيه من حروف الزيادة (سألتمونيها) وغيرها، وفائدته لفظية؛ فهو من باب التوسعة في اللغة[1]، وقال الجاوي: بأنّ الفرق بين المزيد والملحق: أنّ الزيادة في المزيد لقصد زيادة المعنى، وفي الملحق لقصد موافقة لفظ لآخر؛ ليُعامل معاملته، ما عدا المبالغة، والمُعتبر في اتحاد المصدرين إنّما هو (الفَعْلَلَةُ)؛ لعمومها واطّرادها في الاستعمال مع جميع صور (فَعْلَلَ)، وليس (الفِعْلَالُ)؛ لِعدم اطّراده[2].

(١) تهذيب أوضح المسالك: أحمد المراغي، ٢٠ بتصرف .

(٢) ينظر: تدريج الأداني، ٣٣ .

المبحث الثاني

الاهتمامات

تبيّن لنا عبر قراءة (شرح تصريف العزّي) بعض الظواهر الأسلوبية التي اهتمّ بها التفتازاني أثناء شرحه، نتحدث عنها في المطالب الآتية:

المطلب الأول

اهتمامه بمسائل الخلاف بين الصّرفيين

نجد في بعض المسائل الصرفية خلافاً واضحاً بين الصرفيين في توجيههم لِسبب حصول الظاهرة الصرفية أو لِكيفية حصولها، وتوقف التفتازاني في بعض المواضع ذاكراً لتلك الآراء المتخالفة ومُعلّلاً لها، كما نجده ماثلاً في (باب الصحيح) عند حديث العزّي عن اختصاص (نون التوكيد الثقيلة) بتوكيد فعل الاثنين وجماعة النساء دون (الخفيفة)، قال العزّي: ((ويلحقُ الفعل غير الماضي والحال نونانِ للتوكيد: خفيفةٌ ساكنة وثقيلة مفتوحة إلّا فيما تختصّ به، وهو فعل الاثنين وجماعة النساء فهي مكسورةٌ فيه أبداً، فتقول: اذهبَانِّ للاثنين واذْهَبْنَانِّ يا نسوة))[1]، فنقلَ التفتازاني رأي يونس بن حبيب ورأي الكوفيين في جواز توكيدهما بالخفيفة، ثمّ اعترض عليهما في قوله: ((وأمّا ما أجازه يونس والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء – باقيةٌ على السكون عند يونس ومتحركةٌ بالكسر عند بعضٍ وقد حُمل عليه قوله تعالى: ((ولَا تَتَّبِعَانِ))[2] [يونس:٨٩] بتخفيف النون– فلا يصلُح للتعويل؛ لِمخالفته القياس واستعمال الفصحاء، وهي ليست في (تَتَّبِعَانِ) للتأكيد))[3].

فيرى يونس جواز تأكيد الخفيفة للفعلين مع بقائها ساكنة، نحو: اذهَبَانْ واذهَبْنَانْ؛ لأنّ التقاء الساكنين على غير حدّه جائزٌ عنده؛ لأنّ حرف المدّ بمنزلة حرف متحرّك، فكأنّه لا يوجد ساكن

(١) شرح تصريف العزّي، ٢٠٧– ٢١٢.

(٢) ينظر: معجم القراءات القرآنية، ٣/ ٩٠.

(٣) شرح تصريف العزّي، ٢١٢.

إلّا النون[١]، فلا يُحذف شيء ولا تُكسر النون، وتَبِعه الكوفيون في جواز تأكيد الخفيفة للفعلين مع قولهم بكسرها، نحو: اذهَبَانِ واذهَبْنَانِ: وقالوا بأنّه: حُمل عليه قراءة: (تَتَّبِعَانِ)، ورفضَ سيبويهِ هذا الرأي؛ لأنّ ((هذا لم تقُلْه العرب، وليس له نظيرٌ في كلامها، ولا يقع بعد الألف ساكنٌ إلّا أن يُدغم))[٢]، وتابعه ابن الأنباري وابن مالك والسيوطي[٣]، وذكرَ ابن الأنباري بأنّ البصريين لا يُجوّزونه؛ لأنّ نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المُعرَب أكَّدتْ فعليَّته فردّتهُ إلى أصله وهو البناء، فإذا سقطت نون التثنية بقيت الألف ونون التوكيد الخفيفة، فإمّا أن تُحذف الألف، ويُبطله أنّ بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، أو أنْ تُكسَر النون، ويُبطله أنّه لا يُعلَم كونُها نونَ الإعراب أو نون التوكيد، أو أنْ تبقى ساكنةً، ويُبطله أنّه يُؤدّي إلى اجتماع ساكنين مُظهَرَين في الإدراج، وهو لا يجوز في كلامهم إلّا إذا كان الثاني منهما مُدغماً، نحو: (دابَّة وضالَّة)[٤]، وتابعهم التفتازاني ونقضَ رأيهم بحجةِ مخالفته للقياس واستعمال الفصحاء، إذ القياس عدم التقاء الساكنين من دون أدغام الساكن الثاني، ونقضَ رأي مَن احتجّ بالقراءة بأنّ النون في (تَتَّبِعَانِ) ليست للتأكيد.

ويرى الجاوي: أنّ وجه الحمل في القراءة أنّ (لا) للنهي، وهذا ما ذهب إليه الخليل[٥]؛ لأنّها معطوفة على الأمر الذي قبلها: (فاسْتَقِيمَا)، ويُفترض أنّ (لا الناهية) تحذِف نون الفعل، وبما أنّها لم تُحذف دلّ على أنّها نون التوكيد لا الإعراب، ونقضَ رأيهم بأنّ الواو حالية لا عاطفة، و(لا) للنفي وليس للنهي[٦]، فهي نون إعراب الأفعال الخمسة، فنقض رأيهم بهذه الأدلة، وبالنظر إلى المسألة من الجانب الصوتي نجد الأستاذ عبد الصبور شاهين يرى بأنّه: لا يصحّ دخول الخفيفة على فعل الاثنين بسبب ألف التثنية، ولا على جماعة النسوة بسبب ألف الفصل؛ لأنّ الألف تُعتبر حركتين فينشأ فيهما المقطع المديد المُقفل (ص ح ح ص)[٧]، والحاصل أنّ

(١) ينظر تدريج الأداني، ١٠٥.

(٢) الكتاب، ٢/ ٢٥٩.

(٣) ينظر على الترتيب: الإنصاف، ٢/ ٦٥٢، وشرح ابن عقيل، ٣/ ٣٠٤، وهمع الهوامع، ٢/ ٤٣٠.

(٤) ينظر: الإنصاف، ٢/ ٦٥٢.

(٥) ينظر: الجمل في النحو، ٢١٢.

(٦) ينظر: تدريج الأداني، ١٠٥.

(٧) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٠٣

التفتازاني اعترض على رأي يونس والكوفيين بجواز توكيد فعل الاثنين وجماعة النساء بنون التوكيد الخفيفة، وتابع رأي البصريين المتقدمين في رفضهم لذلك؛ لأنّه مُخالف لِكلام العرب؛ ومُناقضٌ للقياس الذي يمنع اجتماع ساكنين مُظهَرَين.

ثمّ افترض اعتراضاً على مَن منعَ التوكيد بالخفيفة لالتقاء الساكنين، فقال: ((لِقائل أن يقول: لا نُسلّم أنّه يلزمُ من دخولها في فعل جماعة النساء التقاءُ الساكنين وهو مُظهَر؛ لأنّك تقول: (اضرِبَنَ)، ولو أدخلتها وقلتَ: (اضرِبْنَنْ) لا يكون من التقاء الساكنين في شيء، وأشار ابن الحاجب إلى جوابه[1]: بأنّ الثقيلة هي الأصل والخفيفةُ فرعُها، وأدخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات؛ لِئلّا يلزم للفرع مزيّةٌ على الأصل، ألا يُرى أنّ يونس حين أدخلها في فعل الاثنين وجماعة النساء أدخل الألف، وقال: (اضرِبانْ واضرِبْنانْ) دون (اضرِبْنَنْ))[2]، أي: أنّه اعترض بأنّه لا يلزم التقاءُ الساكنين مع فعل جماعة النساء: (اضرِبْنَنْ) من دون ألف الفصل، وأجاب ابن الحاجب بأنّ ألف الفصل أدخلتْ مع الثقيلة التي هي الأصل فتلزم مع الخفيفة لأنّها فرعُها.

ويرى الجاوي: أنّ قولهم بأصالة النون الثقيلة إمّا باعتبار أنّ النون الخفيفة مُختصرةٌ منها؛ لِكونها أقل، أو باعتبار التأكيد؛ لأنّ الثقيلة تفيدُ التوكيد أكثر من الخفيفة[3]، فلِكون الثقيلة أشدّ توكيداً اعتبروها الأصل، لكنّ التفتازاني اعترض على أصالة الثقيلة فقال: ((وفيه نظرٌ؛ لأنّ أصالة الثقيلة إنّما هي عند الكوفيين على ما نُقل، مع أنّ الفرع لا يجبُ أن يجريَ على الأصل في جميع الأحكام، ثمّ المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي أصالة الخفيفة؛ لأنّ التأكيد في الثقيلة أكثر فالمناسب أن يُعدلَ من الخفيفة إليها))[4]، فنقضَ التفتازاني رأي ابن الحاجب في أصالة الخفيفة بأنّه مذهب الكوفيين، ويرى بأنّ الخفيفة حتى وإن كانت فرعاً فلا يجب أن تجريَ على الثقيلة في جواز إلحاق ألف الفصل، وأيضاً فإنّ القوانين تقتضي أصالة الخفيفة، فمعروفٌ

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ٢٨٠.

(٢) شرح تصريف العزّي، ٢١٤– ٢١٥.

(٣) ينظر: تدريج الأداني، ١٠٧ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ٢١٥.

أنّ الأصل يكون بلا زوائد، ثمّ تأتي الزوائد حسب الحاجة فيزداد المعنى، والدليل عليه أنّ التأكيد في الثقيلة أكثر.

ويرى الأستاذ الدكتور محمد ذنون: أنّ قولهم بأصالة النون الثقيلة باعتبار دخولها على الفعلين، فجوّزوا دخول النون الخفيفة قياساً على الثقيلة، لا باعتبار أصل الوضع[١]، فعلى أصل الوضع تكون الخفيفة أصلاً، وهو رأي التفتازاني، وتابعه السيوطي في أصالة الخفيفة[٢]، وذكرَ التفتازاني بأنّ الأصالة للخفيفة حسب القوانين الصرفية، وهي أنّ ما كان أكثر حروفاً ومعنىً فهو فرع عن الأقل[٣]، أي: أنّ الأصل في الأشياء الخفة، أما الثقل فيأتي من الزيادة على الشيء بحسب الحاجة.

ونجدُ ذلك في مسألة تعيين العين الزائدة للتضعيف من صيغة (فَعَّلَ) في (باب الصحيح)، إذ قال التفتازاني: ((واُختُلِف في الزائد، هي الأولى أو الثانية؟ فقيل: الأولى؛ لأنّ الحكم بزيادة الساكن أَولى، وقيل: الثانية؛ لأنّ الزيادة بالآخر أَولى))[٤]، فأحد الآراء أنّ العين الأولى هي الزائدة؛ بناءً على أنّ الحكم بزيادة الساكن أَولى[٥]؛ نظراً لِكونه أقلّ من المتحرك فهو حرف فقط من دون حركة[٦]، ففيه تقليل للزائد، ويُمكن تأييده بأنّ العين في الأصل متحركة: (فَعَل)؛ فالزائدة فالزائدة هي الساكنة، والرأي الآخر أنّ الثانية هي الزائدة؛ لأنّ زيادة آخرهما أَولى، أي: أنّ الأصل ثابت في موضعه وتأتي الزيادة بعده.

وفي بعض المواضع يُفصّل ويعلّل الآراء المتخالفة التي يذكرها العزّي، نجد ذلك في (باب المعتلّ) الأجوف واختلافهم في كون الواو المحذوفة من صيغة اسم المفعول نحو: (مَصُون ومَبِيع) هي الأولى أو الثانية، إذ قال العزّي: ((واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتلّ بالحذف والنقل كـ (مَصُونٍ ومَبيعٍ)، والمحذوف واو المفعول عند سيبويه، وعين الفعل عند أبي الحسن

(١) ينظر: شرح تصريف العزّي ، هامش (٤)، ٢١٥.

(٢) ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٤٣٠ .

(٣) ينظر: تدريج الأداني، ١٠٧ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ١٣٢– ١٣٣ .

(٥) ينظر: شرح الشافية: الجاربردي، ٢/ ٩٧ .

(٦) ينظر: تدريج الأداني، ٣٥ .

الأخفش))[1]، فعلّل التفتازاني رأي سيبويه بأنّ المحذوفة واو صيغة (مَفعُول) بقوله: ((لأنّها زائدة، والزائد بالحذف أولى، والأصل: (مَصْوُوْنٌ ومَبْيُوْعٌ)، نُقلت حركة العين إلى ما قبلها، فحُذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين، ثمّ كُسرَ ما قبل الياء؛ لِئلّا ينقلب واواً فيلتبس بالواوي، فـ (مَصُونٌ) مَفْعُلٌ، و(مَبيعٍ) مَفِعْلٌ))[2]، فالمحذوف لالتقاء الساكنين عند الخليل وسيبويه الواو الزائدة في صيغة: مَفعُول، وليس عين الفعل، وإنّما وجب إسكان العين في: (مَصُوْوْنٌ ومَبُيْوْعٌ) حملاً على فعليهما المعتلّين: (قَالَ وبَاعَ)، لاستثقال الضمة على الواو والياء[3]، فتُنقل حركتاهما إلى ما قبلهما، فيلتقي ساكنان معتلّان في الحشو لا يسوغ النطق بهما؛ فيُحذف أحدهما[4]، وهو واو مفعول عند الخليل وسيبويه.

وذكر ابن جني أنّه يُمكن أن يُؤيد رأي الخليل بأنّ عند التقاء الساكنين فإنّ الثاني منهما يتحرك، فكذلك هنا يُحذف الثاني، وأنّ الميم في أول (مَفعُول) تدلّ على أنّه اسم مفعول؛ فحذف واو مفعول لا يُؤثر على المعنى[5]، ونقل ديكنقوز رأي سيبويه في أن الواو ليست علامة صيغة (مفعول)، بل إشباع الضمة لرفضهم (مَفْعُلاً) في كلامهم، وعلامته هي الميم فقط، بدليل أنّها علامة المفعول في المزيد فيه نحو: مُستَخرَج، وإن كانت الواو علامة فلا مانع من حذفها، إلّا إذا لم يوجد علامة أخرى، وفي (مَقُول) يوجد علامة أخرى هي الميم[6]، فيصحّ حذف الواو منه.

وعلّل رأي الأخفش بأنّ الواو المحذوفة هي عين الفعل بقوله: ((لأنّ العين كثيراً ما يَعرض له الحذف في غير هذا الموضع فحذفه أَولى، فأصل مَبيعٍ: (مَبْيُوْعٌ)، نُقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحُذفت الياء، ثمّ قُلبت الضمة كسرةً لِتُقلب الواو ياءً؛ لِئلّا يلتبس بالواوي))[7]، فالأَولى بالحذف عند الأخفش عين الفعل وواو المفعول ثابتة؛ بحجة أنّ العين يكثُر تعرضها للحذف في

(١) شرح تصريف العزّي، ٣٠٦- ٣٠٧ .

(٢) المصدر نفسه، ٣٠٧ .

(٣) ينظر: المنصف، ١/ ٢٨٧- ٢٨٩، والمقاصد الشافية، ٩/ ٣٣٨ .

(٤) ينظر: الخصائص، ٢/ ٤٩٣ .

(٥) ينظر: المنصف، ٢٩١، وشرح التعريف بضروري التصريف، ٢٢٤، والممتع، ٢٩٦.

(٦) ينظر: شرح ديكنقوز على مراح الأرواح، ١٣٤ .

(٧) شرح تصريف العزّي، ٣٠٧ .

حالاتٍ أُخرى، وعندما اعترض المازني على الأخفش بأنّ في (مَبيعٍ) ياء، ولو كانت واو مفعول لكانت (مَبُوعٌ)، أجاب بأنّه: لما نُقلت الضمة إلى الباء صارت بعدها ياء ساكنة: (مَبُيْوْعٌ)، فأُبدلت الضمة كسرةً لأجل الياء: (مَبِيْوْعٌ)، ثم حذفت الياء بعد أن لزمت الباء الكسرة للياء التي حذفتها، فالتقت واو مفعول بالباء المكسورة: (مَبِوْعٌ)، فانقلبت ياءً للكسرة التي قبلها فصار: (مَبِيعٍ)[1]، أي: أنّ عين الفعل محذوفة، وهذه الياء منقلبةٌ عن واو مفعول.

وذكر ابن جني: أنّ هذا الرأي يكاد يرجُح عندي على مذهب الخليل وسيبويه؛ لأنّه يمكن أن يقول: واو مفعول جاءت لِمعنى وهو المدّ، أمّا العين فلم تأتِ لِمعنى، فإبقاء ما جاء لِمعنى أَولى، وأيضاً فإنّ هذه العين اعتلّت بالإسكان والقلب في: قَالَ وبَاعَ، فكذلك اعتلّت بالحذف هنا؛ إذ حذف المعتلّ أَولى، وكذلك فإنّ العين حُذفت في غير هذا الموضع في: قُلْ وبِعْ؛ فحُذفت هنا أيضاً[2]، وذهبَ ابن إياز إلى أنّ: مذهب سيبويه أولى؛ إذ ليس فيه إلا نقل الحركة والحذف، أمّا مذهب الأخفش ففيه النقل والحذف وابدال الضمة كسرة، وما قلّ فيه التغيير كان أَولى[3]، أمّا المازني فيرى بأنّ كلا الوجهين حسنٌ، وقول الأخفش أقيسُ[4].

المطلب الثاني

اهتمامه بآراء العلماء السابقين

أوردَ التفتازاني آراء العلماء السابقين له وناقشها في بعض المسائل، وصحّح ما وجد فيه سهواً من الآراء، من ذلك وقوفه عند رأي ابن جني في مسألة وزن (بَغِيّ) في (باب المعتل)، فعند حديث العزّي عن صيغة (فَعُول) من الثلاثي المجرد الناقص قال: ((وتقول في فَعُولٍ من الواوي: عَدُوّ، ومن اليائي: بَغِيٌّ))[5]، فقال التفتازاني: ((والأصل بَغُوْيٌ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قُلِبَتِ الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء، وكُسِرَت ما قبلها، فقيل: (بَغِيٌّ)، وفي التنزيل: ((وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا)) [سورة مريم: ٢٨]، ((وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)) [سورة مريم: ٢٠]،

(١) ينظر: المنصف، ٢٨٧، والأصول في النحو، ٣/ ٢٨٣، وشرح المفصل، ٥/ ٤٣٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٢٨٩– ٢٩٠.

(٣) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف، ٢٢٤، والكناش، ٢/ ٢٦٩ .

(٤) ينظر: المنصف، ١/ ٢٩١ .

(٥) شرح تصريف العزّي، ٣٤١ .

أي: فاجرة))[1]، فأصل الفعل يائي: بَغِي[2]، وصيغة فَعُول منه: بَغُوْيٌ، ثم قُلبت واو فَعُول إلى الياء لِما ذكر، فصار: بَغَيْيٌ، ثم أُدغمت الياء في الياء وكُسر ما قبلها فصار: بَغِيٌّ، ووزنه فَعُولٌ، ثم ذكرَ التفتازاني رأي ابن جني فقال: ((وقال ابن جني: هو فَعِيْلٌ، ولو كان فَعُولاً لقيل: (بَغُوٌّ)، كما قيل (فلان نَهُوٌّ عن المنكر)، كذا ذكره صاحب الكشاف[3] فيه، وهذا عجيب من مثل الإمام ابن جني، وأظنّ أنّه سهوٌ منه))[4]، فنقل عن الزمخشريّ أنّ ابن جني يرى بأنّ وزن بَغِيّ: فَعِيْلٌ، وأنكر كونه فَعُولاً، وقال الأستاذ الدكتور محمد دنون بأنّه راجع كتاب ابن جني المذكور ولم يعثر على هذا الرأي؛ لذا استبعد التفتازاني –بتعبير غايةٍ في الأدب– صدوره عن ابن جني[5]، وجاء التفتازاني بدليلين نقض بهما رأي ابن جني:

الأول قوله: ((لأنّه لو كان (فَعِيْلاً) لوجب أن يُقال: (بَغِيّةً)؛ لأنّ (فَعِيْلاً) بمعنى: فاعِل لا يستوي فيه المذكّرُ والمؤنَّث، اللّهم إلّا أن يُقال: شُبّه بما هو بمعنى مَفْعُول، كما في قوله تعالى: ((إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)) [الأعراف:٥٦]، وهو تكلّفٌ))[6]، فالقاعدة الصرفية هي أنّ فَعِيْل بمعنى فَاعِل تلحقها التاء عند التأنيث، فيتوجب أن يُقال: بَغِيّةً، وأما فَعِيْل بمعنى مَفْعُول فلا تلحقها التاء[7]، ويرى التفتازاني أنّه من التكلّف إذا وُجّه رأي ابن جني على أنّ (بَغِيّ): فَعِيْلٌ، وشُبّه بما هو بمعنى مَفْعُول؛ فحذفت منه تاء التأنيث، وذكر الجاويّ ما يُؤيد رأي ابن جني من أنّه: ((جُوّز كونه فَعِيْلاً بمعنى فَاعِل ولم تلحقه التاء، لأنّه للمبالغة أو للنسب كـ (طَالِق)، ورُدّ كونه للمبالغة بأنّ نفي الأبلغ لا يستلزم النفي مطلقاً، وأُجيبَ: بأنّه من باب نفي المقيّدِ وقيدِهِ، ولك أن تقول: لم يقل (بَغِيّةً)؛ لأنّه مصدر أو بزِنتِه))[8]، ولكن الأصل في فَعُوْل بمعنى فَاعِل أن لا

(١) شرح تصريف العزّي ، ٣٤١ .

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، مادة (بغي)، ١/ ٢٧١ .

(٣) إذ قال الزمخشري: ((قال ابن جنى في كتاب (التمام): هي فَعيل))، الكشاف عن حقائق التنزيل، ٣/ ١٠، واسم كتاب ابن جني: (التَّمام في أشعار هُذيل مما أغفله أبو سعيد السُّكري) .

(٤) شرح تصريف العزّي، ٣٤١ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه، هامش (٥) و(٦)، ٣٤١ .

(٦) المصدر نفسه، ٣٤١ .

(٧) ينظر: الكليات، ١٣١٩ .

(٨) تدريج الأداني، ٢٢٢ .

تلحقها التاء وهو أصل مطّرد مثل (صَبُوْر) يستوي فيه المذكر والمؤنث، ومعناه: صَابِر وصَابِرة، وأما بمعنى مَفْعُول فتلحقها مثل (رَكُوْبٌ ورَكُوْبَة) ومعناه: مَركُوْبٌ ومَرْكُوْبَة[١]، فيكون: بَغِيّ على: (فَعُول) أقرب، ويرى ابن مالك أيضاً بأنّ فَعُولاً يخلو من هاء التأنيث باستحقاق، أمّا فَعِيلٌ فيكون خلوّه من هاء التأنيث شذوذاً، ولا يصار إلى الشذوذ مع إمكان العدول عنه[٢].

ونُقل عن المازني خبرُ إنكاره لكون (بَغِيّ) على فَعِيْل، وقال بأنّه: فَعُوْلٌ، ووجب حذف الهاء منها؛ لأنّها بمعنى بَاغِيَة، كما تحذف من صَبُور بمعنى صَابِرة[٣]، وقال الزَّبيدي: إنّ في آية السيدة مريم جزمَ الشيخ ابن هشام وغيره أن الوصف (بَغِيّ) على (فَعُوْل)، وأصله: بَغُوْيٌ، ثم تصرفوا فيه ولذلك لم تلحقه الهاء[٤]، أي: لأنه بمعنى فَاعِل.

والثاني: ((أنّ قوله: (لو كان فَعُولاً لقيل: بَغُوّ) غير مستقيم بلا خفاء؛ لأنّه يائي، وأما (نَهُوٌّ) فشيء شاذّ، والقياس (نَهِيٌّ)))[٥]، فأصله: بَغُوْي بالياء، وذكرَ الزَّبيدي أن ابن هشام جوّز: (بَغُوٌّ) كما في (المحكم)، وكأنه جيء به على الأصل، ثم ذكرَ رأي شيخه بأنّ (بَغُوّ) بالواو لا يظهر له وجه؛ لأن اللام ليست واواً اتفاقا ولا هناك سماع صحيح يعضّده مع أن القياس يأباه، فأجاب الزَّبيدي: إذا كان (بَغِيّا) أصله: فَعُوْل -كما قرره ابن هشام- وقُلبت الياء واواً ثم أدغمت؛ فالقياس لا يأباه، وأما السماع الصحيح فإنّ ابن سيده ذكره في (المحكم)، وكفى به قدوة[٦]، أي: أن في (بَغُوْي) قُلبت الياء واواً وأُدغمت فصار: بَغُوّ، وبالرجوع إلى كتاب ابن سيدة نجد أنّه لا يتكلم عن لفظ (بَغِيّ) المقصود هنا، فقد قال: ((والبُغوة: الثمرة قبل أن تنضج، والجمع: بَغُوّ، وخص أبو حنيفة: بالبَغو مرة البسر إذا كبر شيئا))[٧]، وذكر ابن السكيت أنّه: ليس في الكلام فَعُوْل لامه (واو) فتأتي في آخره واو مشددةٌ، وأصلها واوان إلا: عَدُوّ وفُلوّ ورجل لَهُوّ عن الخير،

(١) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، ٣٧

(٢) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، ١٢٨ .

(٣) ينظر: درة الغواص، ٣٧، ومعجم الأدباء: الحموي، ١/ ٢٩٦ .

(٤) ينظر: تاج العروس، مادة (بغي)، ٨٢٩٤ ، والممتع في التصريف، ٣٤٩، والكليات، ١٣١٩.

(٥) شرح تصريف العزّي، ٣٤٢ .

(٦) ينظر: تاج العروس، مادة (بغي)، ٨٢٩٤ .

(٧) المحكم والمحيط الأعظم، مادة (بغي)، ٢/ ٤٥٧ .

ورجل نَهُوٌّ عن المنكر[١]، وكذلك التفتازاني عدّ (نَهُوٌّ) شاذة؛ لأنه يرى بأن القياس فيها: نَهِيٌّ، أي مثل: بَغِيّ، ولم يذكر ابن السّكيت (بَغُوّ) ضمن هذه الألفاظ المستثناة .

والحاصل أن رأي ابن جني يُعدّ سهواً كما قال التفتازاني، ويمكن أن يكون له توجيهٌ وتأويل ولكنّه متكلّف.

المطلب الثالث

اهتمامه بالدلالة الصرفية ومعاني الصيغ

تأتي أهمية الدّلالة الصرفية من كونها سبب تغيير أصل الكلمة، فعندما يدور المعنى في ذهن المتكلم يختار له ألفاظاً بصيغ مناسبة لتدلّ على الزمان والحدث والفاعل الذي يقصده المتكلم، وللدلالة في اللغة أصلان: إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلّمها، واضطرابٌ في الشيء، ومِن الأصل الأول قولهم: دلَلْتُ فلاناً على الطريق، والدليل: الأمارة في الشيء، وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة[٢]، وفي الاصطلاح الدّلالة: ((ما يُتوصل به إلى معرفة الأشياء، كدلالة الألفاظ على المعاني، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب))[٣]، وأهل العربية يشترطون القصد في الدلالة، فما يُفهم من غير قصد من المتكلّم لا يكون مدلولاً للفظ عندهم، فإنّ الدلالة عندهم هي فهم المراد لا فهم المعنى مطلقاً[٤]، والتصريف إنّما يُلجأ إليه لحصول معانٍ مقصودة كما هو معلوم، وتختلف المعاني المقصودة من الصيغ الصرفية، إذ كل صيغة تؤدي معنىً معيناً بعد التغيرات التي تحصل فيها، وتختلف الدلالة المقصودة من اللفظ الواحد بحسب السياق الذي تأتي فيه.

واهتم التفتازاني بالدلالة الصرفية في بعض المواضع، فنجد اهتمامه بدلالة الصيغ وذلك عند حديثه في (باب الصحيح) عن معاني صيغ الزيادة كلها، ونذكر منها قوله عن دلالة صيغة الثلاثي المزيد بحرف (أفْعَلَ): ((هو للتعدية غالباً، نحو: (أكرَمتُهُ)، ولصيرورة الشيء منسوباً إلى

(١) ينظر: إصلاح المنطق، ٢٢٢ .

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، مادة (دل) ٢٥٩/٢ .

(٣) مفردات غريب القرآن: الأصفهانى، مادة (دل)، ١٧١ .

(٤) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ٧٨٧ .

ما اشتقّ منه الفعل، نحو: (أغَدَّ البعيرُ) إذا صار ذا غدّة، ومنه: (أصبَحنَا) أي: دخلنا في الصباح؛ لأنّه بمنزلة صِرنا ذوِي صباح، ولوجود الشيء على صفةٍ، نحو: (أحْمَدتُهُ) أي وجدتُه محموداً، وللسلب، نحو: (أعجَمتُ الكتابَ) أي: أزَلتُ عجمَتهُ، وللزيادة في المعنى نحو: (شَغلتُهُ وأشْغلتُهُ)، وللتعريض للأمر نحو: (أباعَ الجاريةَ) أي: عرَضَها للبيع))[1]، فنرى بأنّ الدلالة المقصودة من هذه الصيغة اختلف باختلاف السياق الذي أتت فيه ففي (أكرَمتُهُ) تعدّى الفعل إلى المفعول بعد أن كان لازماً: كَرُم زيد، أي كَرُم في نفسه ولم يتعدّ الكرم إلى غيره، والتعدية: إيصال معنى الفعل إلى مفعولٍ لا يصل إليه من دون الحرف المُعَدِّي[2]، وقال الجاربردي: تقريره أنّك ضمّنتَ الفعل معنى التصيير بإدخال الهمزة، ثم جئت باسم وصيّرته فاعلاً، وجعلتّ ما كان فاعلاً للفعل اللازم: مفعولاً، نحو: خرجَ زيدٌ، وأخرجتُهُ[3]، وفي (أغَدَّ البعيرُ) انتسب الفاعل إلى ما اشتُقّ منه الفعل فدلّ على أنّ الفاعل قد صار صاحب (الغدّة) التي اشتُقّ منها الفعل، وفي (أصبَحنَا) دلالة الدخول في الزمان وفي (أنجَد) دلالة الدخول في المكان[4]، وفي (أحْمَدتُهُ) دلالة على أنّ الفاعل وجد المفعول على صفة مشتقّة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل إن كان أصل الفعل لازماً نحو: أبخلتُهُ، أي وجدته بخيلاً، وفي معنى المفعول إن كان متعدياً نحو: أحمدتُهُ: أي وجدته محموداً[5]، وفي (أعجَمتُ الكتابَ) دلالة على سلب الفاعل عن المفعول أصل الفعل[6]، أي: أن الفاعل سلب العُجمة والإبهام من الكتاب، وفي (أشْغلتُهُ) دلالة على زيادة الانشغال الموجودة في أصل الفعل (شغلتُهُ) بناءً على أنّ الزيادة في المبنى تتبعها الزيادة في المعنى غالباً[7]، وفي (أباعَ الجاريةَ) دلالة على التعريض وهو أن يجعل المفعول معرّضاً لهذا الفعل[8]، أي: عرَض الجارية لتمكين بيعها.

---

(١) شرح تصريف العزّي، ١٢٩-١٣٠ .

(٢) ينظر: تدريج الأداني، ٣٤ .

(٣) ينظر: شرح الشافية: الجاربردي، ضمن مجموعة الشافية ، ١/ ٢٢٩ .

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٦٣ .

(٥) ينظر: شرح الشافية: الجاربردي، ضمن مجموعة الشافية ، ١/ ٢٣١- ٢٣٢، وتدريج الأداني، ٣٤ .

(٦) ينظر: شرح الشافية: نقره كار، ضمن مجموعة الشافية، ٢٣٢ .

(٧) ينظر: حاشية اللقاني، ١٨٤ .

(٨) ينظر: شرح الشافية: الجاربردي، ضمن مجموعة الشافية، ١/٢٣٠ .

ونجد اهتمامه بدلالة المصطلح الصرفي فعند تعليله لسبب اختيار مصطلح (التّصريف) على (الصّرف) قال: ((لأنّ في هذا العلم تصرفات كثيرة، فاختِيرَ لفظ يدلّ على المبالغة والتكثير))[١]، وقال سيبويه: إذا أُريد كثرة العمل في (كسَرتُه) قيل: كسَّرْته[٢]، فأصل المصطلح من الثلاثي المزيد فيه بحرف: (صَرَّفَ)، والمصدر منه: على (تَفعِيل)، وتدلّ هذه الزيادة على التكثير[٣]، وعلّل ابن جني ذلك بأنّهم: جعلوا تكرير العين دليلاً على تكرير الفعل، فلمّا كانت الألفاظ دليلة المعاني كانت تقوية اللفظ ينبغي أن تُقابل بقوّة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام وذلك لأنّها واسطة لهما، فكرّروا أقواها وجعلوه دليلاً على قوّة المعنى، ولم يُضعّفوا الفاء ولا اللام لِكراهة تضعيف أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعّف أن يجيء في آخِرها؛ لأنّه مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم أرادوا تحصين الحرف الدالّ على قوة الفعل[٤]، ليدلّ على المبالغة المبالغة والتكثير في الحدث، ونجد مبدأ قوةّ اللفظ مقابل قوّة المعنى عند ابن الأثير أيضاً في: (باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى)، إذ يرى بأنّ تكثير اللفظ لِتكثير المعنى، وزيادة شيء في اللفظ يُوجب زيادة المعنى، فباب (فَعَّلَ) بجملته يدلّ على المبالغة[٥]، فدلّت صيغة التفعيل في مصطلح مصطلح (التّصريف) على معنى المقصود وهو كثرة التصرّف بالألفاظ في هذا العلم.

وأيضاً نجد اهتمامه بدلالة المشتقات، إذ توقف في (باب المعتلّ) لِيُفرّق بين دلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة عندما قال العزّي: ((ورَوَى يَروَى رَيّاً مثل: رَضيَ يَرْضَى، فهو رَيّان وامرأةٌ رَيّا مثل: عَطشان وعَطشَى))[٦]، فأضاف التفتازاني: ((ولمّا لم يكنِ اسم الفاعل من (رَوِيَ) مثله من (شَوَى) أشار إليه بقوله: (فهو رَيّان وامرأةٌ رَيّا مثل: عَطشان وعطشَى)، يعني لا يُقال: (رَاوٍ ورَاويةٌ)، بل يُبنى الصفة المُشبّهة؛ لأنّ المعنى لا يستقيم إلّا عليها؛ لأنّ صيغة (فاعِلٍ) تدلّ على الحدوث، والصفة المشبّهة على الثبوت، والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث))[٧]، أي:

(١) شرح تصريف العزّي، ١١٦ .

(٢) ينظر: الكتاب، ٤/ ٦٤ .

(٣) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، ١٤ .

(٤) ينظر: الخصائص، ٢/ ١٥٥ .

(٥) ينظر: المثل السائر: ابن الأثير، ٢/ ٢٤١- ٢٤٥ .

(٦) شرح تصريف العزّي، ٣٤٨- ٣٤٩.

(٧) المصدر نفسه، ٣٤٩.

أي: عند إرادة اشتقاق الوصف للفاعل من (رَوَى) لا يناسبه اسم الفاعل بل الصفة المُشبّهة؛ لأنّ الفاعل عندما يرتوي فإنّ الارتواء يثبتُ فيه ولا يتجدد، وعرّف ابن الحاجب اسم الفاعل بأنّه: ((ما اشتُقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث))[١]، فهو: ((الاسم المشتقّ الدالّ على حدث وذات موصوفة بالقيام بهذا الحدث، بمعنى التجدد والحدوث))[٢].

ووضّح سيبويه هذا المعنى بأنّ مَن قال: ((عائذاً بالله من شرّها، كأنّه رأى شيئاً يُتّقى فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ... وإذا ذكرتَ شيئًا من هذا الباب فالفعل متّصلٌ في حال ذكرِك وأنت تَعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرِك إيّاه))[٣]، أي: أنّ المتكلم عندما يشتقّ من الفعل الذي فعله اسمَ فاعل، فإنّه يدلّ على حال نفسه، إذ لا يستمر بتكرار نطق التعوذ في كل الأحوال والأوقات، ولكن قلبه أو حاله مستمرٌ في التعوذ بالله مادام في حالة الاتّقاء من الشّر، فيدلّ اسم الفاعل على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه، ويُفهم منه تكرار ورسوخ الحدث[٤]، والفارقُ الدلالي بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أنّ الأخيرة تدلّ على الثبوت لا على التجدد والحدوث، والصفة المشبهة باسم الفاعل هي: ((الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث، مثال ذلك: (حَسَنٌ) في قولك: مررتُ برجل حَسَنُ الوجه، فحَسَنُ صفة؛ لأنّ الصفة ما دلّ على حدث وصاحبه))[٥]، وتُشبِه اسم الفاعل في الدلالة على حدث قام به الفاعل لكنّها تُشتقّ لِنسبة الحدث إلى الموصوف على الثبوت والدوام، فهي صرفياً تدلّ على موصوف بالحدث على سبيل الفاعلية، أي: أنّها لا ترتبط بمفعول؛ لأنّها صفة ذاتية أو خَلقية في صاحبها وليست حدثاً واقعاً على شيء، ولا ترتبط بأزمنة محددة[٦]، فيرى التفتازاني أنّ الأنسب لمعنى الارتواء هو الصفة المشبّهة؛ لأنّ المعنى على الثبوت فلا يستقيم إلّا عليها.

---

(١) أمالي ابن الحاجب، ٢/ ٥٢٩.

(٢) معجم مصطلحات النحو والصرف: د. محمد عبادة، ١٦٣.

(٣) الكتاب، ١/ ٣٤١.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: الرازي، ١٢/ ١٢٣.

(٥) شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، ٢٧٧ .

(٦) ينظر: بحث الصفة المشبهة في القرآن الكريم: جويرية اليمني، (مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، ع١٧)، ٢٠١٦م، ٢.

المطلب الرابع

اهتمامه بالإعلال

الإعلال: هو ((تغييرُ حرف العلّة بقلبه أو حذفه أو إسكانه بقصد التخفيف))[١]، والغرضُ منه: ((تنسيقُ الكلمات العربية، ودفع ثقلها حتى تخفّ على النطق، وتجمُل لدى السمع))[٢]، ويحدث الإعلال عندما تُجاور هذه الحروف ما يُضادّها من الحركات والحروف[٣]، وأنواعه ثلاثة: الإعلال بالقلب: وهو قلب حرف العلّة إلى حرف علّة آخر، ويكون بقلب الواو ياء، أو قلب الياء واواً، أو قلبهما ألفاً، أو قلبهما همزة[٤]، والإعلال بالحذف: وهو حذف حرف العلة من الكلمة، ويكون قياسياً لِعلّة تصريفية كالاستثقال والتقاء الساكنين، وغيرَ قياسيّ للتخفيف ويُسمى حذفاً اعتباطياً[٥]، والإعلال بالتسكين: وهو تسكين حرف العلة، ويكون إمّا بحذف حركة حرف العلَّة؛ دفعاً لثقلها عليه، أو بنقل الحركة إلى الحرف الساكن الذي قبله، فيصير ساكناً[٦]، والنقل: هو نقل الحركة القصيرة من حرف العلّة (الواو والياء) إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها، مع بقاء حرف العلّة إذا كانت الحركة تُجانسه، وإلّا يُقلب حرفاً يُجانسها[٧].

ويتوقف التفتازاني كثيراً أثناء شرحه عند إعلال بعض الكلمات، فيذكر أصلها وما حدث فيها من تحوّلات، وقد يذكر أيضاً الصيغ المفترضة أثناء مراحل التحويل؛ لمعرفة التغيّرات الإعلاليّة التي صاحبت انتقال الكلمة من شكلٍ لآخر، ونجد ذلك في توقّفه عند مراحل إعلاله الفعل (لا تَخْشَيِنَّ) بعد دخول (لا) الناهية عليه، إذ قال: ((أصله: (تَخْشَيِيْنَ)، حُذفت كسرة الياء ثم الياء، وأدخل (لا) فحُذفت النون، فقيل (لا تخْشَيْ)، فلمّا ألحق نون التوكيد التقى ساكنان:

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٥٦ .

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، ٣/ ٢٢٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية: نقرة كار، ضمن مجموعة الشافية، ٢/ ٢٣١.

(٤) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٣/ ٢٢٣.

(٥) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ١١٨.

(٦) ينظر: جامع الدروس العربية: الغلاييني، ٢/ ١١٣– ١١٤.

(٧) ينظر: بحث التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال في كتاب المقتضب: أ.م.د. عادل الحساني، (مجلة دراسات دراسات إسلامية معاصرة، ع٦) ٢٠١٢م، ٥٦.

الياء والنون، فلم تُحذف الياء لِما مرّ بل حُرّك بالكسر؛ لكونه مناسباً له، وهو نهيُ المخاطَبةِ))[1]، فالأصل: (تَخْشَيِيْنَ)، وبعد الإعلال بحذف كسرة الياء للثقل التقى ساكنان في: (تَخْشَيْيْنَ)؛ فحذفت الياء وصار الفعل: تَخْشَيْنَ، وأُدخلت (لا) الناهية الجازمة؛ فحُذفتِ النون فصار: (لا تَخْشَيْ)، وبإضافة نون التوكيد يلتقى ساكنان: الياء والنون (لا تَخْشَيْنْنَ) فلم تُحذف الياء؛ لأنّ ما قبلها مفتوح ولا توجد كسرة تدلّ عليها؛ لذا حُرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين، فصار: (لا تَخْشَينَّ).

وكذلك توقّف مُفصّلاً إعلال مزيد الثلاثي الأجوف من (أجَابَ يُجِيبُ)، قال العزّي: ((ومزيد الثلاثي الأجوف لا يعتلّ منه إلّا أربعة أبنية، وهي نحو: أجَابَ يُجِيبُ إجابَةً))[2]، أي: أحد هذه الأبنية ما كان نحو: أجَابَ يُجِيبُ إجابةً، مثل: أقَامَ يُقِيمُ إقامَةً، فبيّنَ التفتازاني كيفية إعلالها بقوله: ((والأصل: (أجْوَبَ يُجْوِبُ)، نُقلت حركة الواو منهما إلى ما قبلهما، وقُلبتْ في الماضي ألفاً لِتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وفي المضارع ياءً لِسكونها وانكسار ما قبلها، (إجابَةً) أصلها: (إجْوابَاً)، نُقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقُلبت ألفاً كما في الفعل، ثمّ حُذفت الألف لالتقاء الساكنين وعُوّضت عنها تاء في الآخر))[3]، أي: أنّ هذا الفعل المزيد مأخوذ من الأصل الأجوف الواوي: (جَوَبَ)، إذ الألف لا تكون أصلاً في الاسم والفعل إنّما منقلبةٌ عن الواو أو الياء[4]، والمزيد منه على صيغة (أفْعَلَ) في الماضي والمضارع: (أجْوَبَ يُجْوِبُ) يعتلّ بنقل حركة الواو، فإنّه يطّرد تسكين حرف العلّة بنقل حركته إلى الساكن قبله[5]، فيصيران: (أجَوْبَ يُجِوْبُ)، ثمّ يعتلّ بقلب الواو ألفاً في الماضي: (أجَابَ)؛ لأنّ الواو في الأصل: (جَوَبَ) متحركةٌ وما قبلها مفتوح، فيعتلّ المزيد لاعتلال الأصل: (جَابَ)، قال ابن جني: ((ولولا اعتلالهما في الثلاثي لَمَا وجبَ إعلالهما الآن))[6]، وتُقلب ياءً في المضارع: (يُجِيبُ)؛ لِسكونها وانكسار ما

(١) شرح تصريف العزّي، ٢٢٢، وينظر: شرح الشريف الجرجاني على تصريف العزّي، ضمن شرحي الشريف الجرجاني والملّا علي القارئ، ٩٧ .

(٢) المصدر نفسه، ٢٩٤– ٢٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ٢٩٥.

(٤) ينظر: الخصائص، ١/ ٣٧٧، والشافية، ٢٣.

(٥) ينظر: المنصف، ١/ ٢٦٧.

(٦) المصدر نفسه، ١/ ٢٦٨.

قبلها، وكذلك المصدر: (إجْوابَاً) يعتلّ بالنقل والقلب لِاعتلال الأصل، فيصير: (إجَاْبَاً)، ثمّ تُحذف الألف لالتقاء الساكنين ويُعوّض عنها بالتاء فيصير: (إجابَةً).

المطلب الخامس

اهتمامه بالتمثيل لقواعد العزّي

يحرصُ التفتازاني على إعطاء الأمثلة على قواعد العزّي، وقد يأتي بأمثلةٍ متنوعة وكثيرة في المسألة الواحدة؛ لتشمل كلّ ما يدخل ضمن الموضوع، أو لِيبيّن ما يدخل فيها وما يخرج عنها، ونرى ذلك عند تعريف العزّي للفعل السّالم بأنّه: ((ما سَلِمت حروفه الأصلية التي تُقابَل بالفاء والعين واللام من حروف العلّة والهمز والتضعيف))[١]، فمثّل التفتازاني لِما يخرج عن هذا التعريف، فقال: ((وقيّد الحروف بالأصلية؛ ليخرج عنه نحو: (مِسْتُ وضَلْتُ) بحذف أحد حرفي التضعيف، فإنّه غير سالم؛ لوجود التضعيف في الأصل، وكذا نحو: (قُلْ وبِعْ... وأمثال ذلك)؛ وليدخل فيه نحو: (أكْرَم واعْشَوْشَب واحْمَارّ)؛ فإنّها من السالم))[٢]، فأصل الأفعال الأولى: (مَسسْتُ وضَلَلْتُ)[٣]، وذكرهما ابن جني في باب (تحريف الفعل) وقال بأنّه: لا يُقاس عليه[٤]، وقد وردَ في القرآن الكريم: ((لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)) [سورة الواقعة:٦٥]، ويرى ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) بأنّه من الحذف لِكراهة اجتماع المثلين بغير عِوض[٥].

ونجده في (باب المعتلّ) يُمثل للحكم الذي ذكره العزّي في قوله: ((وتثبُت لام الفعل في فعل الاثنين وجماعة الإناث، وتُحذف من فعل جماعة الذكور))[٦]، فمثّل التفتازاني لهذا الحكم بمعتلّ الواو والياء، فقال: ((نحو: (يغزُوان ويرمِيان ويرضَيان) بقلب الألف ياءً، أمّا في: (يغزُوان

(١) شرح تصريف العزّي ،١١٩.

(٢) المصدر نفسه، ١١٩.

(٣) ينظر: العين، مادة (مس)، ٢/٥٤، والصحاح، مادة (مسس)، ٢/١٦٩، ومادة (ظلل)، ١/٤٣٧، ومقاييس اللغة، مادة (مس)، ٥/٢١٧، ولسان العرب، مادة (مسس)، ٦/٢١٧.

(٤) الخصائص، ٢/ ٤٣٩

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، ٢/ ١٧١، وابن الشجري هو: ((هبة الله بن علي بن محمد الحسني ... من أئمة العلم باللغة والادب وأحوال العرب))، الأعلام، ٨/ ٧٤.

(٦) شرح تصريف العزّي، ٣٢٤– ٣٢٥.

ويرمِيان) فلِعدم موجب الحذف، وأمّا في: (ويرضَيان) فلأنّ الألف تقتضي فتحة ما قبله، ولو تُقلب الياء ألفاً وتُحذف لأدّى إلى الالتباس حال النصب، وتثبُت لام الفعل في فعل (جماعة الإناث) أيضاً ساكنةً، نحو: (يغزُوْنَ ويرمِيْنَ ويرضَيْنَ)، لعدم مُقتضى الحذف))[1]، أي: أنّ حروف العلّة في آخر هذه الأفعال تثبُت لعدم مُقتضى الحذف، والأصل الفعل: (يرضَيان) أنّه: (يرضَى) بقلب واو: (يَرضَو) ألفاً[2]، وبعد دخول ألف الاثنين قُلبت ألفه المنقلبة ياءً، ولو قُلبت الياء ألفاً يلتقي الساكنان في: (يرضَاْن) وتُحذف، فيصير: (يرضَان)، وهذا يؤدي إلى اللبس في حال النصب؛ لأنّ علامة النصب فيه حذف النون، وعند حذفها لم يُوجد ما يُفرّق بين المفرد والمثنى[3]، نحو: (لنْ يرضى) للمفرد، و(لنْ يرضا) للمثنى؛ إذ نطقهما واحد، ثمّ مثّل للحكم بحذف لام الفعل من فعل جماعة الذكور بقوله: ((نحو: (يَغزُون ويَرمُون ويَرضَون)، والأصل: (يَغزُوُوْن ويَرمِيُوْن ويَرضَيُوْن)، فحُذفت حركات اللام ثمّ اللام))[4]، أي: عند حذف حركات اللام في أصل هذه الأفعال تصير: (يَغزُوْوْن ويَرمِيْوْن ويَرضَيْوْن)، فتُحذف اللام لالتقاء الساكنين، وتُحذف حركات اللام لثقلها على حرفي العلّة، وتُضم ميم (يَرمُون) مع كونها دليل الياء المحذوفة، لكي تبقى واو الجماعة؛ لأنّ انكسار ما قبلها يؤدي إلى قلبها ياءً، فأبدلوا الكسر بالضم[5]، فمثّل التفتازاني للحكم وفصّل في شرح الأمثلة.

المطلب السادس

اهتمامه بالكلمات المتشابهة لفظاً والمختلفة وزناً

نبّه التفتازاني على نوع من الكلمات التي لها البنية والحروف نفسها ولكن تختلف في الوزن بالنظر إلى المحذوف منها، ونرى ذلك عند حديثه عن كلمة (شاكٍ) في باب المعتل عند حديثه عن شذوذ حذف الألف المنقلبة عن الواو في (شَاكٍ) فقال: ((وقد جاء في الشواذ حذف هذه الألف دون قلبها همزة، كقولهم: (شَاكٍ) والأصل: (شاوِك)، قُلبت الواو ألفاً وحُذفت الألف ووزنه

(١) شرح تصريف العزّي ، ٣٢٤- ٣٢٥.

(٢) ينظر: تدريج الأداني، ٢٠٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٠٨ .

(٤) شرح تصريف العزّي، ٣٢٥.

(٥) ينظر: تدريج الأداني، ٢٠٨.

(فَالٌ)، وليس المحذوف ألف (فَاعِل)؛ لأنّ حروف العلّة كثيراً ما تُحذف بخلاف العلامة))[1]، ففي شَاوِك قلبت عين الفعل: (الواو) ألفاً فصار: شَاكٍ، ثم حُذفت هذه الألف وبقيت ألف صيغة (فاعِل)؛ لأنها علامة، فيكون وزنه بحذف العين: فَالٍ، ثم ذكر رأي الزّمخشري فقال: ((قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ((على شَفَا جُرُفِ هَارٍ)) [سورةالتوبة:١٠٩] ووزنه: (فَعِلٌ) قَصُر عن (فاعِل)، ونظيره (شَاكٍ) في (شَاوِك)، وألفه ليست بألف فاعل، وإنّما هي عينه، وأصله: (هَوَرَ وشَوَكَ)، وقال في المفصل: وربّما يُحذف العين فيُقال: (شَاكٍ)، والصواب هذا))[2]، فيرى التفتازاني أن وزنه: (فَالٌ)، على حذف العين الشاذ، ويرى الزّمخشري أنّ وزنه: (فَعِلٌ)، بحذف ألف صيغة فاعِل، وبقاء عين الفعل، وفي (المفصل) ذكر جواز أن يكون المحذوف عين الفعل، ويرى ديكنقوز بأنّه ربّما تُحذف العين في بعض الأجوف على غير القياس مثل: هَارٍ؛ للتخفيف، أو يجيء بالقلب المكاني فيقال: شَاكِو، ووزنه: فَالِع، ويُعلّ إعلال: غَازٍ[3]، وذكر ابن كمال (٩٤٠هـ) أنّ: اختلاف هذه الآراء مبني على اختلاف أئمة اللغة فيه؛ إذ كلهم ممّن يُعتمد فلا يُنسبون إلى الخبط والسهو[4]، وكذلك شرّاح الشافية ذكروا هذه الأوجه، فـ (شَائِك) على القياس، وشَاكٍ على القلب، وشَاكٍ على حذف عين الفعل[5].

المطلب السابع

اهتمامه بالمعنى المعجمي

يتوقف التفتازاني في بعض المواضع عند ألفاظٍ معينةٍ، ليعطي معناها المعجمي الدقيق بما يخدم المسألة الصرفية، ومن ذلك توقفه عند كلمة (التحويل) التي اختارها العزّي في تعريفه للتصريف، فقال التفتازاني: ((واختار (التّحويل)على (التّغيير)؛ لِما في التحويل من معنى (النقل)،

(١) شرح تصريف العزّي، ٣٠٥ .

(٢) المصدر نفسه، ٣٠٥، وينظر: الكشاف، ٢/ ٣١٢ ، والمفصل، ٥٢٧ .

(٣) ينظر: شرح ديكنقوز على مراح الأرواح، ١٣٣ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ١٣٣ .

(٥) ينظر: شرح الشافية: الجاربردي، شرح الشافية: نقره كار، حاشية شرح الجاربردي، ضمن مجموعة الشافية، ٢٨٥- ٢٨٦ .

قال في (المُغرب): ((التحويل: وهو نقلُ شيء من محلّ إلى آخر))[١]، وقال في (الصّحاح): التَّحوّل: التّنقّل من موضع إلى آخر، وحوّله فتحوّل، وحوّل أيضاً بنفسه يتعدى ولا يتعدّى، والاسم منه الحِوَل[٢]، قال الله تعالى: ((لَا يَبْغُونَ عَنْها حِوَلًا)) [سورة الكهف:١٠٨]، فهو أخصّ من التغيير، ولا يخفى أنّك تنقل حروف الضرب إلى: ضَرَبَ ويَضرِب وغيرهما فيكون أولى من التغيير، ولا يجوز أن يُفسّر التصريف لغةً (بالتّحويل)؛ لأنّه أخصّ من التّصريف))[٣]، فأتى التفتازاني بالمعنى المعجمي للفظ (التّحويل) لِيُبَيّن بأنّه أخصّ من التّغيير؛ ولذلك اختاره العزّي فهو مناسب لحقيقة ما يحدث للكلمة عملياً عند تصريفها ونقل حروفها للحصول على الصيغ، ونبّه إلى أن معنى التصريف اللغوي العام هو التّغيير، أما التّحويل فهو خاص بصناعة التصريف، وقال الجاوي بأنّ: المعنى اللغوي أعمّ من الاصطلاحي؛ إذ هو تغيير مطلق، بخلاف الاصطلاحي فهو تغيير مخصوص، ولأنّ التّحويل فيه معنى النقل دون التغيير؛ ثبت أنّ التّحويل أخصّ من التّغيير[٤].

وذكر الخليل هذين المعنيين لـ (حَالَ) في قوله: ((وحَالَ الشيء يَحُولُ حَوْلاً في معنيين: يكون تغييراً، ويكونُ تحويلاً، والحَائل: المُتَغَيّر اللَّون، رمادٌ حائِلٌ، ونباتٌ حائِلٌ، وحَوّلتُ كسائي، إذا جعلت فيه شيئاً ثم حملته على ظهري، والاسم: الحالُ، والحائلُ: كلّ شيء يتحركُ من مكانِه، أو يَتَحَوّل من مَوضعٍ إلى مَوضِعٍ، ومن حالٍ إلى حالٍ))[٥]، فعند التحويل والنقل في حروف الكلمة، تتغير بنيتها الأصلية عما كانت عليه، وذكر ابن فارس معنى التحرك فقال: ((الحاء والواو واللام أصلٌ واحد، وهو تحرُّكٌ في دَوْرٍ، فالحَوْل العام، وذلك أنه يَحُول، أي يدور))[٦]، وكل وكل معاني الأصل: حَالَ تدل على النقل والتحرك، وهو مما يناسب المعنى العملي الاصطلاحي للتصريف.

---

(١) المطرزي، مادة (حول)، ١/ ٢٣٥ .

(٢) ينظر: مادة (حول)، ١/ ١٥٧ .

(٣) شرح تصريف العزّي، ١١٢ .

(٤) ينظر: تدريج الأداني، ١٦ – ١٧ .

(٥) العين، مادة (حول)، ١/ ٢٣٤.

(٦) مقاييس اللغة، مادة (حول)، ٢/ ١٢١ .

فاستدلّ بالمعنى المعجمي على أنّ (التحويل) يُناسب ما يحصل في الدرس الصرفي أكثر من (التغيير) المناسب للمعنى اللغوي؛ لأنّ التحويل نقلُ المادة الأصلية إلى المشتقات، في حين أنّ التغيير قد يكون بالنقل أو بالإتيان بحروف غير الحروف الأصلية، وذلك ممّا لا يتناوله علم الصرف المختصّ بمباحث الاشتقاق الأصغر.

المطلب الثامن

اهتمامه بالأعراب المُشكل في المتن

يعطي التفتازاني الموقع الإعرابي لبعض الكلمات في المتن ليُبيّن معنى نص العزّي، ومن ذلك توقفه في قول العزّي: ((والأمر (أُومُلْ) بقلب الهمزة واواً؛ لأنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة ثانيَتُهما ساكنة وجب قلبها بحركة ما قبلها))[1]، عند إعراب: ثانيَتُهما ساكنة، فقال التفتازاني: ((قوله: (ثانيَتُهما ساكنة) جملة حالية، وجاز خلوّها من الواو؛ لكونها عقيب حالٍ غيرِ جملة، كقوله:

والله يُبقيك لنا سالماً بُرداكَ تبجيلٌ وتعظيمُ[2]))[3]

أي: أنّ حال الهمزتين أنّهما (في كلمة واحدة ثانيَتُهما ساكنة)، وقال بأنّه جازَ خلوّ الجملة الحالية من الواو؛ لكونها عقيب حالٍ مفرد، وذكر السكاكي (ت٦٢٦هـ) أحكام واو الحال ملحقةً بموضوع (الفصل والوصل)، وهي أنّ الحال نوعان: (حال مؤكدة) تكون وصفاً ثابتاً، و(حال بالإطلاق) تكون وصفاً غيرَ ثابتٍ كاسم الفاعل، وحقّهما أن لا يدخلَهما الواو؛ لأنّ الحال ليس بتابع، فالواو وإن سُمّيت واو الحال فأصلها العطف، وأيضاً لأن حكم الحال مع صاحبه كحكم الخبر مع المخبر عنه، والخبر ليس موضعاً لدخول الواو، وأيضاً لوجود تعلّق معنوي مغنٍ عن تكلف تعلق آخر بالواو، فالضابط في الحال المطلق: أن تمتنع الواو إذا كانت (الحال مفردة) أي: وصفٌ غير ثابت ومثبت كاسم الفاعل؛ لأنّها تدلّ على الحصول والمقارنة، حصول صفة

(١) شرح تصريف العزّي، ٣٦٧ .

(٢) ديوان ابن الرومي: ابن الرومي، ٦/ ٢٣١٥ .

(٣) شرح تصريف العزّي، ٣٦٧ .

غير ثابتة (متجددة)، مقارنٌ لِما جُعلت قيداً له وهو العامل فيها، ومثله الفعل المضارع المثبت نحو: جاءَ زيدٌ مُسرعاً أو جاءَني زيدٌ يُسرعُ[1].

وفي عبارة العزّي الحال المفرد هو (في كلمة واحدة)؛ لأنّ شبه الجملة بمنزلة المفرد، والتقدير: مستقرتين، لذا امتنعت الواو، أمّا في الجملة الحالية الاسمية (ثانيَتُهما ساكنة) فجازَ خلوّها من الواو؛ لكونها عقيب الحال المفردة، كما في البيت الشعري، فالشاهد فيه: (بُرداكَ تبجيلٌ) جملة اسمية حالية، والأصل أن تقترن بالواو؛ لأنّها لا تدلّ على الحصول والمقارنة، ولكن يُستحسن ترك الواو إذا وقعت الجملة الاسمية بعد حال مفرد وهو هنا: (سالماً)[2]، فالإشكال كان في خلوّ الجملة الحالية الاسمية (ثانيَتُهما ساكنة) من الواو، ووجّهه بأنّ الحال الأول جاء (مفرداً) فلحقه الثاني بامتناع الواو كما في البيت المذكور.

(١) ينظر: مفتاح العلوم، ١٢١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ١٢٢، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكي، ١/ ٥٧٤ .

الخاتمـــة

الخاتمـــــة

بعدَ النظرِ والفحص والدراسة المتأنيةِ في كتاب (شرح تصريف العزّي) للتفتازاني توصلتُ لعددٍ من النتائج، التي تُبيّن جهودَ التفتازاني الصرفية عبر هذا الكتاب، وتمثلتْ في تحقيقه وتدقيقه لكلِّ ما تشمله المسائل الصرفية من قضايا علمية، ولا يخفى أنّ التفتازاني عُرفَ بالتحقيق والتدقيق حتى وُصِف بأنّه إمام المحققين، ويتبيّن ذلك فيما يأتي:

١. اعتماده على أصول الدرس الصرفي من السماع والقياس والإجماع والاستصحاب أثناء شرحه للمسائل الصرفية، وكان اعتماده على السماع والقياس بالدرجة الأولى، ثم يليه الإجماع والاستصحاب، وكانت أكثر مصادر السماع التي استشهد بها هي الشواهد القرآنية والقراءات؛ إذ بلغتْ (٥٤) شاهداً، ثمّ الشواهد الشعرية التي بلغت (٤٦) شاهداً، فالشواهد النثرية التي بلغت (٦) شواهد، منها شاهدين من الأمثال العربية، و(٤) شواهد من كلام العرب اليومي، وأقلّها شواهد الحديث الشريف إذ بلغت (٤) شواهد، وكان موقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف معتدلاً فقَبل به ولم يرفضه كما فعل غيره من العلماء، ولكنّه لم يُكثرْ منه.

٢. توقّفه في بعض الموضوعات عند المصطلحات الصرفية وحدودها محققاً ومُدقّقاً في شروط صحتها، ومناسبتها وشمولها لِما أطلِقت عليه.

٣. تعليله للأحكام والظواهر الصرفية الذي نراه كثيراً على طول الشرح، إذ لا تكاد تخلو مسألة من تعليل واحدٍ أو أكثر، ولا يخفى ما له من فائدة في معرفة مُسببات خروج اللفظ بصورته المُستعملة، وأسباب حدوث الظواهر الصرفية والربط بين أصل الوضع والاستعمال والوقوف على حكمة الواضع وعبقرية اللغة.

٤. الاعتراضات التي افترضها على الآراء والعبارات والمصطلحات والحدود والأحكام والتعليلات والتمثيلات الصرفية والتبويب، حين يرى فيها شيئاً يُخلّ بصحّتها وضبطها، أو أن يكون فيها خطأ واضح أو فساد، أو عندما تُوهمُ خلافَ المقصود والمراد منها؛ بسبب عدم دقّة عبارتها، أو سهوِ العالم فيها، فهذه الاعتراضات تُسلّط الضوءَ على مواضع الخلل أو الإشكال في المسألة، وللتخلص منها والوصول إلى دقّة المسألة وتحقيقها تُعالجُ من خلال أمرين: إمّا الحكم بصحّة الاعتراض فتُرفض القضية التي فيها خلل وتُستبدل بأخرى صحيحة، أو إبطال الاعتراض بتوجيهٍ أو حجّة تُثبت صحة المسألة وتضبطها، وتخلو

بعضُ الاعتراضات عن المعالجات؛ لِيجتهدَ الدارسون في معالجتِها، وأحصينا للتفتازاني (٢٧) اعتراضاً على آراء العلماء الصرفية، عالج منها (١٢) اعتراضاً، ولاحظنا (٢١) اعتراضاً على أسلوب العزّي في خطابه الصرفي، عالجَ منها (١٥) اعتراضاً، ووجدنا (٥) اعتراضات على المصطلح الصرفي، عالجَ منها (٤) اعتراضات، وقدّمَ (١٣) اعتراضاً على حدود المصطلحات الصرفية، عالجَ منها (١٠) اعتراضات، وذكرَ (٣٠) اعتراضاً على الأحكام الصرفية، عالجَ منها (٢٦) اعتراضاً، وقدّمَ (٤) اعتراضات على التعليل الصرفي، عالجَ منها اعتراضين، وأحصينا (٩) اعتراضات على التمثيل الصرفي، عالجَ منها (٦) اعتراضات، ووجدنا (٤) اعتراضات على منهج التبويب الصرفي، عالج منها (٣) اعتراضات، فكانت أكثرُ الاعتراضات والمعالجات على الأحكام الصرفية، ويليها الاعتراض على آراء العلماء، ثمّ الاعتراض على خطاب العزّي فالاعتراض على حدود المصطلحات، ثمّ الاعتراض على التمثيل فالمصطلح، وأقلّها الاعتراض على التعليل والتبويب.

٥. إحاطته العلمية عبر نقله لآراء العلماء قبله كيونس والخليل وسيبويه وابن جني والزمخشري وابن الحاجب وغيرهم؛ لِتوضيح المسائل التي ذكرها العزّي وبيان ما فيها من مذاهب وتوجيهات وأحكام، وما ينتج عن ذلك من تأييده لمذهبٍ أو رأي مُعينٍ أو ترجيحه أو مخالفته، أو الاعتراض عليه.

٦. عقليته العلمية التي تبينت في آرائه التي انفرد بها في بعض المسائل الصرفية، وأحصينا له (٢٩) انفراداً، كانت متصدّرةً بلفظ (قُلتُ، أو لأنّا نقول) الذي يدلّ على أنّه رأيه الخاص الذي لم يسبقه إليه أحد.

٧. احترازاتُه في عدة مواضع لِيتّضحَ المقصود من النص؛ فلا يَتوهّم الدارس خلافَ المراد منه، سواء كان الاحتراز في الحدود أو الأحكام أو القواعد الكلّية.

٧. تحقيقاتُه الصرفية التي تُبين الوجه الحقيقي الذي يجب أن تُبنى عليه المسائل والأحكام الصرفية، وبلغت (١٤) تحقيقاً.

٨. شرحه للمعلومات التي اختزلها العزّي بعبارات مختصرة مكثّفة؛ فذكرَ أهمّ ما يُمكن أن يُقال فيها، ونوّه في بعض المواضع على عدم ذكرِ المعلومات البديهية أو المكرّرة

التي يُمكن أن تُقاس على غيرها مما قد ذكره في موضعٍ سابق؛ ابتعاداً عن الإطالة، فهو يَعتبِرُ شرحَه هذا مختصراً وليس مُطوّلاً.

٩. رتّبَ العزّي مباحث التصريف ترتيباً منطقياً بحسب كثرتها، كما استنتجَهُ التفتازاني من خلال تعليله لِتبويب العزّي وترتيب المباحثِ الصرفية التي أرادَ تقديمها.

١٠. عمل التفتازاني على تصحيحِ بعض عبارات العزّي التركيبية والمعنوية إمّا بالاعتراض وذكرِ الصواب، أوببيان المراد من كلامه.

١١. عقّبَ على نص العزّي بتعريف المصطلحات التي لم يُعرِّفْها، وحرصَ على إعطاء أمثلة لِقواعده، وإعطاء المعاني المعجمية لِبعض الألفاظ بما يخدمُ النص.

وكلّ هذا كان له أثره القيّم في تدقيق النص الصرفي للعزي وتحقيقه، وما يحتويه من مفاهيم وأحكام وقواعد صرفية متنوعة.

ويمكن أنْ تفتحَ هذه الدراسة باباً لمزيد من البحوث في هذا الشرح؛ فإنّ الاعتراضات والمعالجات وحدها تصلحُ أن تكونَ بحثاً مستقلاً؛ لِكثرتها وأهميتها وقيمتها العلمية، وكذلك الحال بالنسبة للتعليل، وأصول الدرس الصرفي، والتحقيقات والانفرادات... وغيرها، كما كان له جهدٌ واضح في مجال الدرس الصوتي لم تشمله الدراسة ويمكن أن نوصي الباحثين والدارسين بالتوقف عنده والاهتمام به.

هذا وآخر دعوانا أن الحمدلله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيّدنا مُحمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت

المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: صديق بن حسن القنّوجي (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٧٨م .
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م .
- الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت– لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م .
- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٥م .
- إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السّكّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٤٩م .
- الأصوات اللغوية: ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٥م.
- أصول النحو العربي: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م.
- الأصول في النحو: أبوبكر ابن السّراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط٣، ١٩٨٨م.
- اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة: نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠١٧م .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط٥، ١٩٨٠م .
- الإغراب في جدل الاعراب: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.

- الاقتراح في أصول النحو وجدله: أبو بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. محمود فجّال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب المالكي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدار، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، لمحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩١م.
- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط٥، ١٩٧٩م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف: محمد بن عبدالله بن مالك الجياني (ت٦٧٩هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان ابن الحاجب (ت٤٦٤هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت– لبنان، ط٥، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م.
- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ت .

- البديع في علم العربية: أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤م.
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: ضاحي عبد الباقي، الكويت، ط١، ١٤٤٢هـ= ٢٠٠١م.
- تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني: عبد الحق بن عبد الحنان الجاوي (ت١٣٢٤هـ)، المكتبة الهاشمية، تركيا، ط١، ٢٠١٢م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ط١، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- تصحيح الفصيح وشرحه: عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م .
- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٥م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.
- التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٢٨هـ .
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠١م .
- تهذيب أوضح المسالك: أحمد مصطفى المراغي، ومحمد سالم علي، مطبعة السعادة، مصر، ط٢، ١٣٤٠هـ = ١٩٢١م.
- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني (ت١٩٤٤م)، المكتبة العصرية، ط٣٠، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: أبو زيد القرشي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة، ط١، ١٩١٨م.
- حاشية ابن القرداغي على آداب البحث: عمر بن محمد أمين ابن القرداغي (ت١٣٥٥هـ)، تصحيح: محمود المنصوري، القاهرة، ط١، د.ت.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت١٢٨٨هـ)، ضبط وتصحيح: محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م
- حاشية السيد الشريف على شرح الرسالة الشمسية في المنطق: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، القاهرة، ط١، ١٩٠٥م .
- حاشية الصبّان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٧م .
- حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ناصر الدين محمد بن حسن المالكي (ت٩٥٨هـ)، تحقيق: أ. د. محمد ذنون يونس الفتحي، د. أحمد صالح يونس المولى، دار الفتح، عمان- الأردن، ط١، ١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م .

- حاشية شرح الجاربردي: عز الدين محمد ابن جماعة المصري (ت٨١٩هـ)، ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ= ٢٠١٤م .
- الحجة في القراءات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت– لبنان، ط٤، ١٩٨١م.
- الحجة للقرّاء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٦٢٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف السّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م .
- درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر باد– الهند، ط١، ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م .
- دلالة الألفاظ: ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٧٦م .
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، المكتبة الشاملة ، د.ت.
- ديوان الأدب: أبو إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، د. ابراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م
- ديوان ابن الرومي: علي بن العباس بن الرومي (ت٢٨٣هـ)، تحقيق: حسين نصّار، مطبعة دار الكتب، مصر، ط٣، ٢٠٠٣م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى المزني (ت ١٣ ق.هـ) بشرح ثعلب، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، ١٩٨٢م.

- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م .
- سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ١٩٩٨م .
- الشافية في علمي التصريف والخط: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب المالكي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣١٥هـ)، قدم له وعلق عليه: محمد عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، ط١، ٢٠٠٥م .
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الأشموني (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م .
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- شرح تصريف العزّي: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٣هـ)، تحقيق: محمد ذنون يونس الفتحي، دار الفتح للدراسات والنشر، ط١، ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.
- شرح التصريف الملوكي: عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. ابراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، السعودية- الرياض، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م .
- شرح التصريف الملوكي: يعيش بن علي ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٩٧٣م.
- شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إياز (ت٦٨١هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ.د. هادي نهر وأ.د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م.

- شرح الرضى على الكافية: محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: أ.د. يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس- ليبيا، ط١، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
- شرح الشافية: أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين الجاربردي (ت٧٤٦هـ)، ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م .
- شرح الشافية: جمال الدين عبد الله بن محمد النيسابوري نقره كار (ت٧٧٦هـ)، ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ= ٢٠١٤م .
- شرح الشريف الجرجاني على تصريف العزّي: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ضمن شرحي الشريف الجرجاني والملّا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١٦م .
- شرح الفصيح: محمد بن أحمد ابن هشام اللخميّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، بغداد، ط١، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م .
- شرح القصائد العشر: يحيى بن علي بن محمد التبريزي (ت٥٠٢هـ)، عنيت بتصحيحها: إدارة الطباعة المنيرية، ط٢، ١٩٣٣م.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م .
- شرح المعلقات السبع: حسين بن أحمد الزوزني (ت٤٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م.
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش الأسدي ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح ديكنقوز على مراح الأرواح: شمس الدين أحمد ديكنقوز (ت٨٥٥هـ)، ضمن شرحان على مراح الأرواح، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٣، ١٣٧٩هـ = ١٩٥٩م.

- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد ابن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد الجوجَري (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٤م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين عبدالله ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، وزارة دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

- صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج مسلم (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، د.ت.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

- طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الأدنوي (ت قبل ١١هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٧م .

- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: نجم الدين بن حفص النّسفي (ت٥٣٧هـ)، دار القلم، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٦م .

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، مصر، ط١، ١٩٩٨م.

- العُباب الزاخر واللباب الفاخر: الحسن بن محمد الصاغاني (ت٦٥٠هـ)، راجعته وأشرفت على طبعه: لجنة مجمعية، المجمع العلمي العراقي، ط١، ١٩٨٧م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.
- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٤٣هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض = السعودية ، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ط١، د.ت .
- الفائق في غريب الحديث: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢، ١٩٩٥م .
- الفلاح في شرح المراح: ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)، ضمن شرحان على مراح الأرواح، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٣٧٩ هـ = ١٩٥٩م.
- فهرس مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف: عبد الرحمن السديس، دار المأثور للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ٢٠١٧م.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٦هـ.= ٢٠٠٥م.
- كتاب الألفاظ: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السّكّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م .
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م .
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي التهانوي (بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٦م .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٨٣هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، د.ت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبدالله حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، بغداد مكتبة المثنى، ط١، ١٩٤١م .
- الكفاف: د. يوسف الصيداوي، دار الفكر، ط١، ١٤٢٠هـ.= ١٩٩٩م .
- الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عدنان درويش ،محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل صاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م .
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت– لبنان، ط٣، ١٩٩٣م .
- لطائف الإشارات لفنون القراءات: أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ط، ٢٠١٣م.
- لُمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.
- المبدع في التصريف: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الصفاء– الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٨٩٢م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين نصرالله بن عبدالكريم ابن الأثير الموصلي (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، دار سزكين للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١،١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة: أبو القاسم اسماعيل بن عباد الصاحب (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.
- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت– لبنان، ١٤١٥هـ=.١٩٩٥م.
- المخصص في اللغة: أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٦٨م .
- مراحل تطور الدرس النحوي: عبد الله الخثران، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٨م .
- المسائل البغداديات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٣م
- المسائل الحلبيات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.
- المستقصى في أمثال العرب: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط٢، ١٩٨٧م
- المستقصى في علم التصريف: عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الصفاء– الكويت، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .
- المسند: أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: حمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط٢، ١٩٨٤م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- المطوّل شرح تلخيص المفتاح: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٣هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م .
- معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م .
- معجم الأدباء: أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- المعجم الفلسفي: ابراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م .
- معجم القراءات القرآنية: د. أحمد مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم، ط٢، ١٤٨٠هـ= ١٩٨٨م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، دار الفرقان، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م .
- معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إليان سركيس (ت١٣٥١هـ)، القاهرة، مطبعة سركيس، مصر، ط١، ١٩٢٨م .
- معجم المفصل في النحو العربي: عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، د. ت .
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية،مصر،ط٤،١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م
- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: محمد سالم محيسن (ت١٤٢٢هـ)، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م .
- معجم مصطلحات النحو والصرف: د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

- المُغرب في ترتيب المعرّب: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن المطرّزي (ت٦١٠هـ)، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب،ط١، ١٩٧٩م.
- المُغني في تصريف الأفعال: عبد الخالق عُضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- مفاتيح الغيب: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت٣٧٠هـ)، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.
- المفتاح في الصرف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- مفردات غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهانى (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: عدنان داوودي، الدار الشامية، ط٤، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- المُفصّل في صنعة الإعراب: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٣م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتّاب العرب، ط١، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م .
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: أ. م. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م .
- المقصور والممدود: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م .
- الممتع الكبير في التصريف: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م .

- المناهج الكافية في شرح الشافية: زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.
- من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت– لبنان، ط١، د. ت .
- المنصف شرح تصريف المازني: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، دار الفكر– بيروت– لبنان، ط٣، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٤م.
- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د.ت.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شمس الدين محمد بن أبي العباس الملقب بالشافعي الصغير (ت١٠٠٤هـ)، ومعه: حاشية أبو الضياء علي بن علي الشبراملّسي (ت١٠٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٢م .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين واثار المصنفين: اسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ط١، ١٩٥١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية،بيروت– لبنان،ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٥م.

ثانياً: البحوث العلمية والدوريات:

- الأسس النظرية في دراسة المصطلح النحوي: أ. د. محمد ذنون يونس الفتحي، ضمن تراثنا الاصطلاحي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠١٣م .
- الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية، مهدي القرني، (مجلة جامعة أم القرى، مج١٣، ع٢١)، ٢٠٠٠م.
- التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية: أحمد العاني، (مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج١٠، ع١)، ٢٠١٥م
- التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال في كتاب المقتضب: أ.م.د. عادل الحساني، (مجلة دراسات إسلامية معاصرة، ع٦)، ٢٠١٢م.

- دفع الإجحاف في الدرس اللغوي: د. محمد ذنون يونس، د. أحمد صالح يونس (مجلة آداب الرافدين/ كلية الآداب)، جامعة الموصل، ع ٧٥، ٢٠١٨م.
- الشاهد اللغوي: يحيى عبد الرؤوف جبر، (مجلة النجاح للأبحاث، مج٢، ع٦)، ١٩٩٢م.
- الصرف والتصريف وتداخل المصطلح: خالد بسندي، (مجلة جامعة الملك سعود، مج٢٠)، ٢٠٠٨م.
- الصفة المشبهة في القرآن الكريم: جويرية اليمني، (مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، ع١٧)، ٢٠١٦م.
- ظاهرة لزوم الدّور: أ. د. محمد ذنون يونس الفتحي، ضمن تراثنا الاصطلاحي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠١٣م .
- العلّة النحوية والصرفية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء: عبد الحميد شحاذة، صبيحة طعيس، (مجلة كلية العلوم الإسلامية)، ٢٠١٠م.
- وقفة في الدلالة الصرفية: د. عادل محمد الشنداح، (مجلة سر من رأى، مج ٣، ع ٥)، ٢٠٠٧م.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح:

- أبو البقاء العُكبري صرفياً: مجيد الزاملي، (اطروحة دكتوراه)، بإشراف: أ.د. هاشم طه شلاش، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٠٢م
- الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرّد: رزوقي جمعة، (رسالة ماجستير)، بإشراف: أ.د. أبو بكر حسيني، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠٠٩م.
- اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين: مصطفى محمود حسين شعبان، (أُطروحة دكتوراه) إشراف: أ.د. شعبان صلاح، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.
- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب: مهدي بن علي آل ملحان القرني، (أُطروحة دكتوراه) إشراف: أ. د. سليمان بن ابراهيم العايد، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٠هـ.
- الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج: محمد المسيعدين، (رسالة ماجستير)، بإشراف: د. محمد أمين الروابدة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٩م.

رابعاً: مقالات الشبكة المعلوماتية:

- الفرق بين التعريف والحد: سعد القرني، ملتقى أهل الحديث– منتدى أصول الفقه، ٢٠١٧م.

Abstract

This study includes the study of the morphological efforts of Tiftazani, the most famous of the eighth century Islamic sciences in the Arabic sciences in general and the science of drainage in particular, through his book: (Explanation of the drainage of Al-Azi), and the importance of this study of the scientific importance of the two great texts in the field of morphological lesson from the time of their authorship Today, the discussion included a number of important morphological issues and issues. The research consisted of: a general introduction and a theoretical introduction to some of the definitions issues related to the science of drainage and the two worlds: Al-Azi and Tiftazani, and three separate application, the first chapter (Attitudes): His position on some of the issues of frankness, the second chapter: (objections and treatments): two sections, in which I spoke about the eight types of objections and treatments that I counted for Tiftazani, the third chapter (views and interests): two topics, a study of his views, and the second of his attention to several issues stylistic in the way of explanation, and then the conclusion that hovers the most important results, and it is God's success.

The Safavian efforts of Tiftazani
In
Explanation drainage of Al – Azi

A letter you have submitted
Marwa Mohammed Ahmed Hassan

to me
Council of the College of Education for Girls in Mosul University
It is part of the requirements for a Master's Degree in Arabic

Supervised by
the professor
Dr. Mohammed Thunoun Younis Al - Fathi

1440 A.H. 2019 A.D.

University of Mosul
College of Education for Girls

The Safavian efforts of Tiftazani (793 A.H) In Explanation drainage of Al – Azi (655 A.H)

Marwa Mohammed Ahmed Hassan

Master Thesis
Arabic Language / Language

Supervised by
the professor
Dr. Mohammed Thunoun Younis Al - Fathi

1440 A.H. 2019 A.D.